

المعيد

في

ادب المفيد والمُستفيد

« فيه ادب العلم والمعلم والتعلم ، وادب الفتوى والمفتي والمستفتي ،
وادب المناظرة وشروطها وآفاتُها ، والادب مع الكتب وما يتعلق بها ، وغير ذلك »

اختصره من كتاب الدرّ النّضيد للبدر الغزي
الشيخ عبد الباسط بن موسى بن محمد العَلّاموي المتوفى بدمشق سنة ٩٨١ هـ

وقف على طبعه

أحمد عبيد الله

الطبعة الأولى بنفقة

المكتبة العربية في دمشق
لأصحابها عبيد إخوان

المعيد

في

ادب المفيد والمستفيد

« فيه ادب العلم والمعلم والمتعلم ، وادب الفتوى والمفتي والمستفتي »
وادب المناظرة وشروطها وآفاتهما ، والادب مع الكتب وما يتعلق بها ، وغير ذلك »

اختصره من كتاب الدرر النضيد للبدر الغزي
الشيخ عبد الباسط بن موسى بن محمد العامري المتوفى بمشق سنة ٩٨١ هـ

وقف على طبعه

أحمد عبيد الله

الطبعة الأولى بنفقة

المكتبة العربية في دمشق
لاصحابها عبيد اخوان

55503

مفروق الطبع محفوظه

بِسْمِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كلمة الناشر

الحمد لله الذي رفع المؤمنين والذين أتوا العلم درجات، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه افضل الصلوات، وسلم تسليماً كثيراً .
أما بعد فقد غفرنا بالنسخة الوحيدة من هذا الكتاب فالفينا فيه من الحث على العلم وبيان فضيلته وآدابه الظاهرة وأخفائه ما حجب إلينا نشره، ليطلع القراء منه على بعض ما كان للعلم وحملته عند أسلاف من شأن فيقدروهم قدرهم، وتشتد رغبتهم في السير على سنتهم، فإن من عرف قدر المطلوب ركب في سبيله كل صعب، وراض كل جموح . ولما كان العلم روح الحياة في الدنيا، وسبب النجاة في الآخرة لا جرم كان باذله أحب الناس لطالبه، وأقربهم له مودة، وأعظمهم لديه شأناً . وليس أدل على علو منزلة العلم ورفعة مقام أهله مما روي عن أبي بكر بن جابر خادم أبي داود السجستاني صاحب كتاب السنن أحد كتب الحديث الستة قال: كنت مع أبي داود ببغداد فصلينا المغرب إذ قرع الباب ففتحت فإذا خادم يقول: هذا الأمير أبو أحمد الموفق يستأذن، فدخلت إلى أبي داود فأخبرته بمكانه فأذن له فدخل وقعد، ثم أقبل عليه أبو داود قال: ما جاء بأ الأمير في مثل هذا الوقت؟ فقال: خلال ثلاث فقال: وما هي؟ قال: تنتقل إلى البصرة فتتخذها وطناً ليرحل إليك طلبة العلم من أقطار الأرض فتعمر بك فإنها قد خربت وأقطع عنها الناس لما جرى من حريق الزنج فقال: هذه واحدة هات الثانية قال: وتروي لأولادي كتاب السنن فقال: نعم هات الثالثة قال: وتقردهم مجلساً للرواية فإن أولاد خلفاء لا يقعدون مع العامة فقال: أما هذه فلا سبيل إليها لأن الناس شر يفهم ووضيعهم في العلم سواء اهـ (١)

(١) أنظر الصفحة ١١٩ من مختصر طبقات الحنابلة لابن أبي عمير وهو من مطبوعاتنا

فتأمل رحمك الله في هذه الرواية ، ومثل في ذهلك مدينة عظيمة كالبحرة
كانت عامرة زاهرة ، فأتى البغاة بنيانها من القواعد فتركوها قاعاً صفصفاً
وأضطروا أهلها إلى الجلاء عنها فصيرت منهم ، فأجتمع أولوا الأمر وفكروا
في ما بعيد إلى ذلك المدينة روثها وأزدها زها ، ويدعو الناس إلى
ارتياحها وعمرانها ، فلم يجدوا أقرب في ذلك نفعا ، ولا أوحى عائدة من أن
يستوطنها عالم فيرحل إليه عالم تأهل بهم المدينة وتعمر ، فهل يتصور في منزلة
العلم وأهله أبلغ من ذلك ؟ وأنت إذا أمنت في التأمل فأطلعت على الحاكم
أخي الخليفة أبي أحمد الموفق الذي كانت أزيمة الخلافة كلها يومئذ قبضته ،
مائلاً في باب العالم أبي داود ينتظر منه الأذن بالدخول عليه ، ورأيت
أبا داود يأذن له مع خادمه وهو في صدر مجلسه دون أن ينقل لاستقباله قدماً ،
ثم رأيته بعد ذلك لا يجيب مُتَمَسِّس في أفراد مجلس خاص لولده خروجا عن التمييز
بين الخاصة والعامة في العلم ، إذا تأملت في ذلك حق التأمل رأيت إلى أي
حد من الرفعة وصل العلماء يومئذ ، أدركت مبلغ رغبة المتقدمين في العلم . ويلوح
لي أن مرتبة هذه الرغبة هو تلك الرفعة ، وما مررت تلك الرفعة إلا بالإخلاص
لله تعالى وإرادة وجه الكريم والدار الآخرة ، أما الدنيا فقد كانت مع
إعراضهم عنها لا تمنعهم دهرها ، بل كانت تدور عليهم من أخلافتها ما فيه بلاغ .
لكن اليوم والناس لا يطلبون من العلم إلا ما يرجون به الدنيا وزينتها ولو
أعسر ذلك بأخرام وحال بينهم وبين خيراتها ، فقد نبغ في الطلبة من لا احترام
للمعلم عنده ولا مقام ، وهذا ما نرى أثره بادية في بعض المدارس والجالس من استطالة
طائفة من التلاميذ على معلمهم ، والمأراة لهم في دروسهم ، وربما تمدى ذلك
إلى الكتابة في الصحف تزيفاً لأرائهم ، وأستقلاً للمعلوماتهم .
ففسى أن يجد القراء في هذه الأوراق ما يجيب إليهم العلم ، ويعلمهم على
ورود شريعته واحترام شيعته ، والله ولي الهداية والتوفيق .

ترجمته مؤلف الاصل :

نقلنا له ترجمة مطولة في أوّل كتاب المراح في المراح الذي طبعناه له من قريب
فألبرجع إليها من شاء ، ونكتفي هنا بنقل ترجمته المختصرة التي كتبها شاعر الشام
السيد خير الدين الزركلي في كتابه الأعلام قال :

هو محمد بن محمد بن محمد الغزي العامري الدمشقي بدر الدين بن رضي الدين ،
فقيه عالم بالأصول والتفسير والحديث ، مولده ووفاته في دمشق ، له مائة وبضعة
عشر كتاباً ، منها ثلاثة تفاسير وحواش وشروح كثيرة . وهو أبو نجم الدين
محمد المؤرخ ، وقد جمع أباه أسماً كتبه في كتاب افرد له ترجمته . ولزم بدر الدين
الغزلة في أواخر عمره ، فكان لا يزور أحداً من الأعيان ولا الحكام بل بقصدونه .
وكان كريماً محسناً جعل لتلاميذه رواتب وأكسبه .

ولد سنة ٩٠٤ — وتوفي سنة ٩٨٤ هـ

ترجمته مؤلف المختصر

من مختصر تنبيه الطالب له ، ومن الكواكب السائرة للنجم الغزي

هو الشيخ عبد الباسط بن الشيخ شرف الدين مومى بن محمد بن إسماعيل
العلموي الشافعي ، ولد سنة سبع وتسعمائة ، وكان والده أخذ الشهود القدماء
المحدثين في دمشق ، وخطيب جامع الحاجب بسوق صاروجا ، فلما بلغ الرابعة
عشرة من عمره أخّاره والده للخطابة (سنة ٩٢١) في الجامع المذكور ، فخطب
بحضور جماعة من أمراء المحلة ، فخلعوا عليه ووصلوه وحرّضوه على ملازمة الخطابة
ففعل ، فلما وقعت الفتنة بين أئمة الكوفة والثمانية رحلت به والدته مع بنتها وبعلها
عبد الله بن المقرئ إلى القريّة ، فمكث فيها معهم نحو ثمانية أشهر خطب في خلالها

ثم عادوا إلى دمشق سنة ٩٢٣ فلما كانت سنة ٩٢٥ استقل بأخطابة في جامع
الحاجب نزولاً وفراغاً من والده ، فشملته بركة نصيحة العباد مع الأعظ لهم ،
فصار ذلك فيه حالاً وحرفة - كما يقول هو عن نفسه - ثم تولى رئاسة المؤذنين بجامع
دمشق الأموي بعد أبي البقاء بن عفلقون في سنة ثمان وثلاثين وتسعمائة ، قال
البحر النزي : وكان له فضيلة في علم الميقات ، وعلم النجمة والتلحين ، وله
إنشآت وعظية يستعملها رؤساء المولد ، وكان يعظ الناس يوم الخميس في رجب
وشعبان ورمضان في الأموي ، وقرأ على الوالد (شيخ الإسلام أبي البركات بدر الدين
النزي) وعلى أوفائي ، وتوفي والده بقتة سنة أربعين وتسعمائة ، وأحترقت داره
وفيها أسبابه وكتبه سنة ستين وتسعمائة ، وأخرجت عنه رئاسة المؤذنين للجلال
الرملي قبل موته بمدة قريبة ، وتوفي سنة إحدى وثمانين وتسعمائة ، وصلى عليه
شيخ الإسلام الوالد إماماً ، ودفن بباب الأفراد بسا .

قلت : وقد رأيت له من المؤلفات هذا المختصر ، ومختصراً آخر لكتاب تنبيه
الطلاب وإرشاد الدارس لأحوال مواضع الفائدة بدمشق كدور القرآن والحديث
 والمدارس .

ورأيت بخطه تعليقات وجيزة على مختصر طبقات الحنابلة الذي اختصره الشهاب
النبلسي ، وكتب في آخره ما يدل على أنه لخص هذا المختصر أيضاً ، كما رأيت له
تعليقات أخرى على ذيل طبقات الحنابلة للمحافظ ابن رجب رحمهم الله تعالى .

وصف النسخة المخطوطة.

وطريقة تصحيحها

عثرنا على هذه النسخة الوحيدة في مدينة حلب الشهباء ، وهي مكتوبة بخط مختصرها المرحوم الشيخ عبد الباسط العلموي في ١١١ صفحة بالقطع المتوسط بقلم دقيق وكتب على هامش كثير من الصفحات عناوين لبعض المطالب ، معظمها كالتلخيص للرسالة ، وفي بعض الصفحات إيضاحات وتعليقات على الأصل أثبتناها بأسفل الصفحات ، وإن كان بعضها لا يحتاج إليه ، فكل ما هنالك منقول من خط المختصر ، وليس لنا من التعليق إلا ما في الصفحة ٣ و ٦ و ١١ و ١٨ و ٢٣ .
ولقد وجدنا بهذه النسخة أغلاطاً بعضها من سبق القلم ، وبعضها من التصحيح ، فاكثفينا في التصحيح بأثبت ما رأيناه صواباً دون الإشارة إلى الخطأ ، لأننا رجعنا في ذلك إلى الأصول التي نقل عنها مؤلف الأصل ، كمقدمة شرح المذهب للإمام النووي ، وفاتحة العلوم للإمام الفزاري ، وطبقات الشافعية للإمام السبكي وغيرها ، وما لم يتضح الصواب لنا فيه - وهو القليل - أبقيناه على ما وجدناه عليه .

أما الآيات الكريمة والأحداث الشريفة فقد ضبطناها بالشكل الكامل وأحطنا الآيات بقوسين () تميزاً لها من غيرها .

هذا وقد وقع أثناء الطبع أغلاطٌ أكثرها بالشكل والإشارات ، وكلها مما لا يمتنع على المطالع ، فنبهنا على الضروري منها في آخر الكتاب بصحح .

بسم الله الرحمن الرحيم

أَلْحَمْدُ لِلَّهِ نَحْمَدُهُ وَنُسْتَعِينُهُ ، وَنَسْتَغْفِرُهُ وَنُسْتَهْدِيهِ ، وَنُؤْمِنُ بِهِ وَنَتَوَكَّلُ عَلَيْهِ ، وَنُسَاءِلُهُ
أَخْيَرَ كُلِّهِ ، وَنَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ شَرِّهِ وَأَنْفُسِنَا وَسَيِّئَاتِ أَعْمَالِنَا ، مِنْ يَهْدِيهِ اللَّهُ فَلَا مُضِلَّ
لَهُ ، وَمَنْ يُضِلِّهِ فَلَا هَادِيَ لَهُ ، وَنَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ ، وَنَشْهَدُ أَنَّ
سَيِّدَنَا مُحَمَّدًا عَبْدَهُ وَرَسُولَهُ ، صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ وَأَزْوَاجِهِ وَذُرِّيَّتِهِ ، وَسَلَّمَ
نَسْلَاجًا كَثِيرًا .

أما بعد فهذه رسالة مختصرة جمعها العلامة شيخ الإسلام أبا عبد الله محمد بن محمد
أبن محمد بن أبي العزى الشافعي طال بقاؤه في فضيلة العلم والعالم والمعلم والمتعلم
والمعفي والمستغني وآداب كلٍّ منهم ، ملخصاً لها من مقدمة شرح المذهب لشيخ
الإسلام المحيوي التتوي ومن غيرها من الكتب المعتمدة ، وسماها بالدر الثمين ،
في أدب المفيد والمستفيد ، وأختصرها كاتبها تسمى لها بالعقد الثمين ، في اختصار
الدر الثمين ، أو تسمى بالمفيد ، في أدب المفيد والمستفيد . قال : ورتبتها على
مقدمة وستة أبواب وخاتمة :

المقدمة : في الأمر بالإخلاص والصدق وإحضار التوبة .

الباب الأول : في فضيلة الاشتغال بالعلم وتعلمه وتعليمه ونشره وحضور مجالسه

وتحذير من أراد بعلمه غير الله وتحذير من آذى عالماً وفيه ثلاثة فصول .

الباب الثاني : في أقسام العلم الشرعي وهي ثلاثة ، ومراتبه وهي ثلاثة .

الباب الثالث : في آداب المعلم والمتعلم وهو ثلاثة أنواع .

- الباب الرابع : في آداب القنوى والعفنى والمستغنى وهو أربعة أنواع .
 الباب الخامس : في شروط المناظرة وآدابها وآفاتنا وفيه فصلان .
 الباب السادس : في الأدب مع الكتب وما يتعلق بتصحيحها وضبطها ووضعها
 وحملها وشرائها وأستعارتها وغير ذلك وفيه مسائل .
 الخاتمة : في رقائقي لطيفة مناسبة . وبالله التوفيق للعمل ، والعصمة من الزلل .

المقدمة

في الأمر بالاعتصام بالهدى والصدق والامتناع بالبدع

قال تعالى : (فَأَعْبُدْ اللَّهَ خَلِصًا لَهُ الدِّينَ . الْأَلَدِينَ الَّذِينَ) والآيات في
 الأصلين كثيرة (١) وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ
 الحديث : قال الشافعي رضي الله عنه : يدخل هذا الحديث في سبعين باباً من الفقه .
 وقال هو وأحمد : يدخل في هذا الحديث ثلث العلم ، قال البيهقي : معناه أن كسب العبد
 إنما يكون بقلبه ولسانه وبنائه ، فالنية أحد أقسام كسبه الثلاثة ، وهي أرجحها
 لأنها تكون عبادة بأفرادها ، بخلاف القسمين الباقيين ، ولأن النية لا يدخلها
 فساد بريء ولا غيره بخلاف غيرها ، وقيل هو أحد الأحاديث التي عليها مدار الإسلام .
 وقد أوصلها الإمام النووي إلى أربعين حديثاً وجمعها في أربعينيته ، وكان السلف
 وتابعهم من الخلف يستحبون أستفتاح المصنفات ونحوها بهذا الحديث ، وبه أستفتح
 البخاري كتابه الجامع المصحيح تذييلاً للمطالع على حسن النية . وقال صلى الله
 عليه وسلم : نِيَّةُ الْمُؤْمِنِ أَتَمُّ مِنْ عَمَلِهِ رَوَاهُ البيهقي في الشعب ، وفي رواية في الإحياء :
نِيَّةُ الْمُؤْمِنِ خَيْرٌ مِنْ عَمَلِهِ .

(١) أي في مقدمة شرح المذهب وفي الدر المنضيد .

وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم مخبراً عن جبريل عن الله جلّ وعلا أنه قال: **الْإِخْلَاصُ سِرٌّ مِنْ أَسْرَارِي أَسْتَوْدَعْتُهُ قَلْبَ مَنْ أَحْبَبْتُ مِنْ عِبَادِي** رواه النقشيري في الرسالة متصلاً مسلسلًا وعرف الإخلاص فيها بأنه أفراد أخلق تعالى في الطاعة بالقصد، أي يريد بها التقرب إلى الله دون شيء آخر من أخلق من تصنع لهم أو محمدتهم أو محبتهم أو محبة مدحهم، وقال في تعريفه كلمات كثيرة، ونقولاً غزيرة. وقال الفضيل بن عياض: ترك العمل لأجل الناس رياء، والعمل لأجل الناس شرك، والإخلاص أن يعافيك الله منهما. وقال السري: لا تعمل للناس شيئاً، ولا تترك لهم شيئاً، ولا تخط لهم شيئاً، ولا تكشف لهم شيئاً. وقال الجنيد: الإخلاص مرتبة بين الله وبين العبد لا يعلمه ملك فيكتبه، ولا شيطان فيفسده، ولا هوى ليميله.

وقال الإمام القشيري: أقل الصدق استواء السر والعلانية. وقال غيره: من أراد أن يكون الله تعالى معه فليزِم الصدق فإن الله تعالى يقول: **(إِنَّ اللَّهَ مَعَ الصَّادِقِينَ)**^(١). وقال الحارث الموحشي: الصادق هو الذي لا يبالي لو خرج كل قدر له في قلوب أخلق من أجل صلاح قلبه، ولا يحب أطلاع الناس على مشاقيل الدار من عمله، ولا يكره أطلاعهم على أسئ من عمله، فإن كراهته لذلك دليل على حب الزيادة عنده، وليس هذا من إخلاص الصديقين. وقيل: إذا طلبت الله بالصدق أعطاك مِرَّةً تبصر فيها كل شيء من عجائب الدنيا والآخرة. وقيل: عليك بالصدق حيث تخاف أنه يضرك فإنه ينفعك، ودع الكذب حيث ترى أنه ينفعك فإنه يضرك. وسئل فتى الموصلي عن الصدق فأدخل يده في كبر الحداد وأخرج أظفاده الممخمة ووضعها على كفه وقال: هذا هو الصدق.

وقال الجنيد: الصادق يتقلب في اليوم أربعين مرة، والمُرآئي يثبت على حالة واحدة أربعين سنة. قال شيخ الإسلام النووي: معناه أن الصادق يدور مع البشرى حيث دار، فإذا كان الفضل الشرعي في الصلاة مثلاً صلى،

(١) الآية: (إن الله مع الصابرين) وليست شاهد آهنا.

أو في مجالسة العلماء أو الضيفان أو العيال أو قضاء حاجة مسلم أو جبر قلب مكسور ونحو ذلك فعل ، أو في صوم أو قراءة أو ذكر أو أكل وشرب أو حذر أو مزاح أو عزلة أو خلطة أو تنعم أو ابتذال ونحوها أتى به ، فحيث رأى الفضيلة في شيء من هذا ففعله ، كما كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يفعل ولا يرتبط بعادة ولا بعبادة مخصوصة كما يفعل المرأتى . ولا شك في اختلاف أحوال الشيء في الأفضلية ، فإن الصوم حرام يوم العيد ، واجب قبله ، مستنون بعده ، ويندب تحسين اللباس يوم الجمعة والعيد ، وخلافه يوم الاستسقاء وما أشبه ذلك أنتهى ، وأقوالهم غير محصورة في ذلك والله تعالى أعلم .

الْبَابُ الْأَوَّلُ

في فضيلة الاشتغال بالعلم على ما تقدم في ترتيبه وإن فيه ثلاثة فصول

الفصل الأول

في فضيلة الاشتغال بالعلم وتصنيفه وتعلمه وتعليمه ونشره وحضور مجلسه وألحظ على ذلك ، وترجيح الاشتغال به على الصلاة والصيام ونحوها من العبادات القاصرة على فاعلها .

قال تعالى : (قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ) . (وقُلْ رَبِّ زِدْنِي عِلْمًا) . (إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ) . (إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ أُولَئِكَ هُمْ خَيْرُ الْبَرِيَّةِ) إلى قوله : (ذَلِكَ لِمَنْ خَشِيَ رَبَّهُ) . (يرفع الله

الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ (إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْآيَاتِ فِي الْأَصْلِينَ الْمَذْكُورِينَ سَابِقًا .

وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : مَنْ يُرِدِ اللَّهُ بِهِ خَيْرًا يُفَقِّهْهُ فِي الدِّينِ .
وقال صلى الله عليه وسلم لعلي رضي الله عنه : قَرَأْتُهُ لَأَنْ يَهْدِيَ اللَّهُ بِكَ رَجُلًا وَاحِدًا خَيْرٌ لَكَ مِنْ خُمُرِ النَّعَمِ . وقال صلى الله عليه وسلم لِمُعَاذٍ لَمَّا بَعَثَهُ إِلَى الْيَمَنِ : لَأَنْ يَهْدِيَ اللَّهُ بِكَ رَجُلًا وَاحِدًا خَيْرٌ لَكَ مِنَ الدُّنْيَا وَمَا فِيهَا . وقال صلى الله عليه وسلم : إِنَّ الْمَلَائِكَةَ لَتَضَعُ أَجْنَحَتَهَا لَطَالِبِ الْعِلْمِ رَضًى بِمَا يَصْنَعُ . وقال صلى الله عليه وسلم :
إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ وَأَهْلَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ حَتَّى الثَّمَلَةُ فِي جِيعَرِهَا ، وَحَتَّى الْعُوتُ فِي الْمَاءِ لَيُضِلُّونَ عَلَى مُعَلِّمِي النَّاسِ الْخَيْرِ . وقال صلى الله عليه وسلم : طَلَبُ الْعِلْمِ فَرِيضَةٌ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ . وقال صلى الله عليه وسلم : مَنْ طَلَبَ عِلْمًا قَادَرَ كُتِبَ لَهُ كُتَبُ اللَّهِ لَهُ كِفْلَتَيْنِ مِنَ الْأَجْرِ ، وَمَنْ طَلَبَ عِلْمًا فَلَمْ يَدْرِ كُتِبَ اللَّهُ لَهُ كِفْلًا مِنَ الْأَجْرِ .

وروى الترمذي بسند متصل بذكر ابن أبي نجيح الساجي قال : كُنَّا نَمشي فِي أَرْقَةِ الْبَصْرَةِ إِلَى بَابِ بَعْضِ الْمُحَدِّثِينَ فَأَسْرَعْنَا فِي الْمَشْيِ وَكَانَ مَعَنَا رَجُلٌ مَاجِرٌ مَتَّحِمٌ فِي دِينِهِ فَقَالَ : أَرْفَعُوا أَرْجُلَكُمْ عَنْ أَجْنَحَةِ الْمَلَائِكَةِ كَأَلَمِ السُّنْهَرِيِّ ، فَمَا زَالَ مِنْ مَوْضِعِهِ حَتَّى جَفَّتْ رِجْلَاهُ وَمَقَطٌ ، وَأَسْنَدَ أَيْضًا إِلَى أَبِي دَاوُدَ السَّجِسْتَانِيِّ أَنَّهُ قَالَ : كَانَ فِي أَصْحَابِ الْحَدِيثِ رَجُلٌ خَلِيعٌ إِلَى أَنْ سَمِعَ حَدِيثًا : إِنَّ الْمَلَائِكَةَ لَتَضَعُ أَجْنَحَتَهَا لَطَالِبِ الْعِلْمِ رَضًى بِمَا يَصْنَعُ ، فَجَعَلَ فِي تَعْلِيهِ مِثْلَئَيْنِ مِنْ حَدِيدٍ وَقَالَ : أُرِيدُ أَنْ أَطَأَ أَجْنَحَةَ الْمَلَائِكَةِ ، فَأَصَابْتُهُ الْآكَلَةُ فِي رِجْلِهِ ، وَفِي رِوَايَةٍ : فَسَلَّتْ رِجْلَاهُ وَبَدَأَ وَسَائِرَ أَعْضَائِهِ ، وَفِي رِوَايَةٍ أَنَّهُ تَفَسَّخَتْ بَنِيَتُهُ .

وقال صلى الله عليه وسلم : نَوْمٌ مَعَ عِلْمٍ خَيْرٌ مِنْ صَلَاةٍ عَلَى جَهْلٍ . وقال صلى الله عليه وسلم : يَقُولُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ لِلْعُلَمَاءِ : يَوْمَ الْقِيَامَةِ : إِنِّي لَمْ أَجْعَلْ عَلَيْكَ وَجْهِي فِيكُمْ إِلَّا وَأَنَا أُرِيدُ أَنْ أَغْفِرَ لَكُمْ عَلَى مَا كَانَتْ فِيكُمْ وَلَا أَبَالِي .

وقال صلى الله عليه وسلم : يجلسُ فقهِ خيرٌ من عِبَادَةِ سِتِّينَ سَنَةً ، وقال صلى الله عليه وسلم : قَلِيلُ الْعِلْمِ خَيْرٌ مِنْ كَثِيرِ الْعِبَادَةِ .

وقال صلى الله عليه وسلم : مَنْ غَدَا إِلَى الْمَسْجِدِ لَا يُرِيدُ إِلَّا لِيَتَعَلَّمَ خَيْرًا أَوْ لِيُعَلِّمَهُ كَانَ لَهُ كَأَجْرِ مُعْتَمِرٍ تَامَ الْحُمْرَةِ ، وَمَنْ رَاحَ إِلَى الْمَسْجِدِ لَا يُرِيدُ إِلَّا لِيَتَعَلَّمَ خَيْرًا أَوْ يُعَلِّمَهُ فَلَهُ أَجْرُ حَاجٍ تَامَ الْحَجَّةِ ، وعن علي رضي الله عنه : العالم أفضل من الصائم القائم المجاهد وإذا مات العالمُ تلم في الإسلام تلم لا يسدُّهُ إِلَّا خَافَتْ مِنْهُ ، وعنه رضي الله عنه : كفى بِالْعِلْمِ شُرْفًا أَنْ يَدْعِيَهُ مِنْ لَا يَحْسُنُهُ وَيُفْرَخُ إِذَا نَسِبَ إِلَيْهِ ، وكفى بِالْجَهْلِ ذِمًّا أَنْ يَتَبَرَّأَ مِنْهُ مِنْ هَوْفِهِ . وعنه رضي الله عنه أَنَّهُ قَالَ لِكُمَيْلِ بْنِ زِيَادٍ يَا كُمَيْلُ الْعِلْمُ خَيْرٌ مِنَ الْمَالِ ، الْعِلْمُ يَمْحَرُّكَ ، وَأَمَّا تَحَرُّبُ الْمَالِ ، وَالْعِلْمُ حَاكِمٌ ، وَالْمَالُ مُحْكَمٌ عَلَيْهِ ، وَالْمَالُ نَقْصُهُ الثَّقَافَةُ ، وَالْعِلْمُ يَرْكُوعٌ عَلَى الْإِنْفَاقِ ، وعنه : قِيَمَةُ كُلِّ أَمْرٍ فِي عِلْمِهِ .

وقال صلى الله عليه وسلم ^(١) : مِمَّنَّا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ : إِذَا جَاءَ الْمَوْتُ طَلَبَ الْعِلْمَ . وَهُوَ عَلَى هَذِهِ الْحَالِ مَاتَ شَهِيدًا ، وعن وهب أَيْبُنَ نَبِيْهِ : يَتَشَبَّهُ مِنَ الْعِلْمِ الثَّرِيفُ وَإِنْ كَانَ صَاحِبُهُ دَنِيئًا ، وَالْعَزُّ وَإِنْ كَانَ سَهِينًا ، وَالْقُرْبُ وَإِنْ كَانَ قَصِيًّا ، وَالْفَقْرُ وَإِنْ كَانَ فَقِيرًا ، وَالتَّوْبَلُ وَإِنْ كَانَ حَقِيرًا ، وَالْمَهَابَةُ وَإِنْ كَانَ وَضِيحًا ، وَالسَّلَامَةُ وَإِنْ كَانَ سَقِيمًا .

وقال سهل بن عبد الله التستري : مَنْ أَرَادَ النَّظَرَ إِلَى مَجَالِسِ الْأَنْبِيَاءِ فَلْيَنْظُرْ إِلَى مَجَالِسِ الْعُلَمَاءِ ، فَأَعْرِفُوا لَهُمْ ذَلِكَ .

وعن الشافعي وأبي حنيفة : إِنْ لَمْ يَكُنِ النَّهْيَاءُ الْعَامِلُونَ أَوْلِيَاءَ اللَّهِ فَلَيْسَ لَهُ وَلِيٌّ . وقال الشافعي : طَلِبُ الْعِلْمِ أَفْضَلُ مِنْ صَلَاةِ النَّافِلَةِ . وقال : مَنْ طَلَبَ الدُّنْيَا فَعَلِيهِ بِالْعِلْمِ ، وَمَنْ طَلَبَ الْآخِرَةَ فَعَلِيهِ بِالْعِلْمِ . وقال : مَنْ لَا يَجِبُ الْعِلْمُ لِاخْتِيَارِهِ

(١) فِي حَاشِيَةِ الْأَصْلِ : لَعَلَّه بَعْضُ الصَّحَابَةِ . وَفِي مَقْدَمَةِ شَرْحِ الْمَهْذَبِ وَقَالَا

(أَيُّ أَبُو ذَرٍّ وَأَبُو هُرَيْرَةَ) .

فيه فلا يكن بينك وبينه معرفة ولا صداقة . وقال : من تعلم القرآن عظمتم قيمته ، ومن نظر في ألفقه نبّل قدره ، ومن نظر في اللغة رقى طبعه ، ومن نظر في الحساب جزّل رأيه ، ومن كتب الحديث قويت حجته ، ومن لم يصن نفسه لم ينفعه علمه .

وقيل للإسكندر : ما بال تعظيمك لمؤدبك أشد من تعظيمك لأبيك فقال : لأن أبي سبب حياتي القانية ، ومؤدبي سبب حياتي الباقية . وقد حذف كثيراً من الأحاديث وأسانيدها فراجعها إن أفقرت إليها ، وإلا ففي ما رقتك كفاية لذلك .

ولهم في فضل العلم أشعار كثيرة حسنة من عيونها ما روي عن علي رضي الله عنه :
 ما الفخر إلا لأهل العلم إنهم
 على الهدى لمن استهدى أدلّاه
 وقد ركل أمري ما كان يحسنه
 وأجملون لأهل العلم أعداءه
 ففرّ بعلمه ولا تجهل به أبداً
 فالناس موتى وأهل العلم أحياء
 وما جاء عن أبي الأسود الدؤلي رحمه الله تعالى :

العلم زينٌ وتشريفٌ لصاحبه	فأطلب هديت فنون العلم والأدبا
لا خير فيمن له أصلٌ بلا أدب	حتى يكون علي ما زانه حدبا
في بيت مكرمة أبائهم مخب (١)	كانوا الرؤوس فأنسى كلهم ذنبا
وخاميل مغرّف الآباء ذي أدب	نال المعالي بالآداب والرتبا
أنسى عزيزاً عظيم الشأن مشتهراً	في خده صغر قد ظلّ محجبا
العلم كنزٌ وذخرٌ لا تنفاد له	نم القرنين إقباً ما صاحب محبا
قد يجمع العلم ما لا ثم يحرمه	عما قليل فيلقى الدّل والعزبا
وجامع العلم منبسط به أبداً	ولا يحاذر منه الفتور والسلبا
يا جامع العلم نعم الذخر تجب معه	لا تعدلن به دراً ولا ذهباً

وما جاء عن الشافعي رضي الله عنه :

حسبي بعلمي إن تقع
من راقب الله رجع
ما طار طير وأرتفع
إلا كما طار وقع

وما نسب لمحمد بن الحسن :

تعلم فإن العلم زين لأهله
وكن مستفيداً كل يوم زيادة
تفقه فإن التفقه أفضل قائم
هو العلم الهادي إلى سائر الهدى
فإن فقيهاً واحداً متورعاً
أشد على الشيطان من ألف عابد

وما أنشد الشيخ قوام الدين حماد الغفاري الأنصاري لشيخه القاضي الخليل بن أحمد السجزي الحنفي :

أخدم العلم خدمة المستفيد
وإذا ما حفظت شيئاً أعده
ثم علقه كي تعود إليه
وإذا ما أمنت منه فواتاً
مع تكرار ما تقدم منه
ذاكر الناس بالعلوم التحيي
إن كتمت العلوم أنسيت حتى
ثم أجمت في القيامة ناراً

وللعشري :

وكل فضيلة فيها سناء
فلا تمتد غير العلم ذخراً
وجدت العلم من هاتيك أسفى
فإن العلم كثر ليس ينفى

والإمام منصور التميمي أحد أئمة المذهب :
 عاب أئمة قوم لا عقول لهم وما عليه إذا عابوه من ضرر
 ماضر شمس الضحى والشمس طالعة أن لا يرى ضوءها من ليس ذا بصير
 ولبعضهم :

تفقه تستطيل على الرجال وتزهو في المحافل بالسكال
 إذا وقع القياس بكل علم فحال الفقه يعلو كل حال
 ومن طلب التفقه وأنتحاه أناف برأسه تاج الجلال
 فخذ بالشافعي وقل بقول سديد عند مختلف الأحفال
 لفضل الشافعي على سواه كفضل الشمس فيست بالهلال
 ولاخر :

علم العلم من أتاك لعلم وأغتم ما حيت منه الدعاء
 وليكن عندك الغنى إذا ما طلب العلم والتقدير سوء
 ولاخر :

وفي الجبل قبل الموت موت لأهله فأجسادهم بين القبور قبور
 وإن أمراء لم يحيى بالعالم ميت فليس له حق الشورى نشور
 ولاخر :

تعلم فليس المرء يخلق عالماً وليس أخو علم كمن هو جاهل
 وإن كبير القوم لا علم عنده صغير إذا التفت عليه المحافل
 ولاخر :

صدر المجالس حيث حل لبيها فكان الريب وأنت صدر المجلس
 والمتني :

ولم أر من عيوب الناس عيباً كنقص القادرين على السكال

الفصل الثاني

في تحذير من أراد بعلمه غير الله تعالى ، نسأل الله العافية

إعلم أن ما ذكر في فضل طلب العلم إنما هو لمن أراد به وجه الله ، لا لفرض من الدنيا ، وإلا فهو مذموم .

قال تعالى : (وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ حُنَفَاءَ) .
وقال تعالى : (مَنْ كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ الْآخِرَةِ نَزِدْ لَهُ فِي حَرْثِهِ وَمَنْ كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ الدُّنْيَا نُؤْتِهِ مِنْهَا وَمَا لَهُ فِي الْآخِرَةِ مِنْ نَصِيبٍ) . وقال تعالى :
(مَنْ كَانَ يُرِيدُ الْعِزَّةَ عَمَلْنَا لَهُ فِيهَا مَا نَشَاءُ لِمَنْ نُرِيدُ ثُمَّ جَعَلْنَا لَهُ جَنَّتَيْنِ يَصْلَاهَا مَذْمُومًا مَذْمُورًا . وَمَنْ أَرَادَ الْآخِرَةَ وَسَعَى لَهَا سَعْيَهَا وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَأُولَئِكَ كَانَ سَعْيُهُمْ مَشْكُورًا . كُلًّا نُمِذُّ هَؤُلَاءِ وَهَؤُلَاءِ مِنْ عَطَاءِ رَبِّكَ وَمَا كَانَ عَطَاءُ رَبِّكَ مَحْظُورًا) . وقال تعالى : (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لِمَ تَقُولُونَ مَا لَا تَفْعَلُونَ . كَبُرَ مَقْتًا عِنْدَ اللَّهِ أَنْ تَقُولُوا مَا لَا تَفْعَلُونَ) . وقال
تعالى : (إِنَّ رَبَّكَ لَبِالْمِرْصَادِ) إلى غير ذلك من الآيات ، ولا يخفى الحديث
الذي فيه الثلاثة الذين أول من تُسَرُّ النار لهم يوم القيامة المجاهد والعالم
والقارئ ، فهو لاء جاء في حديث رواه مسلم أول من يدخل النار ويُسحب
كل منهم على وجهه حتى يُقَى في النار ، لقصد المراقبة في أفعالهم : المجاهد
ليُقَال شجاع ، والعالم ليُقَال عالم ، والقارئ ليُقَال قارئ ، اللهم خلصنا إلى
الإخلاص .

وقال صلى الله عليه وسلم : مَنْ تَعَلَّمَ عِلْمًا لِيُغَيِّرَ اللَّهُ قَلْبَهُ أَوْ لِيُقَدِّمَهُ مِنَ النَّارِ .
وقال صلى الله عليه وسلم : مَنْ طَلَبَ الْعِلْمَ لِيُجَارِيَ بِهِ الْعُلَمَاءَ ،

أَوْ لِيُمَارِي بِهِ الْإِنْسَاءَ ، وَبَصُرَ بِهِ وَجَهَ النَّاسِ إِلَيْهِ أَدْخَلَهُ اللَّهُ النَّارَ .
 وقال صلى الله عليه وسلم : كُلُّ عِلْمٍ وَبَالٌ عَلَى صَاحِبِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِلَّا مَنْ
 عَمِلَ بِهِ ، وقال صلى الله عليه وسلم : أَشَدُّ النَّاسِ عَذَابًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ عَالِمٌ لَمْ
 يَنْفَعَهُ اللَّهُ يَعْلَمُهُ ، وقال صلى الله عليه وسلم : مَثَلُ الَّذِي يُعَلِّمُ النَّاسَ الْخَيْرَ
 وَيَنْسَى نَفْسَهُ ، مَثَلُ الْفَتِيلَةِ يُضَيُّ لِلنَّاسِ ، وَيُحْرِقُ نَفْسَهُ ^(١) . وقال صلى الله عليه
 وسلم : مَنْ كَتَمَ عِلْمًا مِمَّا يَنْفَعُ اللَّهُ النَّاسَ بِهِ فِي أَمْرِ الدِّينِ أَلْجَمَهُ اللَّهُ
 يَوْمَ الْقِيَامَةِ بِلِجَامٍ مِنْ نَارٍ . وقال صلى الله عليه وسلم : أَلَا إِنَّ شَرَّ الشَّرِّ
 شِرَارُ الْعُلَمَاءِ ، وَإِنَّ خَيْرَ الْخَيْرِ خَيْرُ الْعُلَمَاءِ . وقال صلى الله عليه وسلم :
 مَنْ قَالَ أَنَا عَالِمٌ فَهُوَ جَاهِلٌ . وقال صلى الله عليه وسلم : يَظْهَرُ الدِّينُ
 حَتَّى يُجَاوِزَ الْبَحَارَ ثُمَّ يَأْتِي مِنْ بَعْدِكُمْ أَقْوَامٌ يَقْرَأُونَ الْقُرْآنَ يَقُولُونَ مَنْ
 أَرَأَى مِنَّا ؟ وَمَنْ أَفْقَهُ مِنَّا ؟ وَمَنْ أَعْلَمُ مِنَّا ؟ ثُمَّ التَفَتَ إِلَى أَصْحَابِهِ فَقَالَ : هَلْ فِي
 أُولَئِكَ مِنْ خَيْرٍ ؟ قَالُوا : لَا قَالَ : أُولَئِكَ مِنْ هَذِهِ الْأُمَّةِ وَأُولَئِكَ هُمْ وَقُودُ النَّارِ ،
 وقال صلى الله عليه وسلم : آفَةُ الْعِلْمِ النِّسْيَانُ ، وَإِضَاعَتُهُ أَنْ تُحَدِّثَ بِهِ غَيْرَ
 أَهْلِهِ ، وقال صلى الله عليه وسلم : وَاضِعُ الْعِلْمِ عِنْدَ غَيْرِ أَهْلِهِ كَمَقَالِدِ
 الْخَنَازِيرِ الْجَوْهَرِ وَالْكُلُوفِ وَالذَّهَبِ .

وعن عمر بن الخطاب رضي الله عنه يرفعه إلى النبي صلى الله عليه وسلم : إِنْ
 مَوَى لِي أَلْخَضِرَ فَقَالَ : أَوْصِنِي ، فَقَالَ الْخَضِرُ : يَا طَالِبَ الْعِلْمِ إِنْ كُنْتَ
 أَقْلٌ مَلَأَتْكَ مِنَ الْمَسْتَمِيعِ فَلَا تُحْمَلْ جِلْسًا ، إِذَا حَدَّثْتَهُمْ ، وَأَعْلَمُ أَنَّ قَلْبَكَ
 وَعِلْمُكَ فَاظْطَرَّ مَاذَا تَحْشُو بِهِ وَعِلْمُكَ ، وَأَعْرِفِ الدُّنْيَا وَأَبْذُهَا وَرَأْيَكَ ، فَإِنَّهَا
 لَيْسَتْ لَكَ بَدَارٌ ، وَلَا لَكَ فِيهَا مَحَلٌّ قَرَارٌ ، وَإِنَّهَا جُعِلَتْ بَأْفَةً لِلْعِبَادِ ، لِيَتَزَوَّدُوا
 مِنْهَا لِلْعَمَادِ ، يَا مَوْىَ وَطِنُ نَفْسِكَ عَلَى الصَّبْرِ تَلْقَ الْحِلْمُ ، وَأَشْعِرْ قَلْبَكَ الْقَتْوَى

(١) كَذَا فِي الْأَصْلِ ، وَفِي الْجَامِعِ الصَّغِيرِ وَأَقْتَضَاءُ الْعِلْمِ الْعَمَلُ لِلْمُطِيبِ الْبَغْدَادِيِّ :

نُضِيَ النَّاسُ وَتَحْرَقَ نَفْسُهَا .

تَلِي الْعِلْمَ ، وَرُضْنُ نَفْسِكَ عَلَى الصَّبْرِ تَخْلُصُكَ مِنَ الْأَلِيمِ ، يَا مُمُوسَى تَفَرَّغْ لِلْعِلْمِ
إِنْ كُنْتَ تَرْيدهُ ، فَإِنَّمَا الْعِلْمُ لِمَنْ تَفَرَّغَ لَهُ ، وَلَا تَكُونُ مِثْلَ شَارِبٍ بِالْمَنْطِقِ
مِهْدَارًا ، إِنْ كَثُرَتِ الْمَنْطِقُ تَشِينُ الْعُلَمَاءَ ، وَتُهْدِي مَسَاوِي السُّخَفَاءَ ، وَلَكِنْ
عَلَيْكَ بِذِي الْقِتَادِ ، فَإِنَّ ذَلِكَ مِنَ التَّوْفِيقِ وَالسَّدَادِ ، وَأَعْرِضْ عَنِ الْجُهَالِ ،
وَأَعْلَمْ عَنِ السُّفَهَاءِ ، فَإِنَّ ذَلِكَ فَضْلُ الْحُلَمَاءِ ، وَزَيْنُ الْعُلَمَاءِ ، إِذَا شَتَمَكَ
الْجَاهِلُ فَأَسْكُتْ سِلًّا ، وَجَانِبِهِ حَزْمًا (١) .

يَا أَبْنَى عِمْرَانَ : لَا تَفْتَحَنَّ بَابًا لَا تَدْرِي مَا غَلَقَهُ ، وَلَا تُفْلِقَنَّ بَابًا لَا تَدْرِي مَا فَتَحَهُ .
يَا أَبْنَى عِمْرَانَ : مَنْ لَا تَنْتَهِي مِنَ الدُّنْيَا نَهْمَتُهُ ، وَلَا تَنْقُضِي فِيهَا رَغْبَتَهُ
كَيْفَ يَكُونُ عَابِدًا ؟ مَنْ يَحْقِرُ حَالَهُ ، وَيَتَهَمُّ آلِهَةَ ، كَيْفَ يَكُونُ زَاهِدًا ؟
يَا مُمُوسَى تَعْلَمُ مَا تَعْلَمُ لِتَصِلَ بِهِ ، وَلَا تَعْلَمُ لِمَتَخَذَتْ بِهِ ، فَيَكُونُ عَلَيْكَ بَوْرُهُ ، وَيَكُونُ
لِغُيُورِكَ نُورُهُ .

وَعَنْ هِشَامِ صَاحِبِ الدَّسْتَوَائِي قَالَ : قَرَأْتُ فِي كِتَابِ بُلْفَغِي أَنَّهُ مِنْ كَلَامِ عِيسَى :
تَعْمَلُونَ لِلدُّنْيَا وَأَنْتُمْ تَرْزُقُونَ فِيهَا بِغَيْرِ عَمَلٍ ، وَلَا تَعْمَلُونَ لِلْآخِرَةِ وَأَنْتُمْ لَا
تَرْزُقُونَ فِيهَا إِلَّا بِالْعَمَلِ ، وَإِنَّكُمْ عُلَمَاءُ السُّوءِ الْأَجَرَ تَأْخُذُونَ ، وَالْعَمَلَ تَضِيعُونَ ،
يُوشِكُ رَبُّ الْعَمَلِ أَنْ يَطْلُبَ عَمَلَهُ ، وَتُوشِكُونَ أَنْ تَخْرُجُوا مِنَ الدُّنْيَا الْعَرِيسَةِ
إِلَى ظُلْمَةِ الْقَبْرِ وَضِيقِهِ ، اللَّهُ نَهَاكُمْ عَنْ أَلْطَايَا كَمَا أَمَرَكُمْ بِالصِّيَامِ وَالصَّلَاةِ ،
كَيْفَ يَكُونُ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ مَنْ سَخِطَ رِزْقَهُ ، وَأَحْتَقَرَ مَنْزِلَتَهُ ، وَقَدْ عَلِمَ أَنَّ ذَلِكَ
مِنْ عِلْمِ اللَّهِ وَقُدْرَتِهِ ؟ كَيْفَ يَكُونُ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ مَنْ أَتَاهُمُ اللَّهُ فَمَا قَضَى لَهُ ،
فَلَيْسَ يَرْضَى شَيْئًا أَصَابَهُ ؟ كَيْفَ يَكُونُ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ مَنْ دُنِيَاهُ أَثَرٌ عِنْدَهُ مِنْ
آخِرَتِهِ وَهُوَ مَقْبَلٌ عَلَى دُنْيَاهُ ، وَمَا يَضُرُّهُ أَحَبُّ إِلَيْهِ مِمَّا يَنْفَعُهُ ؟ كَيْفَ يَكُونُ
مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ مَنْ يَطْلُبُ الْكَلَامَ لِيُخْبِرَ بِهِ ، وَلَا يَطْلُبُهُ لِيَعْمَلَ بِهِ ؟

وَعَنْ عَلِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : يَا حَمَلَةَ الْعِلْمِ أَعْمَلُوا بِهِ فَإِنَّمَا الْعَالَمُ مِنْ عَمَلٍ

(١) بِالْأَخَاءِ الْمَهْمَلَةِ وَبِجُوزِ بِالْجِيمِ .

بما علم ، ووافق علمه عمله ، وسيكون أقوام يعملون العلم لا يجاوزوا رايهم
يمخلف علمهم عملهم ، ويتخالف سريرتهم علايتهم ، يجلسون حلقة فيباهي
بعضهم بعضاً حتى إن الرجل لينضب على جلسه أن يجلس إلى غيره ويدعه ،
أولئك لا تصعد أعمالهم في مجالسهم تلك إلى الله .

وعن عمر بن الخطاب رضي الله عنه : تعلموا العلم وتحموه الناس ، وتعلموا
ألقار وألسنة ، وتواضعوا لمن تعلمت منه العلم ، وتواضعوا لمن علمتموه
العلم ، ولا تكونوا جبابرة العلماء فلا يقوم علمكم بجهلكم .

وعن ابن سيرين سبعة يهلكون بسبعة : أهل الأبدية بالجفاء ، وأهل القرى
بالجهل ، والعرب بالعمية ، والنداهقين^(١) بالكبر ، والسلاطين بالظلم ، والتجار
بالكذب ، واللماء بالحسد .

وعن سفيان الثوري قال : بلغني أن الله تعالى يقول : إن أهون ما أصنع
بالعالم إذا أثر الدنيا أن أنزع حلاوة مناجاتي من قلبه .

وعن مجاهد : لا يتعلم من أسترى وأستكبر .

وعن علي بن خنيس : شكوت إلى وكيع قلة الخلف فقال : استعن على الخلف
بقلة الذنوب ، ونظم بعضهم ذلك فقال :

شكوت إلى وكيع سوء حفظي فأرشدني إلى ترك المعاصي
وقال أعلم بأن العلم فضل وفضل الله لا يؤتاه عاصي

(١) الدهاقين هم رؤساء القرى .

الفصل الثالث

في تحذير من آذى أو انتقص عالماً ، وألحث على إكرام العلماء وتعظيم حرمانهم قال تعالى : (وَمَنْ يُعْظِمِ حُرْمَاتِ اللَّهِ فَهُوَ خَيْرٌ لَهُ عِنْدَ رَبِّهِ) . وقال تعالى : (وَمَنْ يُعْظِمِ شَعَائِرَ اللَّهِ فَإِنَّهَا مِنْ تَقْوَى الْقُلُوبِ) . وقال تعالى : (وَأَخْفِضْ جَنَاحَكَ لِلْمُؤْمِنِينَ) إلى غير ذلك من الآيات في الأصل .
وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : مَنْ آذَى لِي وَلِيًّا فَقَدْ آذَنَنِي بِالْحَرْبِ رواه البخاري .

وعن الشافعي وأبي حنيفة رضي الله عنهما : إن لم تكن الفقهاء أولياء الله فليس لله ولي .

وعن ابن عباس رضي الله عنهما : من آذى فقيهاً فقد آذى رسول الله ، ومن آذى رسول الله فقد آذى الله عز وجل .

وقال صلى الله عليه وسلم : لَيْسَ مِنْ أُمَّتِي مَنْ لَمْ يَحْصِلْ كِبِيرَتَا وَيَرَحَمَ صَغِيرَتَا وَيُؤْتِ لِعَامِلِنَا .

وقال صلى الله عليه وسلم ثلاثة لا يَسْتَخِفُّ بِهِمُ الْإِمْنَاةُ : ذُو الشَّيْبَةِ فِي الْإِسْلَامِ ، وَذُو الْعِلْمِ ، وَإِمَامٌ مُقْسِطٌ .

وعن الإمام أحمد : لحوم العلماء مسمومة ، من شتمها مرض ، ومن أكلها مات ، وقال الحافظ ابن حساكر : اعلم أن لحوم العلماء مسمومة ، وعادة الله في هتك أستار متعصمهم مطومة ، وإن من أطلق لسانه في العلماء بالشُّبْه ، بلاء الله قبل موته موت القلب ، (فليحذر الذين يخالفون عن أمره أن تصيبهم فتنة أو يصيبهم عذاب أليم) .

الباب الثاني

في أقسام العلم الشرعي ودرجاته وفي فصوله ثم فصل لطيف في الأعراب

الفصل الأول

في أقسام العلم الشرعي وهي ثلاثة : تفسير ، وحديث ، وفقه .

أما التفسير فهو معرفة معاني كتاب الله العزيز ، وما أريد به وهو قسمان : ما لا يعرف إلا بتوقيف ، وما يدرك من دلالة الألفاظ بواسطة علوم آخر كلغة وغيرها . وقد جاء في فضله وآدابه أخبار وآثار .

منها ما ورد في قوله تعالى : (يُؤْتِي الْحِكْمَةَ مَنْ يَشَاءُ وَمَنْ يُؤْتَ الْحِكْمَةَ فَقَدْ أُوتِيَ خَيْرًا كَثِيرًا) ، قال الحكماء القرآن والفكرة فيه ، وهذا عن ابن عباس ، وفي رواية عنه : الحكمة المعرفة بالقرآن ناصحته ومنسوخه ، ومحكمه ومتشابهه ، ومقدمه ومؤخره ، وحلاله وحرامه وأمثاله .

وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : أغربوا ^(١) القرآن والتمسوا غرائبه . وعن أبي بكر الصديق رضي الله عنه : لأن أغرب آية من القرآن أحب إلي من أن أحفظ آية . وعن عمر بن الخطاب رضي الله عنه : من قرأ القرآن فأعربه

(١) والمراد بالأعراب البيان وفهم المعنى وإلا فالأعراب اللغوي من لازم البيان ومن قرأ القرآن بلا تمجيد أتم والله أعلم .

كان له عند الله أجر شهيد ، وكان الصحابة يأخذون من رسول الله صلى الله عليه وسلم عشر آيات ، فلا يأخذون في الشر الأخرى حتى يعلموا ما في هذه من العلم والأمل ، وقال صلى الله عليه وسلم : مَنْ قَالَ فِي الْقُرْآنِ يَغْيِرُ عِلْمَهُ فَلْيَتَّبِعُوا مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ ، وفي رواية : مَنْ تَكَلَّمَ فِي الْقُرْآنِ بِرَأْيِهِ فَأَصَابَ فَقَدْ أَخْطَأَ ، وفي رواية : مَنْ قَالَ فِي الْقُرْآنِ يَغْيِرُ مَا يَعْلَمُ جَاءَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مُلْجِئًا بِلِجَامٍ مِنْ نَارٍ .

وأما الحديث ويرادفه أظهر على الصحيح فهو من أجل العلوم بعد القرآن وهو ما أضيف إلى النبي صلى الله عليه وسلم قولاً أو فعلاً أو تقريراً أو صفة حتى الحركات والسكنات ، واللفظة والنوم ، قيل : أو أضيف إلى صحابي أو من دونه ، والمشهورين جماعة من الفقهاء أن ذلك أثر لا خبر ، ثم علم الحديث ضربان : أحدهما علم رواية ، وحده بأنه علم مشتمل على نقل ما ذكره وموضوعه ذات النبي صلى الله عليه وسلم من حيث أنه نبي ، وغايته الفوز بسعادة الدارين .

الثاني : علم دراية وهو المراد عند الإطلاق^(١) ، والذي كلامنا هنا فيه ، ويمد أنه علم نعرف به معاني ما ذكره ومنته ، ورجاله ، وطرقه ، وصحيحه ، وسقيمه ، وجله ، وما يحتاج إليه فيه ليُعرف المقبول منه والمردود ، وموضوعه الراوي والمروي من حيث ذلك ، وغايته : معرفة ما يقبل من ذلك ليُعمل به ، وما يرد منه ليُجتنب ، ومبائله ما يذكر في كتبه من المقاصد .

وما جاء في فضله وآدابه من الأخبار قوله صلى الله عليه وسلم : لِيُبَلِّغَ الشَّاهِدُ الْغَائِبَ ، فَإِنَّ الشَّاهِدَ عَسَى أَنْ يُبَلِّغَ مَنْ هُوَ أَوْعَى لَهُ مِنْهُ ، وفي رواية : رَبُّ مُبَلِّغٍ أَوْعَى مِنْ سَامِعٍ ، وقوله : نَفَرَ^(٢) اللَّهُ أَمْرًا مِمَّجَ مَقَالَتِي فَوَعَاها ، وفي

(١) أي إذا أطلق علم الحديث ، فالمراد علم الدراية لا الرواية ، وإن

كلن رواية فيقيد بها . (٢) أي جعل الله وجهه نصيراً يوم القيامة إشارة إلى قوله تعالى : (وَجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَاصِرَةٌ) .

رواية سَمِعَ مِنْ أَحَدِيْثًا فَحَفِظَهُ حَتَّى يُبَلِّغَهُ غَيْرَهُ ، فَرُبَّ حَامِلٍ فَقَدَ إِلَى مَنْ هُوَ أَقْبَهُ مِنْهُ ، وَرُبَّ حَامِلٍ فَقَدَ لَيْسَ بِفَقِيهِ ، وَقَوْلُهُ : مَنْ أَدَّى إِلَى أُمِّي حَدِيثًا نَقَامَ بِهِ سَنَةً أَوْ تُكَلِّمَ بِهِ بِدْعَةً فَلَهُ الْجَنَّةُ ، وَقَوْلُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : اللَّهُمَّ أَرْحَمَ خُلَفَائِي ، قِيلَ : مَنْ خُلَفَاؤُكَ ؟ قَالَ : الَّذِينَ يَأْتُونَ مِنْ بَعْدِي فَيَرْوُونَ أَحَادِيثِي وَيَعْلَمُونَهَا النَّاسَ . وَقَوْلُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : مَنْ حَفِظَ عَلَى أُمِّي آدَمِينَ حَدِيثًا مِنْ أَمْرِ دِينِهَا بَعَثَهُ اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَقِيهًا وَكُنْتُ لَهُ شَافِعًا . وَقَوْلُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : مَنْ تَعَلَّمَ حَدِيثَيْنِ أَتَيْنِ بِتَفْعٍ بِهِمَا نَفْسَهُ أَوْ يَعْلَمُهُمَا غَيْرَهُ فَيَنْتَفِعُ بِهِمَا كَانَ خَيْرًا مِنْ عِبَادَةِ سِتِّينَ سَنَةً . وَقَوْلُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : مَنْ رَدَّ حَدِيثًا بَلَّغَهُ عَنِّي فَأَنَا مُخَاصِمُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَإِذَا بَلَغْتُمْ عَنِّي حَدِيثٌ فَلَمْ تَعْرِفُوهُ فَقُولُوا اللَّهُ أَطْلَمُ . وَقَوْلُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : مَنْ حَدَّثَ عَنِّي حَدِيثًا وَهُوَ يَرَى أَنَّهُ كَذِبٌ فَهُوَ أَحَدُ الْكَاذِبِينَ . وَقَوْلُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : مَنْ بَلَّغَهُ عَنِ اللَّهِ فَضِيلَةً فَلَمْ يُصِدِّقْهَا لَمْ يَنْلِهَا . وَقَوْلُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَمَعِدًا أَوْ رَدَّ شَيْئًا أَمَرْتُ بِهِ فَلْيَتَّبِعُوا يَتَّبِعُوا فِي جَهَنَّمَ . وَقَوْلُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : مَنْ بَلَّغَهُ عَنِّي حَدِيثٌ فَكَذَبَ بِهِ فَقَدْ كَذَبَ ثَلَاثَةً : اللَّهَ ، وَرَسُولَهُ ، وَالَّذِي حَدَّثَ بِهِ . وَقَالَ أَبُو سَعِيدٍ أَخَذَرِي : مَذَاكِرَةُ الْحَدِيثِ أَفْضَلُ مِنْ قِرَاءَةِ الْقُرْآنِ ، وَقَالَ عَلِيٌّ : تَذَاكُرُوا الْحَدِيثَ فَإِنْ ذَكَرْتُمْ لَكُمْ إِنْ لَا تَفْعَلُوا يَنْدَرَسُ . وَقَالَ أَبُو سَعِيدٍ : تَذَاكُرُوا الْحَدِيثَ فَإِنْ ذَكَرْتُمْ لَكُمْ حَيَاتِهِ ، وَكَانَ أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ إِذَا حَدَّثَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَدِيثًا فَفَرَّغَ مِنْهُ قَالَ : أَوْ كَمَا قَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ^(١) وَكَانَ قَتَادَةُ يَسْتَحِبُّ أَنْ لَا تُقْرَأَ إِلَّا أَحَادِيثُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَّا عَلَى الْبَهَارَةِ ، وَكَانَ

(١) إِزَالَةٌ لِلشَّكِّ لِاحْتِمَالِ أَنْ يَكُونَ زَادَ كَلِمَةً أَوْ حَرْفًا فَلِذَلِكَ يَقُولُ : أَوْ كَمَا قَالَ ، وَهَذَا هُوَ الرَّوَايَةُ بِالْمَعْنَى .

الاعمش إذا أراد أن يحدث على غير طهر تيمم . وكان السلف يكرهون أن يحدثوا على غير طهر . وكان ثابت إذا حدث^(١) دعا بطيب ف مسح يديه وعارضيه . وكان مالك إذا أراد أن يحدث توشاً وجلس على صدر فراشه ومريح لحيته وتمكن في جلوسه بوقار وهيبة ، فقبل له في ذلك فقال : أحب أن أعظم حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وكان يكره أن يحدث في الطريق ، أو وهو قائم ، إلى غير ذلك من فعالم المحمود ، وتوقيراتهم المشهورة المعدودة . نعمنا الله بهم وعلوهم .

وأما الفقه وأصله في اللغة الفهم ، وقبل فهم الأشياء الدقيقة ، وقبل التوصل إلى علم غائب بعلم مشاهد ، وهو في الاصطلاح المقصود علمٌ بحكم شرعي فرعي مكنسب من دليل تفصيلي سواء كان من نصه أو استنباطاً منه ، وهذا أحسن ما قيل في حده . وموضوع الفقه أفعال المكلفين من حيث عروض الأحكام المذكورة لها ، وأستمداده من الكتاب والسنة والإجماع والقياس وسائر الأدلة المعروفة . وفائده أمثال أوامر الله تعالى ، وأجتناب نواهيه المحصلان للفوائد الدنيوية والأخروية ، ومحل هذا كله أصول الفقه .

ومما ورد في فضل الفقه وآدابه أخبارٌ منها : مَنْ يُرِدِ اللهُ بِهِ خَيْراً يُفَقِّهْهُ فِي الدِّينِ . وغيره : فقيهٌ واحدٌ أشدُّ على الشيطان من ألف عابِدٍ . وقوله صلى الله عليه وسلم : خَصَلَتَانِ لَا يَجْتَمِعَانِ فِي مُتَافِقٍ : حُسْنُ مِمَّتٍ ، وَلَا فِقْهٌ^(٢) فِي الدِّينِ ، وقوله صلى الله عليه وسلم : أَفْضَلُ الْعِبَادَةِ الْفِقْهُ ، وَأَفْضَلُ الدِّينِ الْوَرَعُ ، وكان النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه إذا جلسوا كان

(١) أي أراد أن يحدث (٢) قال الحنفى في حاشيته على الجامع الصغير :

المعنى على الآثبات (لا) زائدة . وقال المناوي في التيسير : عطفه على حسن مِمَّتٍ

(لا) مع كونه مثبتاً لكونه في سياق النفي .

حديثهم الفقه إلا أن يقرأ رجل سورة ، أو يأمر رجلاً بقرآن سورة .
إذا علمت ذلك فأعلم أن القسمين الأولين ^(١) هما أصلان للثالث لأن
استمدادهما ومن مضمونهما استنبط واستخرج ولكنه فضل عليها لأنه النتيجة
والمقصود منهما غالباً ، ولذلك كان من الفقهاء الحكماء والمفتون ، لا من
المفسرين والمحدثين الخالين عن الثقة ، وسيظهر لك من الفصل الثاني ما يدل
لذلك ، ثم ما عدا ما ذكر من العلوم ليس بعلم شرعي ، ولكن بعضها من توابع
والنافع فيه كعلم النحو والتصريف واللغة والحساب النافع في قسمة الموارث
ونحو ذلك .

وأما علم أصول الفقه فلا ينفى عن الشرع ، بل هو أس الفقه والمعامل عليه فيه .
وأما علم أصول الدين فهو من أهم العلوم وأعظمها والمقصود هو ما يتعلق بمعرفة
الله تعالى وصفاته ، وما يجب له ، ويمتنع عليه ، وما يرد به على المبتدعة ، بخلاف
الغلوض في الكلام والجدل وإقامة الثبوت ونحو ذلك فهو مذموم حرام ،
بل هو بالجهل أثبت منه بالعلم ، بل أجهل خير منه وأسلم ، وعليه يتحمل التحذير
منه الوارد عن السلف وسيأتي ذلك في الفصل الثاني والله تعالى أعلم .

الفصل الثاني

في مراتب أحكام العلم الشرعي ، وما ألحق به وهي ثلاثة : فرض عين ، وفرض كفاية ، وسنة .

«المرتبة الأولى»

فرض العين وهو أن يعلم المكلف ما لا يأدى الواجب الذي تعين عليه إلا به ، وعليه حمل جماعات حديث طلب العلم فريضة على كل مسلم ، وحمله آخرون على فرض الكفاية .

وأعلم أن المكلف به على كل عبد عاقل بالغ ثلاثة أقسام : اعتقاد ، وفعل ، وترك ، فأما الاعتقاد الذي هو أولها وأهمها .

فأعلم أن أدل واجب على من ذكر تعلم كلمتي الشهادة وفهم معناها وما قوله لا إله إلا الله محمد رسول الله ، واعتقاد ما يجب لله ، وما يجوز له ، وما يستحيل عليه ، وغير ذلك مما يتعلق بواجب الإسلام والعقائد . ويكفي في ذلك بعد النطق بكلمتي الشهادة وفهم معناها التصديق بكل ما جاء به رسول الله صلى الله عليه وسلم ، واعتقاده اعتقاداً جازماً سليماً من كل شك واختلاج ريب واضطراب نفس ، ولا يتعين على من حصل له هذا تعلم أدلة المتكلمين والخوض والنظر فيها والبحث عنها ، هذا هو الصحيح الذي أطبق عليه السلف والفقهاء والمحققون من المتكلمين ، فإن النبي صلى الله عليه وسلم لم يطالب أحداً بشيء سوى ما ذكر ، وكذلك أئلفاءه الزاشدون وغيرهم من الصحابة فمن بعدهم من الصدر الأول ، بل الصواب العوام وجمهير المتفهمين والنفهاء لاقتصار على ما ذكر ، والكف عن الخوض في دقائق الكلام .

وقد بالغ إمامنا أئشانفي رحمه الله تعالى في تحريم الاشتغال بعلم الكلام أشدَّ مبالغةً ، وأظنَّ في تحريمه وتغليظ العقوبة له تعاطيه إلى أن قال : لأنَّ يلقي الله العبدُ بكلِّ ذنب ما خلا الشرك خيراً له من أن يلقاه بشيء من الكلام . وقد صنَّف الأئمام الغزالي في آخر أمره كتابه الذي سباه إجماع ألعوام عن علم الكلام ، وذكر أن الناس كلهم عوام في هذا الفن من الفقهاء وغيرهم إلا النادر ، فإذا اعتقد من ذكر ما ذكر كما ذكر فقد أدى واجب ألوقت ، فإن مات عقب ذلك مات مطيعاً غير عاص ، فإن خطر له شك في المعاني ألتي تدل عليها كلمنا الشهادة أو غيرها من أصول العقائد محالاً بدَّ من اعتقاده ولم يزل شكّه إلا بتعلم دليل من أدلة المتكلمين وجب عليه تعلم ما يتوصل به إلى إزالة أشك ، ولو مات من لم يخطر له ذلك قبل أن يعتقد أن كلام الله قديم وأنه مرصوف ، وأنه ليس محلاً للحوادث ، ونحو ذلك مما يذكر في المعتقدات فقد مات على الإسلام إجماعاً ، إذ ليس له منعارض لذلك ليضل .

فمرح أختلف في آيات الصفات وأخبارها ، هل يخاف فيها بالتأويل أم لا ؟ فقال قائلون : نؤكد على ما يليق بها وهو مذهب الخلف وهو أشهر المذهبين للمتكلمين . وقال آخرون : لا نؤكد بل يمسك عن الكلام في معناها ويوكل علمها إلى الله تعالى : ويُعتقد مع ذلك تنزيه الله ، وأنفقاً صفات أَلحادث فيقال : نؤمن بأنَّ الرحمن على العرش استوى ، ولا نعلم حقيقة معنى ذلك ، والمراد : انا نعتقد أنَّ الله ليس كمثله شيء ، وأنه منزّه عن أَلحلول ، وهذا مذهب أسلف وجاهيرم وهو الألسم ، إذ لا يطالب الإنسان بألغوض في ذلك ، فإذا أعتقد ألتنزيه فلاحاجة إلى ألغوض وألمغاطرة والله تعالى أعلم . وأما الفعل (١) فنقول : إذا أقر من ذكر بالشهادتين وقلنا إنه أدى واجب ألوقت وصار مطيعاً ، ثم وجب عليه صلاة مثلاً تجدد عليه بدخول وقتها تعلم أَلطهارة وأالصلاة ، أو كان له مال يزكي وجب بتمام أَلنصاب إن أعتبر ، ومضي

(١) أي فعل العبد المكلف .

الحَوْلَ إنْ أَشْتَرَطَ ، تَعْلَمَ مَا يَجِبُ فِي الزَّكَاةِ الْخَاضِرَةِ ، أَوْ دَخَلَ عَلَيْهِ رَمَضَانَ تَجَدَّدَ بِسَبَبِهِ تَعْلَمُ الصَّوْمَ وَمَا يَجِبُ أَوْ يَحْرُمُ فِيهِ ، وَلَا يُلْزِمُهُ تَعْلَمُ ذَلِكَ قَبْلَ وَجُوبِ ذَلِكَ . أَلْشَيْءُ ، نَعَمْ لَوْ صَبَرَ إِلَى دُخُولِ أَلْوَقْتِ مِثْلًا وَلَمْ يُمْكِنَ مِنْ تِمَامِ تَعْلَمُهَا مَعَ أَلْفَعْلَ فِي أَلْوَقْتِ يُلْزِمُهُ أَلْتَعْلَمُ وَهُوَ أَلصَّحِيحُ أَلَّذِي جُزِمَ بِهِ أَلنُّوْوي كَمَا يُلْزَمُ أَلْحَيَّ إِلَى أَلْجُمُعَةِ لِمَنْ بَعْدَ مَنْزِلِهِ قَبْلَ أَلْوَقْتِ . وَتَعْلَمُ كَيْفِيَّةُ أَلْوَأْجِبِ بَعْدَ أَلْوُجُوبِ عَلَى أَلْفَوْرِ إِنْ كَانَ عَلَى أَلْفَوْرٍ ، وَعَلَى أَلتَّرَاخِيِّ إِنْ كَانَ عَلَى أَلتَّرَاخِيِّ كَأَلْحَجِّ ، وَيَنْبَغِي لِلْعُلَمَاءِ أَنْ يَنْبَهُوهُ أَنَّ أَلْحَجَّ عَلَى أَلتَّرَاخِيِّ عَلَى كُلِّ مَنْ وَجَدَ أَزَادَ وَأَكْرَاهِلَةً إِلَى آخِرِ أَلشُّرُوطِ ، ثُمَّ إِنْ أَلَّذِي يَجِبُ مِنْ ذَلِكَ كُلِّهِ عَيْنًا هُوَ مَا يَتَوَقَّفُ آدَاءُ أَلْوَأْجِبِ عَلَيْهِ غَالِبًا ، دُونَ مَا يَطْرَأُ نَادِرًا كَسُجُودِ أَلْأَسْهُوِ وَتَعْجِيلِ أَلزَّكَاةِ ، فَإِنْ وَقَعَ وَجِبَ أَلتَّعْلَمُ حِينَئِذٍ ، وَفِي تَعْلَمُ أَدْلَةُ أَلْقَبْلِ : أَوْجُهُ : أَحَدُهَا فَرَضُ عَيْنٍ ، وَآلثَانِي كِفَايَةُ ، وَأَصَحُّهَا فَرَضُ كِفَايَةٍ إِلَّا أَنْ يَرِيدَ سَفَرًا لَا يَكْثُرُ فِيهِ مَنْ يَعْلَمُهَا فَيَتَعَيْنُ لِعُمُومِ أَلْحَاجَةِ حِينَئِذٍ .

وَأَمَّا أَلْبَيْعُ وَآلنِكَاحُ وَنَحْوُهَا وَشَبَهَا مِمَّا لَا يَجِبُ أَصْلُهُ ، فَيَتَعَيْنُ عَلَى مَنْ أَرَادَهُ تَعْلَمُ كَيْفِيَّتَهُ وَشَرْطَهُ ، وَقِيلَ : إِنْ لَمْ يَعْلَمْ ذَلِكَ فَيَحْرُمُ أَلْإِقْدَامُ عَلَيْهِ قَبْلَ مَعْرِفَةِ شَرْطِهِ وَهَذَا أَصَحُّ ، وَكَذَا يُقَالُ فِي صَلَاةِ أَلتَّأَذُّلَةِ يَحْرُمُ أَلتَّلْبِسُ بِهَا عَلَى مَنْ لَا يَعْرِفُ كَيْفِيَّتَهَا ، وَلَا يُقَالُ يَجِبُ تَعْلَمُ كَيْفِيَّتَهَا .

وَمِمَّا يَجِبُ مَعْرِفَةُ مَا يَحِلُّ وَيَحْرُمُ مِنَ أَلْمَأْكُولِ وَآلْمَشْرُوبِ وَآلْمَلْبُوسِ وَنَحْوِهَا مِمَّا لَا غَنَى عَنْهُ غَالِبًا ، وَكَذَلِكَ أَحْكَامُ عِشْرَةِ أَلنِّسَاءِ لِمَنْ لَهُ زَوْجَةٌ ، وَحَقُوقُ أَلْعِبَائِكَ لِمَنْ لَهُ ذَلِكَ ، وَنَحْوُ ذَلِكَ .

وَأَمَّا أَلتَّزَكُّ فَيَجِبُ عَلَى مَنْ ذَكَرَ عِلْمُ ذَلِكَ بِحَسَبِ مَا يَتَجَدَّدُ فِي أَلْأَحَالِ وَقَدْ يَخْتَلِفُ بِجِوَالِ أَلشَّخْصِ إِذَا لَا يَجِبُ عَلَى أَلْأَبْكَمِ تَعْلَمُ مَا يَحْرُمُ مِنْ أَلْكَلَامِ ، وَلَا عَلَى أَلْأَعْمَى تَعْلَمُ مَا يَحْرُمُ مِنَ أَلنَّظَرِ ، وَلَا عَلَى أَلْبُدُوي تَعْلَمُ مَا يَحِلُّ أَلْجُلُوسُ فِيهِ مِنْ أَلْمَسَاكِنِ ، فَذَلِكَ أَيْضًا وَاجِبٌ بِحَسَبِ مَا يَقْتَضِيهِ أَلْأَحَالُ .

وَمِمَّا يُلْحَقُ بِأَلتَّزَكُّ أَوْ أَلْأَفْعَالِ تَفَقُّدُ أَلْقَلْبِ بَعْدَ أَلْعِلْمِ بِمَا مَرَّ ، فَهُوَ فَرَضُ

عين ، فيلزم من ذكر أن يتعلم ما يرى نفسه محتاجة إليه من تطهير القلب من المهلكات ومعالجة المرديات كالأزياء ، والحسد ، والعجب وشبهها .

فرع يجب على الآباء والأهاليات ونحوهم كالقيم والوصي تعليم الصغار ما يستعين عليهم بهد البلوغ فيعلمونهم الطهارة والصلاة والصيام ويعرفونهم تعزيم الزنا والزنا واللواط والسرقة وشرب المسكر والكذب والغيبة وأنهم بالبلوغ يدخلون في التكليف ، ويستحب ما زاد على هذا من تعليم قرآن وفقه وآداب ، ويعرفونهم ما يصلح به معاشهم لقول الله تعالى : (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا أَنْفُسَكُمْ وَأَهْلِيكُمْ نَارًا) أي علموهم ما ينجون به من النار ، وهذا ظاهر ، وقال صلى الله عليه وسلم : كُنْكُمْ رَاعٍ وَمَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ ، ثم أجرة تعليم الواجب ، وكذلك تعليم المستحب من قرآن وغيره في ماله ، فإن لم يكن فعل من تلزمه نفقتهم من نحو آب وإن علا ، ثم أم وإن علت ، هذا في الأسبوع الأول ، وأما الثاني في ماله على الأصح ، والثاني في مال الولي لعدم الضرورة إليه ^(١) ، وأعلم أن الشافعي ولا أصحاب إنما جعلوا للأثم مدخلا في وجوب التعليم لكونه من التربية وهي واجبة عليها ، إذا وجبت عليها النفقة .

« المربة الثانية »

فرض الكفاية قسمان : الأول ما لا بد منه للناس منه في إقامة دينهم من العلوم الشرعية كحفظ القرآن والأحاديث وعلومها ، والأصول والفقه والنحو والتصرف واللغة ، ومعرفة رُواة الحديث وأحوالهم ، والإجماع والخلاف .

(١) هكذا في الأصل وفيه تشويش ، وخلاصة ما في مقدمة شرح المذهب للنووي أن أجرة التعليم الواجب في مال الصبي فإن لم يكن له مال فعل من تلزمه نفقته ، وفي أجرة التعليم المستحب ونجهان أصحابهما في مال الصبي لكونه مصلحة له والثاني في مال الولي لعدم الضرورة إليه .

والثاني ما ليس علماً شرعياً ، ويُحتاجُ إليه في قِوام أمر الدنيا كَالطِّبِّ وَالْحِسَابِ وما في منهاها إِذْ ذَاكَ ضروري في صحة الْأَبْدَانِ ، وَالْآخِرُ في الْعَمَلَاتِ ، وَقَسَمَ الْتُرَكَاتِ ونحو ذلك ، وَإِذَا قامَ بها واحدٌ سقطَ الْفَرَضُ عن الْبَاقِينَ .

وَاخْتَلَفَ في تَعْلُمِ الْعَنَائِعِ الَّتِي هِيَ سَبَبُ مَصَالِحِ الدُّنْيَا كَالْغِيَاظَةِ وَالْفَلَاحَةِ فَأَلْظَهَرُ كَمَا قَالَ النَّوَوِيُّ هِيَ فَرَضُ كِفَايَةِ ، وَيَعْمُ فَرَضُ الْكِفَايَةِ جَمِيعَ الْمُخَاطَبِينَ ، وَإِذَا قامَ به جَمْعٌ تَحْصُلُ الْكِفَايَةُ بَعْضُهُمْ فَكُلُّهُمْ سِوَاهُ فِي حُكْمِ الْقِيَامِ بِالْفَرَضِ فِي الشُّوَابِ وَغَيْرِهِ ، فَإِذَا صَلَّى عَلَى جَنَازَةٍ جَمَعَ ثُمَّ جَمَعَ ثُمَّ جَمَعَ ، فَأُلْكُلُ يَقَعُ فَرَضُ كِفَايَةٍ ، وَلَوْ أَطْبَقُوا كُلُّهُمْ عَلَى تَرْكِه أَثَمَ كُلِّ مَنْ لَا عَذْرَ لَهُ مَعْنَى عِلْمِ بِذَلِكَ وَأَمْكَنُهُ الْقِيَامُ بِهِ ، وَلَا يَأْتُمُّ مَنْ لَمْ يَتِمَّ كُنْهُ غَيْرَ أَهْلٍ أَوْ لَعْدَرٍ ، وَلَوْ اشْتَغَلَ شَخْصٌ بِالْفَقْهِ ، وَظَهَرَتْ نَجَابَتُهُ فِيهِ وَرُحِي فَلَاحُهُ وَتَبَرُّزُهُ فَوْجِهَانِ أَحَدُهُمَا يَتَعَيَّنُ عَلَيْهِ أَلَا سَتَمَرَارِلَقْلَةً مَنْ يَحْصُلُ لَهُ هَذِهِ الْمُرْتَبَةُ ، وَأَصْحَحُهُمَا لَا يَتَعَيَّنُ لِأَنَّ الشُّرُوعَ لَا يَتَعَيَّنُ الْمَشْرُوعُ فِيهِ عِنْدَنَا إِلَّا فِي الْحُجِّ وَالْعُمْرَةِ وَالْجِهَادِ وَصَلَاةِ الْجَنَازَةِ . وَلَوْ خَلَّتِ الْبَلَدَةُ عَنْ مَفْتٍ فَقِيلَ يَحْرَمُ الْمَقَامُ بِهَا ، وَالْأَصَحُّ لَا إِنْ أُمْكِنَ الذَّهَابُ إِلَى مَفْتٍ ، وَإِذَا قامَ بِالْفَتْوَى إِنْسَانٌ فِي مَكَانٍ سَقَطَ بِهِ فَرَضُ الْكِفَايَةِ إِلَى مَسَافَةِ الْقَصْرِ مِنْ كُلِّ جَانِبٍ . وَاعْلَمْ أَنَّ الْقَائِمَ بِفَرَضِ الْكِفَايَةِ مَزِيدٌ عَلَى الْقَائِمِ بِفَرَضِ الْعَيْنِ ، لِأَنَّهُ أَسْقَطَ الْحَرْجَ عَنِ الْأُمَّةِ . قُلْتُ : لِأَنَّ الْقَائِمَ بِفَرَضِ الْكِفَايَةِ اتَّخَذَهُ لِنَفْسِهِ فَرَضَ عَيْنٍ وَشَغَلَ نَفْسَهُ بِهِ فَلِذَلِكَ أَسْقَطَ الْإِثْمَ عَنِ الْبَاقِينَ .

« الْمُرْتَبَةُ الثَّلَاثَةُ »

النَّفْلُ الَّذِي هُوَ مِنَ الْفَضَائِلِ لَا الْفَرَائِضِ . وَهُوَ كَالْتَبَحُّرِ فِي أَصُولِ الْأَدَلَةِ وَالِإِمْعَانِ فِيهَا وَرَاءَ الْقَدْرِ الَّذِي يَحْصُلُ بِهِ فَرَضُ الْكِفَايَةِ ، وَكَالتَعَمُّقِ فِي دِفَاقِ الْحِسَابِ وَحَقَائِقِ الطِّبِّ ، وَكَتَطْلُعِ الْعَالَمِيِّ نَوَافِلَ الْعِبَادَاتِ لِفَرَضِ الْعَمَلِ ، لَا مَا يَقُومُ بِهِ الْعُلَمَاءُ مِنْ تَمْيِيزِ الْفَرَضِ مِنَ النَّفْلِ ، فَإِنَّ ذَلِكَ فَرَضُ كِفَايَةٍ فِي حَقِّهِمْ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

فصل

قد ذكرنا مراتب العلم الشرعي ، ومن العلوم الخارجة عنه ما هو محرم أو مكروه أو مباح ، فالمحرم كتعلم السحرة فإنه حرام على المذهب الصحيح ، وبا قطع الجمهور كالفلسفة ، والشعبذة ، والتنجيم ، وعلوم الطبائعيين ، وكل ما كان سبباً لإثارة الشكوك ، وتفاوت في التحريم .

والمكروه كاشعار المولدين التي فيها غزل وبطالة .

والمباح كاشعار المرادين التي ليس فيها سخف ولا شيء مما يكره ، ولا ما ينشط إلى الشر ، ولا ما يلبط عن الخير .
وأما أشعار العرب العاربة التي يحتاج بها فهي ملحقه بعلم اللغة ونحوها ، وقد مر أن ذلك من فرض الكفاية والله أعلم .

الباب الثالث

في آداب المعلم والمتعلم وهي ثلاثة أنواع

النوع الأول

آدابها في نفسها ، وآدابها في مجلس الدرس .

فأما آدابها في نفسها فنما الأول ما يجب على كل منهما أن يقصد وجه الله بأشغاله وأشتغاله لا لمال ولا جرة ، أو شهوة ، أو ميمة ، أو تميز عن الأشباه أو تكثر بالمشتغلين عليه ، أو المختلفين إليه ، ولا يشين علمه أو تعاليمه بشيء من الخلق في رفق يعمل من التميز أو خدمة ، أو مال وإن قل ولو على صورة الهدية التي لو لا أشتغاله لما أهداها إليه كما أن المتعلم لا يشين طلبه بطمع في شيء يعطيه له الشيخ ، أو أن ينزل اسمه في طلبه العلم لينال شيئاً من معلوم أو غيره ، ودليل هذا كله ما مر في تحذير من أراد بعلمه غير الله وقد تقدم في أول الفصل الثاني من الباب الأول . قال سفيان بن عيينة : كنت قد أوتيت فهم القرآن ، فلما قيلت الصرة من أبي جعفر سليمان ، وقد صبح عن الشافعي أنه قال : وددت أن الناس اتنعوا بهذا العلم ، وما نسب إلى شيء منه ، وقال رضي الله عنه : ما نظرت أحداً وأحببت أن يخطي ، وقال رضي الله عنه : ما أوردت الحق والحجة على أحد قبلها مني إلا هبته واعتقدت مودته ، ولا كابرني على الحق أحد ودافع الحجة إلا سقط من عيني . وعن أبي يوسف بأقوم أريدوا بعلمكم الله ، فإني لم أجلس مجلساً قط أنوي فيه أن أتواضع إلا لم أقم حتى أعلم ، ولم أجلس مجلساً قط أنوي فيه أن أعلم إلا لم أقم حتى أتضح .

ومنها أن يكون كل منهما قويّ اليقين ، الذي هو رأس مال الإيمان كله
قال صلى الله عليه وسلم : **الْيَقِينُ الْإِيمَانُ كُلُّهُ** ، وقال صلى الله عليه وسلم :
تَعَلَّمُوا الْيَقِينَ .

ومنها أن يحافظ ^(١) على القيام بشعائر الإسلام ، وظواهر الأحكام كإقامة
الصلوات في مساجد الجماعات ، وإنشاء السّلام للخواص والعوام ، والأمر بالمعروف
والنهي عن المنكر ، والصبر على الأذى بسبب ذلك ، صانعاً بالحق عند
السلطين باذلاً نفسه لله ، لا يخاف فيه لومة لائم ذاكرًا قوله تعالى : (**وَأَصْبِرْ
عَلَى مَا أَصَابَكَ إِنَّ ذَلِكَ مِنْ عَزْمِ الْأُمُورِ**) .

وكذلك يقوم ^(٢) بإظهار السنن ، وإحماد البدع ، ويقوم لله في أمور الدين
وما فيه من مصالح المسلمين على الطريق المشروع ، والمسلك المطبوع ، ولا يرضى
من أفعاله الظاهرة والباطنة بالجائز منها ، بل يأخذ بالأكمل فإن العلماء هم القدوة
واليهم المرجع في الأحكام ، وهم حجة الله على العوام ، وقد يرافهم للأخذ
عنهم من لا ينظرونه ، ويقتدي بهديهم من لا يعلمونه ، وإذا لم ينفع العالم
بعلمه فغيره أبعد عن الارتفاع به ، كما قال الشافعي : ليس العلم ما حفظ ،
العلم ما نفع ، ولهذا عظمت زلة العالم لما يترتب عليها من المفاسد لأقضاء
الأناس به .

ومنها أن يتخلق كل منهما بالمحاسن التي ورد الشّرع بها من الزهد والسّخاء
والجود وطلاقة الوجه ، من غير خروج إلى حدّ الخلاعة ، وكظم الغيظ ، وكف
الأذى عن الأناس ، وأحسانه منهم ، وأن يتزهد عن دنيء الأكتساب طبعاً ومكروها
شرعاً ، كاللحجامة ، والدباغة ، والصياغة ، وملازمة الورع والخشوع ، والسكينة
والوقار ، والتواضع وإنشاء السّلام ، وإطعام الطعام ، والإيثار وترك الاستئثار

(١) أي كل منهما .

(٢) أي كل من العالم والمتعلم .

والأنصاف وترك الأستنصاف ، وشكر المتفضل ، والسعي في قضاء الحاجات ،
وبذل الجاه والشغاف ، والتلطف بالفقراء ، والتجيب إلى الجيران والأقرباء ،
ومجانبة الإكثار من الضحك والمزاح ^(١) فإنه يقلل ألمينة ويسقط الحسنة
كما قيل من مزح استغف به ، ومن أكثر من شيء عرف به .
ومنها أن يلزم نفسه الخوف والحزن والأنكسار والصمت ، ويظهر الخشية
على هيئته وكسوته ، لا ينظر إليه ناظر إلا ، يكون نظره مذكراً بالله ، وتكون
صورته دليلاً على علمه . قال عمر رضي الله عنه : تعلموا العلم ، وتعلموا العلم
السكينة والحلم ، وتواضعوا لمن تعلمون منه ، ولتواضع لكم من يتعلم
منكم ، ولا تكونوا من جبابرة العلماء ، فلا يقوم علمكم بجهلكم . وفي الخبر :
إِنْ مِنْ خِيَارِ أُمَّتِي قَوْمٌ يَضْحَكُونَ جَبْرًا مِنْ سِعَةِ رَحْمَةِ اللَّهِ ، وَيَسْكُونُ
مِثْرًا مِنْ خَوْفِ عَذَابِهِ ، أَبْدَانُهُمْ فِي الْأَرْضِ وَقُلُوبُهُمْ فِي السَّمَاءِ ، أَرَوَّاحُهُمْ
فِي الدُّنْيَا وَقُلُوبُهُمْ فِي الْآخِرَةِ .

ومنها ملازمة آداب الشرعية القولية والفعلية ، الظاهرة والخفية ، كشلاوة
القرآن وذكر الله بالقلب واللسان ، والدعوات والأذكار أثناء الليل وأطراف النهار
ومن ^(٢) نوافل العبادات من الصلاة والصيام وحج البيت الحرام والصلاة والسلام
على النبي صلى الله عليه وسلم ، فمحبتة ^(٣) وإجلاله وتعظيمه صلى الله عليه وسلم واجب ،
فكان الإمام مالك إذا ذكر النبي صلى الله عليه وسلم يتخير وجهه ويحنى . وكان
جعفر بن محمد إذا ذكر النبي صلى الله عليه وسلم أصفر . وكان ألقاسم إذا
ذكر النبي صلى الله عليه وسلم يحث لسانه في فيه هيئة لرسول الله صلى الله
عليه وسلم ، وينبغي إذا تلى القرآن أن يفكر في معانيه وأوامره ونواهي ، وليحذر

(١) أنظر هنا المزح الجائز من المزح الحرام من كتاب المزاح في المزاح .

(٢) أي وإن يكثر من نوافل إلى آخره .

(٣) أي النبي .

من نسبائه بعد حفظه ، وأن يقرأ القرآن في كل سبعة أيام فهو وزد حسن
ويقال من قرأ القرآن في كل سبعة أيام لم ينس قط^(١) ، وأن يكون له ورد
راتب كل يوم لا يتخل به .

ومن الآداب التَّنْظِيفُ بإزالة الأوساخ ، وقص الأظفار ، وإزالة الشعور
المطلوب زوالها ، واجتناب الروائح الكريهة ، وتسريع اللحية ، وليجتهذ
في الإخلاص في التوبة والدوام عليها من الأفعال الذميمة^(٢) وليلزم الأفعال
الحميدة الظاهرة والباطنة ، والمقامات العالية ، والأحوال السنية ، وأعلاها
محبة الله الجامعة لكل فائدة ، المحببة لكل خصلة فاسدة ، وكذلك محبة
رسوله صلى الله عليه وسلم وأتباعه ، قال تعالى : (قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ)
فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ (الآية) .

ومنها أن يطهر نفسه من الخبائث الباطنة ، من مساوي الأخلاق ، ومذموم
الأوصاف كالخسود والزبالة والإعجاب واحترار الناس والغل والبغي والغضب لغير الله
والغش إلى غير ذلك من تعدد أوصاف خبائث النفس ، فمما لا تصح الصلاة
التي هي وظيفة الجوارح إلا بتطهير الأحداث والأخبات ، فكذلك لا تصح
عبادة الباطن إلا بعد طهارته من خبائث الأخلاق . قال النبي صلى الله عليه وسلم :
بُني الدين على النظافة ، والقلب منزل الملائكة ، ومهبط الرِّيح . وقال
صلى الله عليه وسلم : لا تدخل الملائكة بيتاً فيه كلب ، والصفات الرديئة
في القلب كلاب تاجعة ، ونور العلم لا يقذفه الله في القلب إلا بواسطة
الملائكة ، (وما كان لبشر أن يكلمه الله إلا وحياً أو من وراء حجاب

(١) قلت : وهذا أصل ابتداع السبع الحسن .

(٢) الجار والمجرور في قوله من الأفعال الذميمة متعلق بالمصدر وهو
إخلاص أي في إخلاص التوبة من الأفعال الذميمة ولا يكون متعلقاً بالدوام
فيفسد المعنى .

أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا (١) . وقال ابن مسعود ليس العلم بكثرة الرواية ، إنما العلم نورٌ يُقَدِّفُ في القلب ، ووعظ بعضهم فقال : طهروا قلوبكم من الأغيار تصلح لنزول القرآن والأَنْوَارِ ، وطهر المنزل حتى ينزل ، ومن حصل له الساكن طابت له المساكن ، ومن لم يُنتَحَ له المنارُ رضي بسكنى المزابل
 إِنَّ بَيْتًا أَنْتَ سَاكِنُهُ غير محتاج إلى التَّسْرِجِ
 ومريضاً أَنْتَ عَائِدُهُ قد أَنَاهُ اللَّهُ بِالْفَرْجِ
 وجهلك المأمول حجتنا يوم تأتي الناسُ بِالْحُجَجِ
 وكان الشَّيْخُ يقول :

اطلبوا لأنفسكم مثل ما وجدتُ أَنَا
 قد وجدتُ لي سكناً ليس يُشْبِهُ السَّكْنََا
 إِنْ دَلَّوْتُ قَرِينِي أَوْ بَعْدْتُ عَنْهُ دَنَا
 وقد أَهْلِي بعضُ أصحابِ النَّفْسِ الْخَبِيثَةِ من قُضَاءِ الزَّمانِ بكثيرٍ من هذه الصِّفَاتِ
 الذَّمِيمَةِ إِلَّا مِنْ عَصَمَةِ اللَّهِ . وأدوية ذلك مستوفاةٌ في كتب الرِّفَاقِ ومن أَنعمها
 كتاب الرِّعَايَةِ لِلْمُحَاسِنِ .
 ومن أدوية الحسد أن يعلم أن حكمة الله أَقْتَضَتْ جَعَلَ هَذَا الْفَضْلَ فِي هَذَا
 الْإِنْسَانِ فَلَا يَعْتَرِضُ وَلَا يَكْوَهُ ، فَإِنْ أَعْتَرِضَ وَكَوَهُ فَسِنَّةُ اللَّهِ فِي مِثْلِ هَذَا جَرَتْ
 أَنْ يَسْلِبَهُ حَالَتُهُ الَّتِي أَنْعَمَ بِهَا عَلَيْهِ وَأَنْ يَزِيدَ تَحْسُودَهُ نِعْمًا لَشُكْرِهِ وَتَوَاضَعَهُ
 وَعَدَمَ غَضَبِهِ لِنَفْسِهِ ، وما أَحْسَنَ مَا قَالَ الْإِمَامُ الْمُعَاوِيَةُ بْنُ زَكَرِيَا الْمُوَصِّلِيُّ :
 أَلَا قُلْ لِمَنْ كَانَ لِي حَاسِدًا أَتَدْرِي عَلَى مَنْ أَسَاتِ الْأَدَبِ
 أَسَاتِ عَلَى اللَّهِ فِي فِعْلِهِ لِأَنَّكَ لَمْ تَرْضَ لِي مَا وَهَبَ
 فجازاك عني بِأَنْ زَادَنِي وَسَدَّ عَلَيْكَ وَجُوهَ الطَّلَبِ

(١) وحياً بواسطة الْمَلَكِ ، أو من وراء حجاب ، نودي يا موسى ، أو يُرْسِلَ
 رسولاً ليلبغ أمته فيكون بين الحق وبين المبلغ من الأُمة اثْنان : الرَّسُولُ وَالْمَلَكُ
 وبين الرَّسُولِ وَالْحَقِّ جَلْ جَلا له واحدٌ وهو الْمَلَكُ .

ولأبي حنيفة رحمه الله في الحسد :

إِنْ يَحْسَدُونِي فإني غير لائمهم قبي كثيرًا أهالي الفضل قد حسدوا
فدام بي وبهم ما بي وما بهم ومات أكثرنا غيظًا بما يبعد
ومن أدوية الزيادة أَنْ يعلم أَنَّ الخلق لا يقدرُونَ عَلَى نفعه ولا ضرره بما لم
يقدره الله تعالى عليه ، فلا يتشاغل بمرآعاتهم فيتعب نفسه ، ويرتكب سخط الله
مع أَنَّ الله يُطلعهم عَلَى نيته وسريته في رايته لم وخوفه منهم .
ومن أدوية الأعجاب أَنْ يعلم أَنَّ علمه وفهمه وجوده ذهنه وفصاحته وغير
ذلك من النعم فضل من المنعم جل وعلا وهو معه عارية وأمانة ، وأنَّ مُعطيه
إياها قادرٌ عَلَى سلبها منه في طرفة عين ، كما سلب بلاء ما علمه في طرفة عين ،
نسأل الله السلامة .

ومن أدوية الاحتقار التأدب بما أدب الله تعالى به عباده ، قال تعالى :
(لَا يَسْخَرُ قَوْمٌ مِنْ قَوْمٍ) . وقال تعالى : (فَلَا تَزْكُوا أَنفُسَكُمْ هُوَ أَعْلَمُ
بِمَن أَتَقَى) . وقال تعالى : (إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ) . فربما
كان هذا الذي دونه أظهر قلبًا ، وأخلص نية ، وأزكى عملاً ، كما قيل :
إِنَّ اللَّهَ تعالى أخفى ثلاثة في ثلاثة : وليه في عبادته ، ورضاه في طاعته ،
وغضبه في معاصيه ، ثم إن هذا المحتقر لا يعلم بماذا يختم له ، ففي الصحيح : إنَّ
أَحَدَكُمْ لَيَعْمَلُ بِمَعْمَلِ أَهْلِ الْجَنَّةِ الْحَدِيثَ ، نسأل الله العافية من كل داء .
ومنها أَنْ يتجنب مواضع الله ، فإنه يعرض نفسه وعرضه للوقوع في الظنون
المكروهية ، فإن اتفق له الوقوع شيء من ذلك لحاجة أخبر من شاهده وأصحابه
بحقيقة ذلك الفعل لئلا يأثموا بنظهم الباطل ولئلا ينفروا عنه . قال تعالى :
(إِنَّ بَعْضَ الظَّنِّ إِثْمٌ) . ومن هذا الحديث الصحيح : إن رسول الله صلى
الله عليه وسلم قال لِلرَّجُلَيْنِ لَمَّا رَأَاهُ يَتَحَدَّثُ مَعَ صَفِيَّةَ فَوَلَّيَا عَلَى رِسْلَيْكُمَا
إِنَّهَا صَفِيَّةٌ ، ثم قال : إِنَّ الشَّيْطَانَ يَجْرِي مِنَ الْإِنْسَانِ مَجْرَى الدَّمِ ، فَخُفْتُ
أَنْ يَقْرِئَ فِي قُلُوبِكُمَا شَيْئًا ، وروى فهلكما .

ومنها أن يكون زاهداً في الدنيا غير مُبالٍ بقواتها مقتصداً في مطعمه وملبسه
وأثاثه ومسكنه غير متورف تشبهاً بالسلف ، ويتأكد في حق الطالب أن يقلل
علاقته من أشغال الدنيا ، ويعدّ عن الأهل والوطن ، فإن العلائق شاغلة
وصارفة ، قال تعالى : (مَا جَعَلَ اللَّهُ لِرَجُلٍ مِنْ قَلْبَيْنِ فِي جَوْفِهِ) . ونقل يحيى
أبن معاذ الرّازي : إنه كان يقول لعلّاء الدنيا يا أصحاب العلم قصوركم فيصريّة ،
وبيوتكم كسروية ، وأثوابكم طاهريّة ، وأخفافكم جالوتيّة ، ومراكبكم قارونية ،
وأوانيكم فرعونية ، ومآثمكم جاهلية ، ومذاهبكم شيطانية ، فأين المحمدية ؟
وقوله طاهريّة بالطاء المحمّلة نسبة لطاهر بن الحسين المتولي على خراسان ،
وأقلّ درجات العالم أن يستقذر المتعلّق بالدنيا ، فهو أولى باستقذارها في
حق نفسه . وعن الشافعي رضي الله عنه لو أوصي لأعقل الناس صرف إلى الزهاد
فليت شعري من أحقّ من العلّماء بزيادة العقل وكاله ؟ وقال يحيى بن معاذ :
لو كانت الدنيا تبراً يفي ، والآخرة خرفاً يبق ، لكان ينبغي للعقل إثارة
الخرف الباقي على التبر الثاني ، فكيف والدنيا خرفاً يفي ، والآخرة تبراً باقي .
ومنها أن يكون منقبضاً عن الملوك وأبناء الدنيا لا يدخل إليهم صيانة
للعلم كما صانه علّاء السلف . فمن فعل ذلك فقد عرض نفسه لما لا قبل له به ولا
طاقة ، وخان أمانته ، فإن العلم أمانة عنده ، قال تعالى : (لَا تَخُونُوا اللَّهَ وَالرَّسُولَ
وَتَخُونُوا أَمَانَاتِكُمْ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ) . وقال تعالى : (يَحْكُمُ بِهَا النَّبِيُّونَ الَّذِينَ
أَسْلَمُوا لِلَّذِينَ هَادُوا وَالرَّبَّانِيُّونَ وَالْأَحْبَارُ بِمَا اسْتُحْفِظُوا مِنْ كِتَابِ اللَّهِ
وَكَانُوا عَلَيْهِ شُهَدَاءَ فَلَا تَخْشَوُا النَّاسَ وَاخْشَوْنِ) الآية . إلى غير ذلك من
الآيات . وقال صلى الله عليه وسلم : العلماء أمانة الرّسول على عبادي ما لم
يُخَالطُوا السُّلْطَانَ ، فإذا فعلوا ذلك فقد خاؤوا الرّسول فأحذروهم وأعزّوهم .
وعن مسعود رضي الله عنه : من أراد أن يكرم دينه فلا يدخل على السلطان
ولا يخلو بالنسوان ولا يخاصم أهل الأهواء . قال الاوزاعي : ما شيء أبغض

إلى الله تعالى من عالم يزور أميراً . وقال حذيفة رضي الله عنه : إياكم ومواقف الفتن ، قالوا : وما هو ؟ قال : أبواب الأُمراء ، يدخل أحدكم على الأمير فيصدقه في الكذب ويقول ما ليس فيه ، فإن دعت إلى ذلك ضرورة أو مصلحة دينية فلا بأس ، وعلى هذا يحمل ما جاء عن بعض السلف في المشي إلى الملوك وولاة الأمر على أنهم قصدوا بذلك حصول الأغراض الدنيوية المساعدة للأحوال الدينية فأعظمه والله أعلم .

ومنها أن يكون شديداً التوقي من محدثات الأمور ، وإن اتفق عليها الجمهور (١) فلا تغتر بالطباق الخلق على ما حدث بعد الصحابة ، وكُن حريصاً على التفتيش عن سير الصحابة وأعمالهم ، أكانوا مهتمين بالتصديق والمناظرة ، والقضاء والولاية ، وتولي الأوقاف والأوصايا ، ومال الأيتام ، ومخالطة السلاطين ومجاملتهم في العسرة ، أو في الخوف والحزن ، والتفكير والمجاهدة ، إلى غير ذلك من علوم الباطن .

واعلم يقيناً أن أعلم أهل الزمان أشبههم بالصحابة وأعرفهم بطريقهم ، فعنهم أخذ الدين . قال علي رضي الله عنه : خبرنا أتبعنا لهذا الدين . وقال ابن مسعود : أنتم في زمان خيركم فيه المسارع في الأمور ، وسياقي بعدكم زمان يكون خيركم البتة المتوقف ، لكثرة الشبهات . وقال حذيفة رضي الله عنه : أعجب من هذا أن معروفكم اليوم منكر زمان قد مضى ، وأن منكركم معروف زمان قد يأتي ، وأنكم لا تزالون بغير ما عرقتم الحق ، وكان العالم فيكم غير مستخف به .

قال الزبالي وقد صدق ، فأكثر معروفات هذه الأعصار منكرات في عصر الصحابة إذ من غرر المعروف في زماننا تزوين المساجد ، وإنفاق الأموال العظيمة في عمارتها ، وبسط البسط الرقيقة فيها ، ولقد كان يعد قرش البواري

في المسجد بدعة ، وقيل إنه من محدثات^(١) الحجاج ، فقد كان الأولون قل ما يجعلون بينهم وبين التراب حاجزاً .

ومن ذلك الاشتغال بدقائق الجدال والمناظرة ، ويعدونه من أجل علوم الزمان ، ويزعمون أنه من أعظم القربات ، وقد كان ذلك من المنكرات .

ومن ذلك التفتش في النظافة ، والوسوس في الطهارة ، وتقدير النجاسة البعيدة ، في نجاسة الثياب مع التساهل في حل الأظحية وتحريمها .

ومن ذلك^(٢) التلحين في الأذان والقراآت ، والتباهي بذلك إلى غير ذلك من النظائر . ولقد صدق أين مسعود رضي الله عنه حيث قال : أنتم اليوم

في زمان ، الهوى فيه تابع للعلم ، وسيأتي طيكم زمان يكون العلم تابعا للهوى وكان هشام يقول : لا تسألوم اليوم عما أحدثوا ، فإنهم أعلوا له جوابا ، ولكن

سلوم عن السنة فإنهم لا يعرفونها . وقال الحافظ الفرج أين أجزوي في كتابه الأحاديث الموضوعة بعد ذكره لحديث في قراءة الفاتحة وآيات منها :

شهد الله أنه لا إله إلا هو عقيب الصلاة ، هذا حديث موضوع كنت سمعته في زمن الصبي فاستعملته نحواً من ثلاثين سنة لحسن ظني بالرواة ، فلما علمت

أنه موضوع تركته ، فقال لي قائل : أليس هو استعمال خير فقلت استعمال الخطير ينبغي أن يكون مشروعا ، فإذا علمنا أنه كذب خرج عن المشروعية انتهى .

ومنها أن تكون عنايتنا بتحصيل العلم التام في الآخرة ، المرقب في الطاعة ، متجنبين العلوم التي يقل نفعها ، ويكثر فيها الجدال ، والقتل والقال . روي

أن رجلاً جاء إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : علمني من غرائب العلم ، فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم : ما صنعت في رأس العلم ؟ قال : وما رأس

العلم ؟ قال : هل عرفت الرب ؟ قال : نعم قال : وما صنعت من سقى ؟ قال : ما شاء الله ، قال : هل عرفت الموت ؟ قال : نعم قال : وما أعددت لله ؟

(١) أي من المحدثات المنكرة المدة قرينة .

(٢) أي من المنكرات .

قال : ما شاء الله ، قال : اذهب فأحكيم ما هناك ثم قال تعلمك من غرائب العلم . وبينني أن يكون للتعلم من جنس ما روي عن حاتم الأصم تلميذ شقيق البخاري أن شقيقاً قال له : منذ كم صحبتني ؟ قال حاتم : منذ ثلاثة وثلاثين سنة فقال : ما تعلمت مني في هذه المدة ؟ قال : ثمان مسائل : فقال شقيق : إنا لله وإنا إليه راجعون ذهب عمري معك ولم تتعلم إلا ثمان مسائل ! فقال : يا أستاذ لم أتعلم غيرها ، ولا أحب أن أكذب فقال : هات هذه الثمان مسائل حتى أسمعا فذكرها ، والقصة مشهورة في كثير من الكتب وهي مشتملة ، الأولى على محبة الحسنات ، والثانية على مدافعة هوى النفس ، والثالثة على الصدقة ، والرابعة على التوبة ، والخامسة على ترك الحسد ، والسادسة على صداقة الخلق وعداوة الشيطان ، والسابعة على ملازمة الطاعة وترك الذل للخلق بسبب المعيشة ، وترك الأغرام ، والثامنة على التوكل على الله تعالى ، فقال شقيق : بعد ما عرفت حاتم الثمان مسائل يا حاتم وفقك الله . إني نظرت في علم التوراة والإنجيل والزيور والفرقان لرأيتك يدور على هذه الثمان مسائل ، اللهم توفيقاً للعمل الصالح واجتناباً للطالح .

ومنها أن يكون اهتمامه بعلوم الباطن ، ومراقبة القلب ومعرفة طريق الآخرة وسلوكه ، وصدق الرجاء في أن يكشف ذلك من المجاهدة والمراقبة ، فإن المجاهدة تنفي إلى المشاهدة في دقائق علوم القلب ، وتنفع منه ينابيع الحكم الخارجة عن العبد وأخذ من طريق مفتاح الإلهام ، ومنبع الكشف لا بالكتب المدونة ، فكم من متعلم طال تعلمه ولم يقدر على مجاوزة سموعه بكلمة ، وكم من مقتصر على الملهم في التعلم فتح الله عليه من لطائف الحكم ما تحار فيه عقول ذوي الآلآب ، ولنتك قال صلى الله عليه وسلم : من عمل بما علم ورثه الله غلماً ما لم يعلم . وفي بعض الكتب السالفة يا بني إسرائيل : لا تقولوا : العلم في السماء من ينزل به ، ولا في الأرض من يصعد به ، ولا من وراء البحار من يأتي به . ألعلم محصور في قلوبكم ، فتأدبوا بين يدي تأدب الروحانيين

وتخلقوا إليّ تخلق الصديقين . أظهر العلم من قلوبكم حتى يظليكم ويغيركم .
ومنها أن يبحث عما يفسد الأعمال ، ويشوش القلب ، ويبسج الوسواس ،
ويغير الشر ، فإن أصل الذين اتقوا من الشر ، ولذلك قيل : اعرف الشر
للاشر ، لكن لتوقيه ، ومن لا يعرف الشر من الناس يقع فيه ، وقيل لحذيفة
رضي الله عنه : نراك تتكلم بكلام لا يسمع من غيرك من الصحابة ! فمن أين
أخذته ؟ قال : خصني به رسول الله صلى الله عليه وسلم : كان الناس يسألونه
عن الخير ، وكنت أسأله عن الشر مخافة أن أقع فيه ، وعلمت أن الخير
لا يسبقي ، وقال مرة : علمت أن من لا يعرف الشر ، لا يعرف الخير ، فكان
عمر وعثمان وأكابر الصحابة يسألونه عن الفتن العامة والخاصة ، وكان يسأل
عن المنافقين فيخبر بأعداد من بقي ، ولا يخبر بأسمائهم ، وكان عمر يسأله
عن نفسه هل يعلم بها شيئاً من التفاق ، فبرأه من ذلك ، وكان أعني عمر رضي
الله عنه ، إذا دُعِيَ إلى جنازة نظر ، فإن حضر حذيفة صلى عليها ، وإلا ترك ،
وكان حذيفة رضي الله عنه يسئ صاحب الشر بالسنين الممثلة .

ومنها وهو من أعظم الأسباب الأمنية على الاشتغال والفهم وعدم المالة ،
أكل القدر اليسير من الحلال الذي لا شبهة فيه ، قال الشافعي رضي الله عنه :
ما شبع منذ مت عشرة سنة ، وسبب ذلك أن كثرة الأكل جالبة
لكثرة الشرب ، وهي جالبة للنوم والبلادة ، وفقر الحواس والكسل ، هذا
مع ما فيه من الكراهة الشرعية ، والعرض لخطر الأسماء البدنية كما قيل :

عدوك من صدقك مستفاد فلا تستكثر من العصب
فإن الداء أول ما تراه يكون من الطعام أو الشراب

وقد جمع بعض الحكماء في كثرة الأكل خمسين آفة ، ونظمها مولا ناسيدنا
وشيخنا شيخ الإسلام والد المصنف رحمه الله وأبي خلفه فقال :
في كثرة الأكل يا ذا العقل والنظر خمسون آفة كُن منها على حذر
توليد سقم وتقل ثم طول كرى ، ووصمة النفس مع غم ومع بطر

وقسوة وعمي قلب توتره
 وقلة العقل مع جهل مكثره
 وشهوة تنم مع ترك الحياء كذا
 وحسب ذنبا وشيخ والبقاء كذا
 وذم حكمة أيضا والعداوة مع
 وبغض مولاه مع هدم العبادة مع
 وألفحك أيضا واذهاب الخلاوة من
 وترك ذكره وإذهاب اليقين كذا
 وترك الأعمال والأكثر من حسد
 ثم التغفل بنفو والفضول كذا
 كذلك تفرق صاحب وأرتكاب معا
 وفي رسائل إخوان الصفا لها
 وهاك في هذه الآيات جعلتها

وبعضهم في بعض فوائد الجوع:

في الجوع عشر فوائد عن حصرها
 من بعضها كسر الهوى وبكسره
 وصفا القلوب وحفظها في سبيلها
 وإدامة السهر الذي هو مقصد
 وسلامة الجسد الذي هو مركب
 وهو المذكور بالتعبير وحاله
 وبه على الاشارة تحصل مكنة
 وعلى العبادة أي عون للفق
 وبه أنحسام مواد كل ضرورة
 والمرة ذو مؤن وفي تغليظ

عجز البيان وباء بالتقصير
 فوز ألفى بعوارف التعبير
 من علة التأكيد والتأثير
 في شرح أهل البعد والتشمير
 للقصد من علل ومن تغيير
 ولرب خير جاء في التذكير
 تبدو لطائفها لكل بصير
 في ضمنه بل أيما تيسير
 يأتي من الشيطان للتغدير
 طرح لما يدعو إلى التذكير

فَأَجْعَ قُوَّةَكَ لِلْوَفَا مُتَعَرِّضًا وَأَسْلِكَ سَبِيلَ مُحَقِّقٍ وَخَبِيرٍ
وَأَعْلَمْ أَنَّ الْجُوعَ فِي شَرْعِ الْوَلَا مُفْتَاخُ بَابِ الْفَتْحِ عَنْ تَحْوِيرِ
وَالْأَوَّلَى أَنْ يَكُونَ مَا يَأْخُذُهُ مِنَ الطَّعَامِ وَالشَّرَابِ مَا وَرَدَ : بِحَسَبِ ابْنِ آدَمَ
لِقَبَائِلِهِ يَقَعَنَّ صَلْبُهُ . فَإِنْ كَانَ لَا مَحَالَةَ ، فَثَلَاثُ لُطْعَامَةٍ ، وَثَلَاثُ لَشْرَابَةٍ ، وَثَلَاثُ
لِنَفْسِهِ ، وَأَمَّا زِيَادَتُهُ عَلَى ذَلِكَ فَهِيَ مِنَ الْإِسْرَافِ ، وَقَدْ قَالَ تَعَالَى : (وَكُلُوا
وَأَشْرَبُوا وَلَا تُسْرِفُوا) . قَالَ بَعْضُ الطَّلَاءِ : جَمَعَ اللَّهُ هَذِهِ الْأَكْلِيَّاتِ الطَّيِّبَةِ كُلَّهُ .
وَمِنْهَا أَنْ يَقَالَ اسْتِعْمَالُ الْمَطْعَمِ الَّتِي هِيَ مِنْ أَسْبَابِ الْبَلَادَةِ ، وَضَعْفُ الْخَوَاصِ
كَالتَفَاحِ الْحَامِضِ ، وَالْبَاقِلَا ، وَشَرْبِ الْخَلِّ ، وَكَذَلِكَ مَا يُكَثِّرُ اسْتِعْمَالَهُ لِلْبَلْغَمِ
الْمَثْقَلِ لِلْبَدَنِ ، الْمَبْلَدِ لِلذَّهْنِ كَكَثْرَةِ الْأَلْبَانِ وَالْأَسْمَكِ وَأَشْيَاءَ ذَلِكَ .
وَيَنْبَغِي أَنْ يَسْتَعْمَلَ مَا جَعَلَهُ اللَّهُ تَعَالَى سَبَبًا لِحُودَةِ الذَّهْنِ كَضَعْفِ اللَّبَانِ وَالْمَصْطَكِ
عَلَى حَسَبِ الْعِلَادَةِ ، وَأَكْلِ الزَّرْبِيسِ بُكْرَةً وَالْجَلَابِ وَنَحْوِ ذَلِكَ مِمَّا لَيْسَ
هَذَا مَوْضِعُ شَرْحِهِ .

وَيَنْبَغِي أَنْ يَجْتَنِبَ مَا يُولَدُ النَّسْبَانِ بِالْخَاصَّةِ كَأَكْلِ سَوْرِ النَّارِ ، وَقِرَاءَةِ أَنْوَاحِ
الْقُبُورِ ، وَالشُّخُولِ بَيْنَ جَمَلَيْنِ مَقْطُورَيْنِ ، وَالْأَشْيَاءِ بَيْنَ الْغَنَمِ وَالْأَمِيرِ ، وَلِقِرَاءَةِ سُورَةِ
الْإِنشَاءِ فِي قَرْشٍ إِذَا دَخَلَ فِي الْأَشْيَاءِ لِقَوْلِهِ تَعَالَى : (وَأَمْنَهُمْ مِنْ خَوْفٍ) . وَالْقَاءُ
الْقَمَلِ وَنَحْوِ ذَلِكَ مِنَ الْمَجْرَبَاتِ ، وَنَحْوِ ذَلِكَ مِنَ الْمَحْذَرَاتِ الْوَارِدَةِ ، وَلِلْمَحَافِظِ
الْبَرَهَانَ النَّاجِيَّ فِي ذَلِكَ كِتَابُ فَلَائِدِ الْعَيَّانِ فِيمَا يورثُ الْفَقْرَ وَالنَّسْيَانَ ، جَمَعَ فِيهِ
فَأَوْعَى ، وَقَدْ اخْتَصَرَهُ الْمَرْحُومُ شَيْخُنَا الرَّضِيُّ وَالِدُ الْمُصَنِّفِ شَيْخُ الْإِسْلَامِ
فِي أَرْجِزَةِ سَجَامَا نَظْمُ الْفَلَائِدِ .

وَمِنْهَا أَنْ يَقْتَلَ نَيْمُهُ مَا لَمْ يَلْحَقْهُ ضَرَرٌ فِي بَدَنِهِ وَذَهَبَهُ ، وَلَا يَزِيدُ فِي نَوْمِهِ فِي
الْيَوْمِ وَاللَّيْلَةِ عَلَى ثَمَانٍ سَاعَةٍ ، وَهُوَ ثَلَاثُ الزَّمَانِ ، فَإِنْ احْتَمَلَ حَالَهُ أَقَلَّ مِنْهَا
فَعَلَّ ، وَلَا بِأَسَى أَنْ يُرِيحَ نَفْسَهُ وَقَلْبَهُ وَذَهَبَهُ وَبَصَرَهُ إِذَا أَكَلَ بِاسْتَوَاحَةٍ وَتَنَزَّهَ
وَتَفَرَّجَ فِي الْمُسْتَزْهَلَتِ بِحَيْثُ يَبْعُدُ إِلَى حَالِهِ ، وَلَا يُضَيِّعُ عَلَيْهِ زَمَانَتَهُ ، وَلَا بِأَسَى
جَعَانَةِ الشَّيْءِ ، وَوِيَاضَةِ الْبَدَنِ بِهِ ، فَيَقْدِرُ عَلَيْهِ أَنْ يَبْعَثَ الْحَرَارَةَ ، وَيُزِيدَ فُضُولَ

الأخلاق ، وينشط البدن ، ولا بأس بالوطني الحلال إذا احتاج إليه ، فقد قال الأطباء : إنه يُخففُ القُحول ، وينشط ويصفي الذهن إذا كان عند الحاجة إليه باعتماد ، ويحذر كثرتة كل الحذر ، فإنه يُضعفُ السمعَ والبصرَ والعصبَ والحراوة والحكم ، ويحدثُ غيرَ ذلك من الأمراض المُردية ، وهو كما قيل :
 ما الحياة يصبُّ في الأرحام .

ومنها أدعيةٌ وفوائدٌ وردت يُستعان بها على حفظ القرآن والملم ، فينبغي مراعاتها ، وإن كان غالبها ضيقاً . عن ابن عباسٍ مرفوعاً : من سره أن يودعه الله عز وجل القرآن وحفظ أصناف العلوم فليكتب هذا الدعاء في إناه نظيف ، أوفي صفة قوارير بصل وزعفران وماء مطهر ، ويشرُّه على الرُّبِّي ، وليصم ثلاثاً أيام ، وليكن إبطاره عليه ، ويدعوه في أدبار الصلوات المكتوبة : اللهم إني أسألك بأنك مسؤل لم يسأل مثلك ، أسألك بحق محمد صلى الله عليه وسلم رسولك ونبيك ، وإبراهيم خليلك وصديقك ، وموسى كليمك ونبيك ، وعيسى كلمتك وروحك ، وأسألك بصحف إبراهيم ، وتوراة موسى ، وزبور داود ، وإنجيل عيسى ، وفرقان محمد صلى الله عليه وسلم وعليهم أجمعين ، وأسألك بكل وحى أوحيت ، وبكل حق قضيت ، وبكل سائل أعطيت ، وأسألك بأسمائك التي دعا بها أنبيائك فاستجبت لهم ، وأسألك باسمك المخزون المطهر ، والظاهر المبارك المقدس ، الحَيُّ القيوم ذي الجلال والإكرام ، وأسألك بأسمائك : الواحد الأحد الصمد الفرد الوتر ، الذي ملأ الأركان كلها ، وأسألك باسمك الذي وضعته على السموات فقامت وأسألك باسمك الذي وضعته على الأرضين فاستوت ، وأسألك باسمك الذي وضعته على الجبال فرست ، وأسألك باسمك الذي وضعته على النهار فاستنار ، وأسألك باسمك الذي يحيي به النظام ويحيي رميم ، وأسألك بكتابك المنزل بالحق ، ونورك التام : أن ترزقني حفظ القرآن وحفظ أصناف العلوم ، وتبنيها في قلبي وأن تستعمل بها بدني في أجلي ونهاري أبداً ما أبقيتني يا أرحم الراحمين ، وروى عن بكر بن خنيس قال : من

أحب أن يقرأ القرآن ، ولا ينسى منه شيئاً بإذن الله عز وجل فليقل : اللهم
 أفتح علينا رحمتك ، وأنشر علينا رحمتك ، وعن سنيّد قال : من أحب أن لا
 ينسى شيئاً فليقل : (سُبْحَانَكَ لَا عِلْمَ لَنَا إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَا إِنَّكَ أَنْتَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ) .
 وقال بعض الصالحين : إذا قرأت شيئاً ثم قمت عنه فقل : اللهم إني أستودعك
 ما قرأته فأردده عليّ وقت حاجتي إليه ، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم .^(١)
 وغسل الرأس يزيد في الحفظ ، وتركه ينقص من الحفظ ، ومن أراد أن يحفظ
 العلم فعليه بخمس خصال : صلاة الليل ولوركتين ، والدوام على الوضوء ،
 والتقوى في السر والعلانية ، وأن ينوي بأكله القوة على الطاعة ، والسواك في
 كل صلاة وعند تغير الثم ، ومن كتب آية الكرسي في كف يده اليسرى
 سبع مرات بزعفران في كل مرة يلحسها بلسانه لم ينس شيئاً أبداً ، ومن قال
 أربعين مرة مساءً : اللهم اجعل نفسي نفساً طيبة طائعة حافظة تؤمن بقلائك
 وتقع بعطائك ، وترضى بقضائك لم ينس شيئاً أبداً ، ومن قال عند رفع ما يقرأه
 سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر ولا حول ولا قوة إلا بالله
 العلي العظيم عدد كل حرف كتب ويكتبه الأهدين ، ودهر الأدهرين ،
 فإنه لا ينسى منه شيئاً أبداً ، ومما يفيد للحفظ قولك عقب كل صلاة : آمَنْتُ
 بالله الواحد الأحد ، الحق المبين لا شريك له وكفرتُ بها سواء انتهى .

(١) وتقدم إذا قرأ كل يوم سبعاً من القرآن لم ينسه أبداً ، وذكر ابن الحاج في
 مدخله : أن من قرأ ما يحفظه في صلاته لم ينسه أبداً .

القسم الثاني

آدابها في درسها وأشتغالها

فنها أن لا يزال كلٌّ منها مُجتهداً في الاشتغال قراءة ومطالعة وتعليقاً ومباحثةً ومذاكرةً وفكراً وحفظاً وإقراءً وتصنيفاً إن تأهل لها . ووظائف الأوراد في كل الأحوال .

ومنها أن لا يخلَّ بوظيفته من حضور درس ومذاكرة وقراءة ونحوها ولو لعروض مرضٍ خفيف ، أو ألمٍ لطيف ، وليستشف بالعلم وليشتغل بقدر الإمكان كما قيل :

إذا مرضنا تدأبنا بذِكركم . وتترك الذِّكر أحياناً فننتكس .
هذا والحسكيات عن السلف في ارتكابهم الأحوال في طلب العلم مشهورة ،
مدونة في كتب التواريخ والسير ومسطورة .

حكى الإمام عبد الحميد بن عيسى الخسرو شاهين تلميذ الإمام فخر الدين الرازي عن جلالة الإمام وأجتهاد طلبته : أنه صحبَ طلبة الإمام في يوم تلج أبيض ، وثوبات^(١) يمينية على الأرض تنفض ، والتلج قد أبطل كل حركة ، وكيف لا وهو بلا شك كافر ، والسحاب حم عطافها في البلد ، فساوى بين مستفل الأرض وشرقات السور ، وهمتهم مع ذلك لم تُغمد نيرانها ، ولم تغر عن سماع كلام الإمام أذانها ، وإن غامت الأرض لكثرة الماء ، وعمت الجدران محائب السماء ، وأبت همتهم أن تبطل فوائد الإمام ، ولو بطلت منهم الحواس الخمس ، ونفوسهم أن تغيب عن كلماته وإن غابت تحت الغمام عين الشمس ، ووضعوا على رؤوسهم كساء يمنع وصول المطر ، وفتحوا للحصول^(٢) وشرعوا وحده

(١) لعله : وثياب .

(٢) أي كتاب الحصول .

يقرأ ثم واحد ، والإمام لا يُدني رأسه من السكوة إلا لمن يرتضيه ، فمنهم من يجيبه ، ومنهم من يقرأ إلى آخر درسه والإمام لا يلتفت إليه ، ولا ينظر فيه ، ثم ينأى منه رحمه الله لم على الآداب ، وتربقاً لمقدار العلم ، وإن اقتحم ذو العزيمة الأحوال وظن أن همته تعلو على السحاب .

ومنها أن يجهد أن لا يحضر مجلس الدرس إلا متطهراً من الحديث والخبث ومطيباً بدنه وثوبه ، قاصداً بذلك تعظيم العلم ، وتبجيل الشريعة . وإن كان في مسجد نوى في أهداء جلوسه الاعتكاف .

ومنها أن لا يسأل أحداً تعنتاً وتعجزاً فإنه لا يستحق جواباً ، وسبأني الله عن ذلك .

ومنها أن يتصور ويتأمل ويهذب ما يريد أن يورده ، أو يقرره ، أو يسأل عنه قبل إبرازه والتفوه به ، ليأمن من صدور هفوة ، أو زلة ، أو وهم ، أو أليكاس فعم ، لاسيما إن كان هناك من يغشى منه أن يصير ذلك عليه وصمة ، ويعمله عند نظرائه ومن يحسنه وصمة ، والله هو الموفق وهو اللطيف الخبير .

ومنها أن لا يستنكف من التعلم والاستفادة ممن هو دونه في منصب أو سن أو نسب ، أو شهر أو دين ، أو في علم آخر ، بل يحرم على الفائدة ممن كانت عنده ، فقد كان كثير من السلف يستفيدون من تلاميذهم ما ليس عندهم . قال الحميدي وهو تلميذ الشافعي : صحبت الشافعي من مكة إلى مصر فكنت أستفيد منه المسائل ، وكان يستفيد مني الحديث . وقال أحمد بن حنبل : قال لنا الشافعي : أنتم أعلم بالحديث مني ، فإذا صح عندكم الحديث فقولوا لي معي أخذ به ، وقد ثبت في الصحيحين وغيرها رواية جماعة من الصحابة عن التابعين وروى جماعات من التابعين عن تابع التابعين ، وهذا عمرو بن شعيب ليس تابعياً ، وقد روى عنه أكثر من سبعين من التابعين ، وأبلغ من هذا ما ثبت في الصحيحين من أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قرأ ، لم يكن الذين كفروا

عَلَى أَتَيْتَ بَيْنَ كَعْبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، وَقَالَ : أَمَرَنِي اللَّهُ أَنْ أَقْرَأَ عَلَيْكَ ، هَذَا وَقَدْ اسْتَنْبَطَ الْعُلَمَاءُ مِنْ هَذَا الْحَدِيثِ فَوَائِدَ :

الأولى : بَيَانُ التَّوَاضُعِ مِنَ الْفَاضِلِ بِقِرَاءَتِهِ عَلَى الْمَفْضُولِ ، قَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ :
السَّكِيمَةُ الْحِكْمَةُ سَأَلَةُ الدُّوْمَنِ ، فَحَبِثُ وَجَدَهَا التَّقَطُّهَا ، وَفِي رِوَايَةٍ : فَهُوَ أَحَقُّ بِهَا . وَقَالَ سَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ : لَا يَزَالُ الرَّجُلُ عَالِمًا مَا تَعَلَّمَ ، فَإِذَا تَرَكَ التَّعْلَمَ وَظَنَّ أَنَّهُ قَدْ اسْتَفَى وَأَكْتَفَى بِمَا عِنْدَهُ ، فَهُوَ أَجْهَلُ مَا يَكُونُ . وَأَنْشَدَ بَعْضُهُمْ :
وَلَيْسَ الْعَمَى طُولُ السُّؤَالِ وَإِنَّمَا تَمَامُ الْعَمَى طُولُ السَّكُوتِ عَلَى الْجَهْلِ
الثَّانِيَةِ : أَنَّ لَا يَسْتَحْيِي مِنَ السُّؤَالِ عَالِمٌ لَا يَعْلَمُ . وَعَنْ مُجَاهِدٍ : لَا يَتَعْلَمُ الْعَالِمُ مُسْتَحْيٍ وَلَا مُسْتَكْبِرٌ .

الثَّالِثَةِ : الْإِقْبَادُ إِلَى الْخَلْقِ بِالرُّجُوعِ عِنْدَ الْهَفْوَةِ ، فَالرُّجُوعُ إِلَى الْخَلْقِ خَيْرٌ مِنَ التَّجَادِي فِي الْبَاطِلِ .

الرَّابِعَةِ : تَرْكُ الْعِمْرَاءِ وَالْجِدَالِ ، وَجَمْعُ الْأَخْبَارِ الْوَارِدَةِ فِي ذَلِكَ نَصَبٌ عَيْنِيهِ .
حَنِ مُعَاذُ بْنُ جَبَلٍ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : أَنَا زَعِيمٌ بِبَيْتٍ فِي رِبَاضِ الْجَنَّةِ ، وَبَيْتٍ فِي وَسْطِ الْجَنَّةِ ، وَبَيْتٍ فِي أَعْلَى الْجَنَّةِ ، لِمَنْ تَرَكَ الْعِمْرَاءَ وَإِنْ كَانَ مُحِقًّا ، وَتَرَكَ الْكُذِبَ وَإِنْ كَانَ مَازِحًا ، وَحَسَنَ خَلْقَهُ وَالْأَخْبَارِ فِي ذَلِكَ كَثِيرَةٌ وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

النوع الثاني

لَدَابِثُ يَخْتَصُّ بِهَا الْعِلْمُ ، وَقَدْ بَشَّرَكَ فِي بَعْضِهَا التَّعْلَمُ
قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : (وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ لَتُبَيِّنُنَّهُ لِلنَّاسِ وَلَا تَكْتُمُونَهُ) . وَقَالَ تَعَالَى : (الَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا أَنْزَلْنَا) . وَفِي الصَّحِيحِ :
لِيُطْلَغَ الشَّاهِدُ الْغَائِبُ . وَيَتَعَيَّنُ عَلَى طَالِبِ الْعِلْمِ أَنْ لَا يَنْتَسِبَ لِلتَّعْدِيسِ حَتَّى تَكْمَلَ أَهَابُهُ ، وَأَعْلَمُ أَنَّ آدَابَهُ تَنْقَسِمُ إِلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ : آدَابُهُ فِي نَفْسِهِ ، وَآدَابُهُ مَعَ طَلِبَتِهِ ، وَآدَابُهُ فِي دَرَسِهِ .

القسم الاول

آدابه في نفسه ، وتقدم منها جملة في الآداب المشتركة ، ونذكر هنا ما يختص بها غالباً
فنها أنه يتمين على طالب العلم أن لا ينتصب للتدريس حتى تكمل أهليته
ويشهد له به صلاحه مشايخه ، ففي الخبر الصحيح : ألتبّع بما لم يعط كلابس
ثوبي زور . وقال الشبلي : من تصدر قبل أوانه فقد تصدى لهوانه . وعن أبي
حنيفة : من طلب الرئاسة في غير حينه لم يزل في ذل ما بقي . ولبعضهم :

تصدر للتدريس كل مهوس جهولي تسمى باللقية المدرس
فحق لأهل العلم أن يتنلوا بيت قديم شاع في كل مجلس
لقد هزلت حتى إذا من هزالها كلالها وحتى أستمها كل مفاس
ومنها أن لا يطلب على تعليمه اجراً ، ولا يقصد به جزاء ولا شكوراً .
قال تعالى : (قُلْ لَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا) .

ومنها أن لا يذل العلم ، ولا يذهب به إلى مكان ينسب إلى من يتعلمه
منه وإن كان المتعلم كبير القدر ، بل يصون العلم عن ذلك كما صانه السلف
وأخبارهم في هذا كثيرة مشهورة مع أئمة و غيرهم . قال الزهري هوان
العلم أن يجعله العالم إلى بيت المتعلم ، فإن دعت ضرورة ، وحسنت فيه
نية صالحة فلا بأس ، وعليه يحصل ما جاء عن بعض السلف من ذلك ، وقد
أجاد القاضي عبد العزيز الجرجاني في معنى ذلك :

يقولون لي فيك أنقباض وإنما رأوا رجلاً عن موقف الذل أحجماً
أرى الناس من داناهم هان عندهم ومن أكرمه عزه النفس أكرماً
وما كل برقي لاح لي يستنزي ولا كل من لا قيت أرضاه منياً
ولني إذا ما فاتني الأمر لم آيت أقلب كفي إثره مُتندماً
ولم أقض حق العلم إن كان كلما بدا طمع صبرته لي سلماً
إذا قبل هذا منهل قلت قد أرى ولكن نفس الحر تحتل الظلماً .

ولم أتبدل في خدمة العلم مهجتي لأخدم من لاقيت لكن لأخذ ما
 آتاني به غرساً وأجنيه ذلة إذن فأتباع الجاهل قد كان أحزماً
 ولو أن أهل العلم صانوه صانهم ولو عظموه في النفوس لعظما
 ولكن أهانوه فهان ودنسوا محياه بالأطاع حتى تنجسها
 ومنها وقد مرّ معناه أن يكون عاملاً بعلمه غير مناقض فعله قوله ولذلك قيل :
 لانتة عن خلق وتأتني مثله طار عليك إذا فعلت عظيم
 قال تعالى : (أَتَأْمُرُونَ النَّاسَ بِالْبِرِّ وَتَنْسَوْنَ أَنْفُسَكُمْ) . قال علي رضي
 الله عنه : قسم ظهري عالمٌ مهتكٌ ، وجاهلٌ متنسكٌ ، فالجاهل يفتن الناس
 بنسكه ، والعالم ينفرد بهم بهتكه ، ولبعضهم في معنى ذلك :
 فسادٌ كبيرٌ عالمٌ مهتكٌ وأكبر منه جاهلٌ متنسكٌ
 هما فتنة للعالمين عظيمة لمن بهما في دينه يتسك
 ومنها أن يستحضر في ذهنه كون التعليم أكّد المبادات ليكون ذلك حائلاً
 له على التوبة الصالحة ، والأفعى العالم للطلبة ، ولا ينبغي أن يمتنع من تعليم أحد
 لكونه غير صحيح التوبة ، فالامتناع من تعليمهم يؤدي إلى تقويت كثير من
 العلم مع أنه يرجى ببركة العلم تصحيحها إذا أنس بالعلم ، وقد قالوا طلبنا العلم لغير الله
 فأبى أن يكون إلا الله ، معناه كانت عاقبته أن صار لله .

القسم الثاني

آداب العلم مع طلبته

فمن ذلك إذا لمع في المتعلم خيراً ، وأنس فيه رُشدآ ، ينبغي له أن يودّبه
 على التدرّج بالآداب السنية ، والقيم المرضية ، والدقائق الخفية ، ويعوده الصيانة
 في جميع أموره : السكينة والجلية ، فيحرّضه بالأقوال والأفعال على الإخلاص
 والصدق وحسن النيات ، ومراقبة الله تعالى في جميع المحطات ، وأن يداوم

على ذلك حتي الملمات ، ويعرفه أن بذلك تنفتح عليه أبواب المعارف ، وتنفتح
من قلبه ينابيع الحكمة واللطائف ، ويوفق للإصابة في قوله وفعله .
ومن ذلك أن يرغب في العلم ، ويذكره بفوائده وفوائد العلماء ، وأنهم ورثة
الأنبياء ، وأنهم على منابر من نور يغطهم الأنبياء ، والشهداء ، ونحو ذلك مما
ورد في فضل العلم والعلماء من الآيات والأخبار ، والآثار والأشعار ، ويغربه
مع ذلك بتدريج على ما يمين على تحصيله من الاقتصار على اليسور ، وقدر
الكفاية من الدنيا ، والقناعة بذلك عن شغل القلب بالعلق بها ، وتفريق
العلم بسببها .

ومن ذلك ان يحب له ما يحب لنفسه ، ويكره ما يكره لنفسه من الشر ، ففي
الصحيحين : لَا يُؤْمِنُ أَحَدُكُمْ حَتَّى يُحِبَّ لِإِخِيهِ مَا يُحِبُّ لِنَفْسِهِ . وعن ابن عباس
رضي الله عنهما : أَكْرَمُ النَّاسِ عَلَى جَلِيسِي الَّذِي يَتَخَطَّى النَّاسَ حَتَّى يَجِلسَ
إِلَيَّ ، ثَوَّاسْتَلَمْتُ أَنْ لَا يَلْقَعَ الذُّبَابُ عَلَيْهِ اِنْعَلْتُ . ويعني به الحاله كأعتنا له
بصالح نفسه وولده ، ويجعله كونه في الشفقة عليه ، والإهتمام بمصالحه .
وربما وقع منه نقص وسوء أدب في بعض الأحيان ، فيبسط له عذره بحسب
الامكان ، وينبه على ما صدر منه بصح وتلفظ ، لا بعنف وتعسف ، فاصداً
بذلك حسن تربيته ، وتحسين خلقه ، وإصلاح طوبته .

ومن ذلك أن يوجه عن سوء الأخلاق ، وأرتكاب المحرمات ، والمكروهات
أو ما يؤدي إلى فساد حال ، أو ترك اشتغال ، أو إساءة أدب ، أو عيشة من
لا يليق ، ونحو ذلك بطريق التحريض والتوبيخ ، لا بطريق التصريح ، وبطريق
الرحمة لا بطريق التوبيخ والنتمة ، فإن التصريح يرفع حجاب الغيبة ، ويورث
الجهالة على المجرم بالغلط ، ويهيج الحصر على الإصرار ، وينبهك على هذا
قصة آدم وحوى عليها السلام ، وهو قوله تعالى : (وَقُلْنَا يَا آدَمُ اسْكُنْ أَنْتَ
وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ وَكُلَا مِنْهَا رَغَدًا حَيْثُ شِئْتُمَا وَلَا تَقْرَبَا هَذِهِ الشَّجَرَةَ فَتَكُونَا مِنَ
الظَّالِمِينَ . فَأَزَلَّهُمَا الشَّيْطَانُ عَنْهَا فَأَخْرَجَهُمَا مِمَّا كَانَا فِيهِ) . وفي سورة طه :

(فَأَكَلًا مِنْهَا قَدَرَتْ لَهَا سَوَاءُ أَتَمَّهَا) . وقد ورد لو مُنِعَ النَّاسُ عَنْ فِتْرِ
الْبَعْرِ لَفَتَنُوهُمُ وَقَالُوا : مَا تُهَيِّئُ عَنْهُ إِلَّا فِيهِ شَيْءٌ . ولعصمهم :

النفس تهوى من يجوز وتعتدي ، والنفس مائلة إلى الممنوع
ولكل شيء تشبيهه طلباوة مدفوعة إلا عن المدفوع

وأنظر إرشاد رسول الله صلى الله عليه وسلم وتلطفه مع الأعرجي الذي يركب
في المسجد ، ومع معاوية ابن الحكم لما تكلم في الصلاة^(١) فإن أنجز الركعة
بالإشارة فذاك ، وإلا نهاه سرياً ، فإن لم ينته نهاه جبراً ، ويغفل القول عليه
إن اقتضاه الحال لينجز هو وغيره ، ويتأدب به كل سامع ، وإن لم ينته فلا
بأس حينئذ بطرده والإعراض عنه إلى أن يرجع ، وكذلك يتعمده بإفشاء
السلام ، وجسن التغاطب في الكلام ، وبأجملية فكما يعلمهم مصالح دينهم
لمعاملة الله يعلمهم مصالح دنيام ، لمعاملة الناس ليكمل لهم فضيلة الحاليتين
وبالله التوفيق .

ومن ذلك أن لا يتعاطى على المتعلمين بل يبين لهم القول ، ويتواضع لهم قال
تعالى : (وَأَخْفِضْ جَنَاحَكَ لِمَنِ اتَّبَعَكَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ) . وقال صلى الله
عليه وسلم : إن الله أَوْحَى إِلَيَّ أَنْ تَوَاضِعُوا . والأحاديث في التواضع ولين
الجانب كثيرة ، وهذا التواضع لطلق الناس فكيف هؤلاء الذين هم كأولادهم مع
ملازميتهم وأعتادهم عليه في طلب العلم ، ومع ما هم عليه من حق الصبرية ،
وسرمة التردد ، وشرف المحبة ، وصدق التودد ، وفي أخير عنه صلى الله عليه
وسلم : عَلِّمُوا وَلَا تَعْتَفُوا فَإِنَّ الْمُعَلِّمَ خَيْرٌ مِنَ الْمُعْتَفِ . وعنه صلى الله عليه
وسلم : لِيُنْشَأُوا لِمَنْ يَلْعَلُونَ وَلِمَنْ تَعَلَّمُونَ مِنْهُ .

ومن ذلك أن يوقر طلبته ويعظمهم ، ويحسن خلقه معهم ، ويرحب بهم

(١) أي فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : إِنَّ هَذِهِ الصَّلَاةُ لَا يَصْلُحُ
فِيهَا كَلَامُ النَّاسِ .

إذا لقيهم ، ويُعاملهم بِالْبَشَاشَةِ ، وَطَلَاقَةِ الْوَجْهِ ، وَيُحَسِّنُ إِلَيْهِمْ بِعِلْمِهِ وَمَالِهِ وَجَاهِهِ ، بِحَسَبِ التَّبَسُّيرِ ، وَيُنَبِّئُ أَنْ يُخَاطَبَ كُلًّا مِنْهُمْ ، لَا سِبَا الْفَاضِلِ لِلتَّمْيِيزِ بِكُنْيَتِهِ وَنَحْوِهَا مِنْ أَحَبِّ الْأَسْمَاءِ إِلَيْهِ ، وَمَا فِيهِ مِنْ تَعْظِيمٍ وَتَوْقِيرٍ .

فِي أَخْبَرِ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَكُنِي أَصْحَابَهُ إِكْرَامًا لَهُمْ ، وَجَاءَ كَثِيرًا مَخَاطَبَتَهُ لِأَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِأَصْدِيقٍ فَإِنَّ ذَلِكَ وَنَحْوَهُ أَشْرَحَ صَدُورَهُمْ ، وَأَبَسَتْ لِسَوَاهِمَ . وَكَانَ الْبُيُوطِيُّ يَدْفِي الْقُرَاءَ وَيَقْرِبُهُمْ إِذَا طَلَبُوا الْعِلْمَ ، وَيَعْرِفُهُمْ فَضْلَ الشَّافِعِيِّ ، وَفَضْلَ كُتُبِهِ ، وَيَقُولُ : كَانَ الشَّافِعِيُّ يَأْمُرُ بِذَلِكَ وَيَقُولُ : اصْبِرُوا لِلْغُرَبَاءِ وَغَيْرِهِمْ مِنَ التَّلَامِيذِ . وَقِيلَ : كَانَ أَبُو حَنِيفَةَ أَكْرَمَ النَّاسِ مَجَالِسَةً وَأَشَدَّهُمْ إِكْرَامًا لِأَصْحَابِهِ ، وَإِذَا غَاب أَحَدُهُمْ غَيْبَةً زَائِدَةً عَنِ الْعَادَةِ سَأَلَ عَنْهُ ، فَإِنْ لَمْ يُخْبِرْ عَنْهُ أَرْسَلَ إِلَيْهِ أَوْ قَصَدَ مَنْزِلَهُ بِنَفْسِهِ وَهُوَ أَفْضَلُ ، وَإِنْ كَانَ مَرِيضًا عَادَهُ ، أَوْ فِي غَمٍّ خَفَضَ عَنْهُ ، أَوْ مَسَافَرًا تَفَقَّدَ أَهْلَهُ ، وَتَعَرَّضَ لِقَضَاءِ خَوَاتِمِهِمْ وَوَصْلِهِمْ بِمَا أَسْكَنَ .

وَمِنْ ذَلِكَ يُنَبِّئُ أَنْ يَسْتَعْلِمَ أَسْمَاءَ طَلَبَتِهِ ، وَحَاضِرِي مَجْلِسِهِ وَأَنْسَابَهُمْ وَمَوَاطِنَهُمْ وَأَحْوَالَهُمْ ، وَأَنْ يَكُونَ مَتَحًا يَبْدُلُ مَا حَصَلَ مِنَ الْعِلْمِ ، سَهْلًا بِالْعَاقِلِ ، مُتَطَلِّقًا فِي إِفَادَةِ طَالِبِيهِ ، مَعَ إِرْشَادٍ إِلَى الْمَهْمَاتِ ، وَتَحْرِيزٍ عَلَى حِفْظِ مَا يَبْدُلُهُ لَمْ يَنْفُذْهُ ، وَلَا يَدْخُرُ عَنْهُمْ مَا يَخْتَاجُونَ إِلَيْهِ ، أَوْ يَسْأَلُونَ عَنْهُ ، لِأَنَّ ذَلِكَ رِيَاءٌ يُوَحِّشُ صَدُورَهُمْ ، وَيَنْفَرُ قُلُوبَهُمْ ، وَكَذَلِكَ لَا يَلْقَى لَهُمْ شَيْئًا لَمْ يَتَأَهَّلُوا لَهُ لِأَنَّ ذَلِكَ يَبْدُدُ أَذْهَانَهُمْ ، وَيَفْرِقُ أَفْهَامَهُمْ ، فَإِنْ سَأَلَهُ الطَّالِبُ مِنْ ذَلِكَ شَيْئًا فَيَعْرِفُهُ أَنَّ ذَلِكَ يَضُرُّهُ ، وَإِنَّمَا لَمْ يَنْعَمْ شُحًّا ، بَلْ شَفَقَةً وَنُصْحًا ، ثُمَّ يُرْغِبُهُ فِي التَّحْصِيلِ لِيَتَأَهَّلَ لِذَلِكَ . وَقَدْ رَوَى فِي تَفْسِيرِ قَوْلِهِ تَعَالَى : (وَلَكِنْ كُونُوا رَبَّائِيِّنَ) . إِنَّهُ الَّذِي يَرِي النَّاسَ بِصَغَارِ الْعِلْمِ قَبْلَ كِبَارِهِ .

وَمِنْ ذَلِكَ صَدُّ الْمُتَعَلِّمِ أَنْ يَشْتَغَلَ بِفَرْضِ الْكِفَايَةِ قَبْلَ الْفَرَاغِ مِنْ فَرْضِ الْعَيْنِ ، وَفَرْضِ عَيْنِهِ : إِصْلَاحُ ظَاهِرِهِ وَبَاطِنِهِ .

وَمِنْ ذَلِكَ أَنْ يَكُونَ حَرِيصًا عَلَى تَعْلِيمِ الطُّلَبَةِ مَهْتَمًّا بِذَلِكَ مُؤَثِّرًا ذَلِكَ عَلَى

حوادثه ومصالحه ، ويفهم كل واحد بحسب فهمه ، ولا يبسط له الكلام بسطاً لا يضبطه حفظه ، ولا يقصر به عما يحتمله بلا مشقة ، ويخاطب كلاً على قدر درجته وفهمه وسمته ، فيكتفي للمخاطب بالإشارة ، ويوضح لغيره بالعبارات ، ويكررها لمن لا يفهمها إلا بتكرار ، ويبدأ بتصوير المسألة ، ثم يوضحها بالأمثلة ، ويقتصر على ذلك من غير دليل ولا تعليل ، فإن سهل عليه الفهم فيذكر له الدليل والتعليل ، وأما أخذ منه والمدرسه ، ويبين الدليل المعتمد ليعتمد ، والضعيف لئلا يفتر به ويعتقد ، ويبين أسرار حكم المسألة وعللها وتوجيه الأقوال ، ويبين الفرق بين المسألتين ، ومأخذ الحكمين ، ويبين ما يتعلق بالمسألة من النكت الطفيفة ، والألفاظ الطريفة ، والأمثال والأشعار واللغات وما يرد عليها ، أو على عبارة مملها ، وينبه على غلط من غلط فيها من حكم أو تخريج فيقول مثلاً : هذا هو الصواب أو الصحيح ، وأما ما ذكره فلان فغلط أو ضعيف قاصداً بذلك النصيحة لا التنقيص لمصنفه .

ومن ذلك أن يذكر لهم قواعد الفن التي لا تنخرم مطلقاً ، أو غالباً مع مستثنياتها أن لو كانت كقولنا : إذا أجمع سبب ومباشرة ، قدمنا ألباشرة على السبب في الضمان ، وإن اليمين على المدعى عليه إذا لم تكن بينة إلا في القسامة . وإذا أجمع قولان : جديد وقديم فالعمل بالجديد إلا في مسائل مبدودة المشهور منها أربع عشرة مسألة ، وأوصلها ابن الملقن إلى أكثر من ثلاثين ويذكرها أو ما حضره منها ، وإن من قبض شيئاً لغرضه لا يقبل قوله في الرد إلى المالك ، ومن قبضه لغرض المالك قبل قوله في الرد إليه لا إلى غيره . وإن الحدود تسقط بالشبهة . وإن الاعتبار في اليمين بالله تعالى أو الطلاق أو العتاق أو غيرها بنية الخلف إلا أن يكون المستخلف قاضياً فاستخلفه بالله لدعوى اقتضته فالاعتبار بنية القاضي ، أو نائبه المستخلف إن كان الخلف يوافقه في الاعتقاد وإلا فوجهان . وإن كل يمين على نفي فعل الغير فهي على نفي العلم إلا من ادعى عليه أن عبده جنى فيحلف على البت على الأصح ، أو بهيمته جنت فيجلف

عَلَى الثَّبَتِ قَطْعًا . وَإِنْ السَّيِّدُ لَا يَثْبُتُ لَهُ مَالٌ فِي ذِمَّةِ عَبْدِهِ أُبْتَدَأَ ، وَفِي ثَبُوتِهِ دَوَامًا وَجِهَانًا . وَكُلَّ عِبَادَةٍ يُخْرِجُ مِنْهَا بِفَعْلٍ مَنَائِيهَا وَمَبْطَلُهَا إِلَّا الْحَلِجَ وَالْعَمْرَةَ . وَكُلَّ وَضوءٍ يَجِبُ فِيهِ التَّرْتِيبُ إِلَّا وَضوءًا تَخْلَعُ غَسْلَ الْجَنَابَةِ ^(١) وَإِنْ مَا لَا يَجِبُ التَّعَرُّضُ لَهُ فِي الْعِبَادَةِ جَمْلَةً وَلَا تَفْصِيلًا لَا يَضُرُّ أَلْخَطَأَ فِيهِ . وَمَا يَجِبُ التَّعَرُّضُ لَهُ تَفْصِيلًا ، أَوْ جَمْلَةً يَضُرُّ أَلْخَطَأَ فِيهِ :

الْأَوَّلُ كَخَطَأِ الْإِمَامِ فِي تَعْيِينِ تَابِعِهِ لَا يَضُرُّ .

وَالثَّانِي كَخَطَأِ مَنْ الصَّوْمِ إِلَى الصَّلَاةِ ، أَوْ مِنْ صَلَاةٍ فَرَضَ مَعِينَ إِلَى غَيْرِهِ .

وَالثَّلَاثُ كَخَطَأِ الْمَأْمُومِ فِي تَعْيِينِ الْإِمَامِ .

وَأِنْ إِشَارَةَ الْآخَرِ كَنَقْطِهِ إِلَّا فِي أَرْبَعِ مَسَائِلَ : الشَّهَادَةُ فِي الْأَصْحَبِ ، وَإِبْطَالُ الصَّلَاةِ ، وَانْعِقَادُ الْيَمِينِ ، وَإِذَا حَلَفَ لَا يَكْلِمُ زَيْدًا فَأَشَارَ إِلَيْهِ . وَإِنْ إِشَارَةُ الْفَاعِلِ الْقَادِرِ عَلَى الْعِبَادَةِ لِقَوْلِهِ إِلَّا فِي أَرْبَعِ مَسَائِلَ : الْأَمَانُ ، وَإِشَارَةُ الشَّيْخِ فِي رَوَايَةِ الْخَدِيثِ ، وَقَوْلُهُ : أَنْتَ طَالِقٌ هَكَذَا وَأَشَارَ بِأَصَابِعِهِ ، وَإِذَا سَلَّمَ عَلَى الْمُصَلِّي يَرُدُّ بِالْإِشَارَةِ . نَصَّ عَلَيْهِ فِي الْقَدِيمِ ، وَأَشْبَاهُ ذَلِكَ .

وَكَذَلِكَ يَبِينُ لَهُ جَمَلًا مِمَّا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ وَيَنْضِبُ مِنْ أَصُولِ الْفَقْهِ كَتَرْتِيبِ الْأَدَلَّةِ مِنَ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَالْإِجْمَاعِ وَالْقِيَاسِ وَالْأَسْتِصْحَابِ عِنْدَ مَنْ يَقُولُ بِهِ ، وَأَنْوَاعِ الْأَفْئِسَةِ وَدَرَجَاتِهَا ، وَحُدُودِ الْأَمْرِ وَالنَّهْيِ وَالْمَعْمُومِ وَالْخُصُوصِ وَغَيْرِهَا ، وَأَحْكَامِ ذَلِكَ وَقَوَاعِدِهِ ، وَجُمَلًا مِنْ أَسْمَاءِ الْمَشْهُورِينَ مِنَ الصَّحَابَةِ فَمَنْ بَعْدَهُمْ مِنَ الْعُلَمَاءِ وَالْأَخْيَارِ ، وَتَرَاجُمِهِمْ وَوَفَايَتِهِمْ ، وَضَبْطِ الْمَشْكِلِ مِنْ أَسَانِيهِمْ وَأَسْمَائِهِمْ وَالْمُشْتَبِهِ مِنْ ذَلِكَ ، وَالْمُخْتَلَفِ وَالْمُؤْتَلَفِ ، وَنَحْوِ ذَلِكَ . وَجُمَلًا مِنَ الْأَلْفَاظِ اللَّغَوِيَّةِ وَالْعَرَفِيَّةِ الْمُتَكَرِّرَةِ فِي الْفَقْهِ ضَبْطًا لِمَشْكِلِهَا ، وَخَفِيَّ مَعَانِيهَا لِقَوْلِهِ : هِيَ مَفْتُوحَةٌ ، أَوْ مُضْمِيَّةٌ ، أَوْ مَكْسُورَةٌ ، مَخْفِئَةٌ أَوْ مُشَدَّدَةٌ ، مَهْمُوزَةٌ أَوْ لَا ، عَرَبِيَّةٌ أَوْ عَجَمِيَّةٌ أَوْ مَعْرَبَةٌ وَهِيَ الَّتِي أَصْلُهَا عَجَمِيٌّ وَتَكَلَّمْتُ فِيهَا الْعَرَبُ ، مَصْرُوفَةٌ أَمْ لَا ، مُشْتَقَّةٌ أَمْ لَا ، مُشْتَرَكَةٌ أَمْ لَا ، مُتَرَادِفَةٌ أَمْ لَا .

(١) بِتَأْمُلِ صُورَةِ مَسْأَلَتِهِ .

وَأَنَّ الْمَحْمُودَ وَالْمَشْدَدَ يُخَفَّفَانِ أَمْ لَا ، وَأَنَّ فِيهَا لَفْظَ أُخْرَى أَمْ لَا ، وَبَيِّنْ مَا يَنْضَبُطُ مِنْ قَوَاعِدِ التَّصْرِيفِ وَنَحْوِ ذَلِكَ . وَإِذَا وَقَعَتْ مَسْأَلَةٌ غَرِيبَةٌ لَطِيفَةٌ ، أَوْ مِمَّا يُسْأَلُ عَنْهُ فِي الْمَعَايَا نَبَهَ عَلَيْهَا ، وَعَرَّفَهُمْ حَالَهَا ، وَيَكُونُ تَعْلِيمُهُ إِيَّاهُمْ كُلَّ ذَلِكَ تَدْرِيجًا شَيْئًا فَبَشْيًا ، فَيَجْتَمِعُ لَهُمْ مَعَ طَوْلِ الْأَمَانِ جَمْلٌ كَثِيرٌ وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

وَمِنْ ذَلِكَ أَنْ يَحْوَ ظَهْرَهُ عَلَى الْأَشْتغالِ فِي كُلِّ وَقْتٍ ، وَيُطَالِبُهُمْ بِإِعَادَةِ مَحْفُوظَاتِهِمْ . فَمَنْ وَجَدَهُ حَافِظًا مُرَاعِيًا لِمَحْفُوظَاتِهِ وَمَعَاهَاتِهِ وَقَوَاعِدِهِ أَتَى عَلَيْهِ وَأَشَاعَ ذَلِكَ ، وَمَنْ وَجَدَهُ مُقَصِّرًا عَنْهُ وَأَعَادَهُ لَهُ لِيَحْفَظَهُ حَفِظًا رَامِحًا .

وَمِنْ ذَلِكَ يَنْبَغِي لَهُ أَنْ يَطْرَحَ عَلَى أَصْحَابِهِ مَا يَرَاهُ مِنْ مُسْتَفَادِ الْمَسَائِلِ وَيُخْتَبِرُ بِذَلِكَ أَفْهَامَهُمْ ، وَدَلِيلُ ذَلِكَ مَا رَوَاهُ الشَّيْخَانِ عَنْ أَبِي عَمْرٍاءَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا : أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : **إِنَّ مِنَ الشَّجَرِ شَجَرَةً ، الْحَدِيثُ .**

وَمِنْ ذَلِكَ إِذَا فَرَغَ مِنْ شَرْحِ دَرْسٍ فَلَا بَأْسَ بِطَرْحِ مَسَائِلَ تَتَعَلَّقُ بِهِ عَلَى الطَّلَبَةِ ، وَإِعَادَةِ ذِكْرِ مَا أَشْكَلَ مِنْهُ لِيَسْتَحِينَ بِذَلِكَ فَهْمَهُمْ وَضَبْطَهُمْ لِمَا شَرَحَهُ لَهُمْ ، فَمَنْ ظَهَرَ اسْتِحْكَامُ فَهْمِهِ شُكْرَهُ ، وَمَنْ لَمْ يَفْهَمْ تَلَطَّفَ فِي إِعَادَتِهِ ، وَالْمَعْنَى أَنَّهُ رُبَّمَا اسْتَحْيَى مِنْ قَوْلِهِ لَمْ أَفْهَمْ ، وَسَبَبُ هَذَا : إِمَّا رَفْعَ كَلْفَةِ الْإِعَادَةِ عَلَى الشَّيْخِ ، أَوْ لَضِيقِ الْوَقْتِ ، أَوْ حَيَاءٍ مِنَ الْحَاضِرِينَ ، أَوْ كِبَالًا تَتَأَخَّرُ قِرَاءَةُ بَعْضِهِمْ بِسَبَبِهِ ، وَلِذَلِكَ قِيلَ : لَا يَنْبَغِي لِلشَّيْخِ أَنْ يَقُولَ لِلطَّلَابِ هَلْ فَهِمْتُمْ إِلَّا إِذَا أَمِنَ مِنْ قَوْلِهِ نَعَمْ قَبْلَ أَنْ يَفْهَمْ ، وَيَنْبَغِي لِلشَّيْخِ أَنْ يَأْمُرَ الطَّلَبَةَ بِالْمُرَافَقَةِ فِي الدَّرُوسِ ، وَإِعَادَةِ مَا وَقَعَ مِنَ التَّقْرِيرِ بَعْدَ فَرَاغِهِ لِيُثَبَّتَ فِي أَذْهَانِهِمْ ، وَإِذَا فَهَمَ الشَّيْخُ فَائِدَةً مِنَ الْبَعْضِ فِي الْبَحْثِ وَإِنْ كَانَتْ مِنْ صَغِيرٍ فَيَنْصَغِفُ بِهَا ، وَيَشْكُرُ عَلَيْهَا ، فَإِنَّ ذَلِكَ مِنْ بَرَكَةِ الْعِلْمِ ، وَلَا يَظْهَرُ الشَّيْخُ لِلطَّلَبَةِ تَفْضِيلَ بَعْضِهِمْ عَلَى بَعْضٍ لَا سِيَّما إِذَا تَسَاوَوْا فِي الصِّفَاتِ : مِنْ سَنٍ أَوْ فَضِيلَةٍ ، أَوْ تَحْصِيلٍ أَوْ دِيَانَةٍ . فَتَرْجِيحُ بَعْضِهِمْ عَلَى بَعْضٍ مِمَّا يُوْغِرُ الصُّدُورَ ، فَإِذَا ظَهَرَتْ فَضِيلَتُهُ يَنْبَغِي عَلَيْهِ فِي حَقِّ ذَاتِهِ مِنْ غَيْرِ تَصْرِيحٍ بِأَنَّ فُلَانًا أَفْضَلُ مِنْ فُلَانٍ فَاعْلَمْ ذَلِكَ .

ومن ذلك أن يقدم في التعليم الأسبق فالأسبق إذا أزدحموا ، ولا يقدمه بأكثر من درس إلا يرضى الباقي ، ويختار إذا كانت الدروس في كتاب واحد ، بأفلاق منهم وهو المسمى بالتقسيم أن يبدأ في كل يوم بدرس واحد منهم فإن الدرس الأول ربما حصل فيه من النشاط والتقرير ما لا يحصل في الباقي إلا إذا علم من نفسه عدم الملالة ، وبقاء النشاط ، فترتب الدروس ترتيب الكتاب وإن رأى مع ذلك تقديم الأسبق ليحضر المتأخر على التقدم كان حسناً ، ولا يقدم أحداً في نوبة غيره ، ولا يؤخره عن نوبته إلا إذا رأى في ذلك مصلحة ، فإن سمح بعضهم لغيره في نوبته فلا بأس ، وإن جاءوا معاً وتنازعوا أقرع كما سيأتي إن شاء الله في القسم الثالث من النوع الثالث .

ومن ذلك إذا سلك الطالب فوق ما يقتضيه حاله ، وخاف خجره أو صاه بالرفق بنفسه ، وكذلك إذا ظهر له منه نوع سامة أو ضجر أمره بالراحة ولا يشير على الطالب بتعلم ما لا يحتمله فهمه أو سئنه ، ولا بكتاب يقتصر عنه ذهنه ، فإن استشاره لا يعرف حاله في قراءة فنٍ مشكل أو كتاب مشكل لم يشير عليه بشيء حتى يحرث ذهنه ، ويعلم حاله ، فإن لم يحتمل الوقت التأخير أشار عليه بكتاب سهل من الفن المطلوب ، فإن رأى فهمه جيداً نقله إلى كتاب يليق بذهنه ، لأن نقل الطالب الذكي يزداد به فهمه وجهده وأنبساطه ، ونقل الطالب غير الذكي يكل فهمه ونشاطه ، ولا يمكن الطالب من الاشتغال في فنيين أو أكثر إذا لم يضبطها ، بل يقدم الأهم فالأهم ، وإذا غلب على ظنه أنه لا يفتح عليه في ذلك الفن أشار عليه بتركه والانتقال إلى غيره مما يرجى فلاحه فيه ، وإذا كان الشيخ متكفلاً ببعض العلوم ، فلا يفتح للطالب باقي العلوم التي لا يحبونها ، إذ من عادة معلم اللغة تقييح الفقه ومعلم الفقه تقييح علم الحديث والتفسير ، بل يوسع على الطالب طريق التعلم مطلقاً .

ومن ذلك أن لا يتأذى ممن يقرأ عليه إذا قرأ على غيره . قال النووي : وهذه مصيبة يتولى بها جهلة المعلمين لئلا يوتهم ، وفساد نيتهم وإرادتهم بالتعليم

غير وجه الله ، وهذا إذا كان المعلم الآخر أهلاً ، فإن كان فاسقاً أو مبتدعاً أو كثير النلط فليحذره من الاعترا به والله يعلم المفسد من المصلح والله تعالى أعلم .

القسم الثالث

آدابه في دوسه

فمنها إذا عزم على التدريس ، أن يتطهر من الحدث والغلب ، فلا يلقي الدرس إلا على الطهارة ، وأن ينظف ويطيب بدنه وثوبه ، ويختار له لبس الأبيض ، ولا يمتني بفاخر الثياب ، ولا يقتصر على خلقي يقترب صاحبه إلى قلة مروة ، وأن يتطيب ويسترح الحية ، ويزيل كل ما يشينه . كان الإمام مالك رضي الله عنه إذا جاءه الناس لطلب الحديث اغتسل وتطيب ولبس ثياباً جوداً ووضع رداءه على رأسه ، ثم يجلس على منصة ، ولا يزال ينخر بالعود حتى يفرغ وقال : أحب أن أعطي حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم .

ومنها قال ابن جماعة : يصلي ركعتي الاستخارة وينوي نشر العلم وتعليمه وبث الفوائد الشرعية ، والاجتماع على ذكر الله ، وإذا خرج من بيته للدرس فيدعو بما ورد في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم فيقول : اللهم إني أعوذ بك أن أضل أو أضل ، أو أزل أو أزل ، أو أعظم أو أعظم ، أو أجعل أو أجعل . ثم يقول : بسم الله وبحسبي الله توكلت على الله لا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم ، اللهم ثبت جنائي ، وأدر على الحق لساني . ويدعو ذكر الله تعالى إلى أن يصل إلى المجلس ، فإذا وصل يسلم على من حضر ، ويصلي ركعتين ، فإن كان مسجداً تأكدت الصلاة وإن كان وقت كراهة ، ثم يجلس بوقار وسكينة وتواضع وخشوع ، والأولى أن يكون مستقبل القبلة كيف اتفق لا مقبعا لإقماء المكروه

في الصلوة ولا مستوفراً ، ولا رافعاً إحدى رجليه على الأخرى ، ولا ماداً رجليه أو إحداهما من غير عذر ، وأن يصون بدنه عن الزحف والتبذل عن مكانه ، ويدبه عن البهث والتشبيك بها ، وعينه عن تفرق النظر بلا حاجة ويتبقي المزاح وكثرة الضحك فإنه يُقلل الهيبة ويُسقط الحشمة .

ومنها أن يُحسن خلقه مع جلسائه ويقرّ فاضلهم بعلمه أو سنّ أو صلاح أو شرف أو نحو ذلك ، ويرفهمهم في المجلس على حسب تقديمهم في الإمامة ويكرمهم بحسن السلام ، وطلاقة الوجه ، والبشاشة والأبتسام وبألقائهم على سبيل الاحترام . ولشيخ الإسلام محيي الدين في الترخيص فيه كتاب مستقل شفي فيه الغليل ، وأتى فيه بواضح الدليل ، وأجاب عما يوم كرامته نفع الله بركاته .

ومنها أن يقدم تلاوة القرآن العظيم في البحث والتدريس ، ثم إن كان في مدرسة أتبع شرطها ، ويدعو عقيب القراءة لنفسه وللحاضرين وسائر المسلمين بعد أن يدعو العلماء الأماضين ، ومشايخه ووالديه وألحاضرين ولواقف المكان ، وكان بعضهم يؤخر ذكر نفسه في الدعاء عن الحاضرين تأدياً والسكل حسن ، وقد عمل قوم بالأول ، وقوم بالثاني انتهى .

ويُستحبّ لهم إذا اجتمعوا للعلم قراءة سورة . وكان الخافظ الشهاب ابن حجر يستفتح مجلس إمامته بسورة الأعلى ، ومثّل عن الحكمة في قراءتها فقال : تبع في ذلك شيخنا العراقي ومناسبتها : (سَقَرْتُكَ فَلَا تَنْسَى) . وقوله : (فَلَا كِبَرٌ) وقوله : (إِنَّ هَذَا لَفِي الصُّحُفِ الْأُولَى) . ويُستحبّ إذا اجتمع صاحبان أن يقرأ قبل التفريق سورة العصر ، ولمن رأى ما يحبّ أن يقول : الحمد لله الذي تمّ بنعمته الصالحات ، أو يكره : الحمد لله على كل حال ، أو أعجبه شيء : ما شاء الله لا قوة إلا بالله ، ولمن آتاه خبر صالح : اللهم لك الحمد شكراً ، ولك المن فضلاً ، ولمن غضب : أعوذ بالله من الشيطان الرجيم ، ولمن قام من مجلسه : سبحان الله وبحمده . وفي رواية : سبحانك اللهم وبحمدك أشهد

أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ أَسْتَغْفِرُكَ وَأَتُوبُ إِلَيْكَ . وفي رواية : اللَّهُمَّ ثُبِّ عَلَيَّ
وَأَغْفِرْ لِي ثَلَاثًا . وفي رواية : سُبْحَانَ رَبِّكَ رَبِّ الْعَزَّةِ عَمَّا يَصِفُونَ وَسَلَامٌ عَلَى
الْمُرْسَلِينَ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ .

ومنها إذا تعددت الدروسُ أَنْ يُقَدِّمَ أَشْرَفَ الْعُلُومِ وَأَمَمَهَا ، فَيُقَدِّمُ
التفسيرَ ثُمَّ الحديثَ ثُمَّ الفقهَ ، ثُمَّ الْأُصُولَ الْأَوَّلَ الَّذِينَ ثُمَّ أُصُولَ الْفَقْهِ ثُمَّ الْمَذْهَبَ
ثُمَّ الْخِلَافَ أَوْ النَّحْوَ أَوْ الْجَدَلَ ، وبعضهم آخرَ الجدلِ عن الخلاف . وكان بعضهم
يختم درسه برقائق تُنِيدُ تطهيرَ الباطن ، فإن كان في مدرسة لواقفها في الدروس
شرطُ أتبعه ولا يخلُ بما هو أهم ما بنيت له تلك البنية ووقفت لأجله .

ومنها أَنْ لَا يَطِيلَ مجلسه تطويلاً يملهم أو يمنهم فهم الدرس وضبطه ، لأنَّ
المقصود إفادتهم وضبطهم ، فإذا صاروا إلى هذه الحالة فات المصود ، ولا يقصره
تقصيراً يخلُ ، فبراغي المصلحة في التطويل والتقصير .

ومنها أَنْ لَا يدرس به ما يزججه ويذهب استحضاره كمرض أوجع أو عطاش
أو مدافعة حدث ، أو شدة فرح أو غم أو غضب أو نكاس أو قلق ولا في حال
برده أو ألم ، وحرارة المزاج ، فربما أجاب أو أفق بغير الصواب ، ولأنه لا يتمكن
مع ذلك من استيفاء النظر ، ولا يكون في مجلسه ما يؤدي الحاضر ين بل يكون
واسعاً مصوناً من الحرِّ والبرد والرياح والغيار والدخان ونحو ذلك .

ومنها ينبغي مراعاة مصلحة الجماعة في تقديم وقت الحضور وتأخيرها في النهار ،
وأفقى بعضُ أكابر العلماء أَنْ الدرسَ إِذَا دُرِسَ قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ أَوْ آخِرِهِ
إِلَى بَعْدِ الظُّهْرِ لَمْ يَسْتَحِقْ معلومَ التدريس إِلَّا أَنْ يَقْتَضِيَهُ شرطُ الوافق لمخالفتِهِ
الْعُرْفَ الْعَتَادَ ، وَلَا يرفع صوته زيادةً عَلَى الحاجة ، وَلَا يخفضه خفصاً يمنهم من
كمال الفهم . رُوِيَ عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الصَّوْتَ
الْخَفِيفَ وَيُبْغِضُ الصَّوْتَ الرَّفِيعَ . قال أبو عثمان محمد بن الإمام الشافعي رضي
الله عنهما : ما سمعتُ أبِي ينظرُ أحداً قط فرفع صوته ، أَيْ لَمْ يرفع فوق العادة
فإن حضر فيهم ثقیل السَّمْع ، فلا بأس بعلو صوته بقدر ما يُسْمِعُهُ .

ومنها أن يَصَوِّرَ مجلسه من اللفظ، وعن رفع الأصوات، وسوء الأدب في المباحثة
وأختلاف جهات البحث . قال الأربيع : كان الشافعي إذا ناظره أحد في مسألة
فندا إلى غيرها يقول : انفرغ من هذه المسألة ثم نعوذ إلى ما تريد . والقصد من البحث
ظهور الحق ، وحصول الفائدة ، واستفادة البعض من البعض لا القيام مع النفوس
والمجدل والمماراة ، فإن ذلك مذموم شرعاً ، فلا يليق بأهل العلم تعاطي المناقشة
بالمناقشة والشحناء ، لأن ذلك يورث العداوة والبغضاء ، بل يجب الاجتماع
على الحق عملاً بقول الله تعالى : (لِيُحِقَّ الْحَقَّ وَيُبْطِلَ الْبَاطِلَ وَلَوْ كَرِهَ الْمُجْرِمُونَ) .
وليزجر من تمدي في بحثه ، وظهور منه سوء أدب ، أو لدخول ، أو ترك الإنصاف
بعد ظهور الحق ، أو أكثر الصياح بنير فائدة ، أو أساء أدبه على غيره من
الناظرين أو الغائبين ، أو ترفع في المجلس على من هو أولى منه ، أو نام ، أو
تحدث مع غيره ، أو ضحك ، أو استهزأ بأحد . وينبغي أن يكون له نقيب يقبل
كيس دبر يرتب الحاضرين ومن يدخل عليه على قدر منازلهم ، ويوقظ
النائم ، وينبه النائم ، ويأمر بسماع الدروس والإنصات لها .

ومنها أن يلزم الإنصاف في بحثه وخطابه ، ويسمع السؤال من موره
على وجهه ، وإذا عجز السائل عن تقرير ما أورده لحياه ونفعه عبر الشيخ عن
مراده ، وبين وجه إيراده ، ثم يجيبه عن ذلك السؤال ، ويضعه إياه على أحسن
مِنَوال . وينبغي أن يتودد لمرئيه حضر عنده لينشرح صدره ، فإن للقدام
دهقة .

ومنها إذا أقبل بعض الفضلاء وقد شرع في مسألة أمسك عنها حتى يجلس
وإن جاء في أثناء بحثها أعادها له .

ومنها إذا سئل عن شيء لا يعرفه ، أو عرض في الدرس ما لا يعرفه فليقل
لا أعرفه : أو لا أتحققه أو لا أدري ، ولا يستكف عن ذلك فمن علم العالم
أن يقول فيما لا يعلم : لا أعلم والله أعلم . قال ابن مسعود رضي الله عنه : يا أيها
الناس من علم شيئاً فليقل به ، ومن لا يعلم فليقل : الله أعلم . فإن من العلم

أَنْ تَقُولَ لِمَا لَا تَعْلَمُ : اللَّهُ أَعْلَمُ . قَالَ اللَّهُ تَعَالَى لِنَبِيِّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : (قُلْ مَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ مِنْ أَجْرٍ وَمَا أَنَا مِنَ الْمُتَكَلِّفِينَ) . وقال عمر رضي الله عنه : نُهينا عن التَّكَلُّفِ . وقال علي رضي الله عنه : إِذَا سُئِلْتُمْ عَمَّا لَا تَعْلَمُونَ فَأَهْرُبُوا . قالوا : كَيْفَ أَهْرَبُ ؟ قَالَ : تَقُولُونَ اللَّهُ أَعْلَمُ . وقال أبو عباس : إِذَا تَرَكَ الْعَالَمَ لَا أَدرِي أَصِيبَتْ مَقَاتِلُهُ ، وَقَدْ نَظَّمَهُ الْإِمَامُ أَبُو بَكْرٍ بْنُ دُرَيْدٍ فَقَالَ :

وَمَنْ كَانَ يَهْرِي أَنْ يَرَى مُتَصَدِّراً ، وَيَكْرَهُ لَا أَدرِي أَصِيبَتْ مَقَاتِلُهُ

وقال أبو عمر رضي الله عنه وقد سُئِلَ عَنْ شَيْءٍ : لَا أَدرِي ثُمَّ أَتْبَعَهَا فَقَالَ : أَنْتُمْ تَرِيدُونَ أَنْ تَجْعَلُوا ظَهْرَنَا لَكُمْ جَسوراً فِي جَهَنَّمَ أَنْ تَقُولُوا : أَفْئَانَا بِهِذَا أَبْنُ عُمَرَ . وقال أبو عمر أيضاً الْعِلْمُ ثَلَاثَةٌ : كِتَابُ نَاطِقٍ ، وَسُنَّةُ مَاضِيَةٍ ، وَلَا أَدرِي . وقال بعضهم : تَعْلَمُ لَا أَدرِي فَإِنَّكَ إِنْ قُلْتَ لَا أَدرِي عِلْمُكَ حَتَّى تَدْرِي ، وَإِنْ قُلْتَ أَدرِي سَأَلُوكَ حَتَّى لَا تَدْرِي . قال شيخ الإسلام الأئوي كُفَيْرُهُ : وَأَعْلَمُ أَنْ مَعْتَقِدَ الْمُحَقِّقِينَ أَنَّ قَوْلَ الْعَالَمِ لَا أَدرِي لَا يَضَعُ مَنْزِلَتَهُ بَلْ هُوَ دَلِيلٌ عَلَى عَظَمِ مَحَلِّهِ وَتَقْوَاهُ وَكَمَالِ مَعْرِفَتِهِ لِأَنَّهُ لَا يُمْكِنُ لَا يَضُرُّهُ عَدَمُ مَعْرِفَتِهِ مَسَائِلَ مَعْدُودَةٍ بَلْ يُسْتَدَلُّ بِقَوْلِ لَا أَدرِي عَلَى تَقْوَاهُ ، وَأَنَّهُ لَا يَجَازِفُ فِي تَقْوَاهُ ، وَإِنَّمَا يَمْتَنِعُ مِنْ لَا أَدرِي مَنْ قَلَّ عِلْمُهُ وَقَصُرَتْ مَعْرِفَتُهُ وَضَعُفَتْ تَقْوَاهُ ، لِأَنَّهُ يَخَافُ لِقَا صُورِهِ أَنْ يَسْقُطَ مِنْ أَعْيُنِ الْخَاضِرِينَ . وَهَذِهِ جِهَالَةٌ مِنْهُ فَإِنَّهُ بِإِقْدَامِهِ عَلَى الْجَوَابِ فِيمَا لَا يَعْلَمُهُ يَبْهِي بِالْإِثْمِ الْعَظِيمِ ، وَهُوَ مَجَازِفٌ لِحَبْلِهِ وَقَلَّةُ دِينِهِ . وَفِي الصَّحِيحِ : أَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : الْمُتَشَبِّعُ بِمَا لَمْ يُعْطَ كَلَالِيسُ تَوْبَتِي زُورٌ . وَقَدْ أَدَبَ اللَّهُ تَعَالَى الْعُلَمَاءَ بِقِصَّةِ مُمُوسٍ وَالْخَضِرَ طَلِيحاً السَّلَامَ حِينَ لَمْ يَرُدِّ مُمُوسَ الْعَالَمِ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى لِمَا سُئِلَ هَلْ أَحَدٌ فِي الْأَرْضِ أَعْلَمُ مِنْكَ .

ومنها ما جرت به العادة أَنْ يَقُولَ الْمُدْرِسُ عِنْدَ خَتْمِ كُلِّ دَرَسٍ وَاللَّهُ أَعْلَمُ . قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ : الْأَوَّلَى أَنْ يَقَالَ قَبْلَ ذَلِكَ كَلَامٌ يُشِيرُ بِخَتْمِ الدَّرَسِ كَقَوْلِهِ : وَهَذَا آخِرُهُ ، أَوْ مَا بَعْدَهُ يَأْتِي ، وَنَحْوُ ذَلِكَ لِيَكُونَ قَوْلُهُ : وَاللَّهُ أَعْلَمُ خَالِصاً لَذِكْرِ اللَّهِ

ولقصد معناه . قال : ولهذا ينبغي أن يستفتح كل درس بِبِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ليكون ذاكراً لله في بدئهِ وخاتمته .
ومنها ينبغي للمدرس أن يمكث قليلاً بعد قيام الجماعة لئلا يزدحموا عند خروجهم ، ولأنه إن كان في نفس أحد بقايا سؤالٍ تأخر وسأله .

النوع الثالث

آداب يختص بها المتعلم وهي تنقسم إلى ثلاثة أقسام : آدابه في نفسه ، وآدابه مع شيخه ، وآدابه في مجلس درسه .

القسم الأول

آدابه في نفسه

منها أن يطهر قلبه من الأدناس ليصالح لقبول العلم وحفظه ، ويقصد بتعلمه وجه الله والعمل وإحياء الشريعة . قال صلى الله عليه وسلم : **إِنَّ فِي الْجَسَدِ مُضَغَةً إِذَا صَلَحَتْ صَلَحَ الْجَسَدُ كُلُّهُ وَإِذَا فَسَدَتْ فَسَدَ الْجَسَدُ كُلُّهُ أَلَا وَهِيَ الْقَلْبُ** . قالوا : تطيب القلب للعلم كتطيب الأرض للمزراعة ، فبذلك ينمو ونظير بركته ، وإلا فلا ينمو ولا يزكو ، كأزرع في أرض بور غير مهيبة .
وقال سهل بن عبد الله : **حرام على قلب أن يدخله النور وفيه شيء مما يكره الله عز وجل** .

ومنها أن يتنم التحصيل وقت الأراغ والنشاط وحال الشباب وقوة البدن ونباهة الخطاير ، وقلة الشواغل قبل عوارض البطالة وارتفاع المنزلة .
روينا عن عمر رضي الله عنه : **تفقهوا قبل أن تسودوا أي تصيروا سادة فتستحيوا من التعلم** . قال الشافعي رضي الله عنه : **تفقه قبل أن ترأس فإذا رأست فلا سبيل إلى التفقه** . وجاء في الخبر : **مثل الذي يتعلم العلم في صغره كالنقش**

عَلَى الْحَجَرِ وَمَثَلُ الَّذِي يَتَعَلَّمُ الْعِلْمَ فِي كِبَرِهِ كَأَنَّ الَّذِي يَكْتُبُ عَلَى الْمَاءِ .
وقال ابن عباس رضي الله عنه : ما أوتي علم إلا وهو شاب ، وهذا باعتبار
الغالب ، وإلا فمن كبر لا ينبغي له أن يُحْجَمَ عن الطلب ، فإن الفضل واسع
والكرم وافر . وقد قال الله تعالى : (وَاتَّقُوا اللَّهَ وَيُعَلِّمُكُمُ اللَّهُ) . وقال
تعالى : (وَلَمَّا بَلَغَ أَشُدَّهُ وَاسْتَوَى ابْتَنَاهُ حُكْمًا وَعِلْمًا) . وقال تعالى :
(فَفَرَرْتُ مِنْكُمْ لَمَّا خِفْتُكُمْ فَوَهَبَ لِي رَبِّي حُكْمًا) إلى غير ذلك .
وقصة القَتالِ واشتغاله في كِبَرِهِ بالعلم مشهورة معلومة مسطورة . فهاذا أحذر
التسويف في شبابه والكسل ، وسد على كبره باب الرجاء والأمل ، وأغتم
ما بقي من عمره ، وما أحسن قول من قال :

بقية العمر عندي ما لها ثمن وإن مضى غير محمود من الزمن
يستدرك أمله فيها ما أفات ويحسبي ما أمات ويحسب السوء بالحسن
ومنها أن يقطع ما يقدر عليه من العلائق الشاغلة ، والعوائق المانعة عن تمام
الطلب ، وكالاجتهاد ، ويرضى بما تيسر من القوت ، وبما ستر مثله من اللباس
وإن كان خلقاً ، فبالصبر على ضيق العيش ينال سعة العلم ، وتفجر ينابيع الحكمة
قال الشافعي رضي الله عنه : لا يطلب أحد هذا العلم بالملك وعز النفس فيفزع .
وقال أيضاً : لا يدرك العلم إلا بالصبر على الدل . وقال أيضاً : لا يصلح طلب
العلم إلا لفلس . ونقل الخطيب البغدادي عن بعضهم قال : لا ينال هذا
العلم إلا من عطل دكانه ، وخرّب بستانه ، وهجر إخوانه ، ومات أقرب أهله
فلم يشهد جنازته . وهذا كله وإن كان فيه مبالغة ، فالقصد به أنه لا بد
فيه من جمع القلب ، واجتماع الفكر . وقيل أمر بعض المشايخ طالباً بنحو ما رواه
الخطيب فكان آخر ما أمره به أن قال : اضبط ثوبك كيلا يشغلك فكر غشله .
ومما يقال عن الشافعي رضي الله عنه أنه قال : لو كتبت ثراء بصلة ، لما فهمت
مسألة . وقال إمام الحرمين رحمه الله :

أخي لن تنال العلم إلا بستر سائبك عن تفصيلها ببيان

ذَكَاءٌ وَحَرَصٌ وَاجْتِهَادٌ وَبُلْغَةٌ ^(١) وَتَلَقُّنُ أُسْتَاذَ وَطُولُ زَمَانٍ

فَالْعِلْمُ لَا يُعْطِيكَ بَعْضُهُ حَتَّى تُعْطِيَهُ كَمَلُكَ . وَقَدْ قِيلَ عَلَى رِوَايَةِ وَعْرُوبَةٍ : يَشْتَغِلُ بِمَحْقُوقِ الزَّوْجَةِ عَنْ إِكْمَالِ طَلَبِ الْعِلْمِ ، وَاجْتِهَادٌ بِمَحْدِثٍ : خَيْرُكُمْ بَعْدَ الْمَاتِنِينَ كُلُّ خَفِيفِ الْحَاذِ ، قِيلَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ وَمِنْ خَفِيفِ الْحَاذِ ؟ قَالَ : مَنْ لَا أَهْلَ لَهُ وَلَا مَالٌ . قَالَ سَفِيَانُ الثَّوْرِيُّ : مَنْ تَزَوَّجَ فَقَدْ رَكِبَ الْبَحْرَ فَإِنْ وُلِدَ لَهُ فَقَدْ كُسِرَ بِهِ . وَعَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ أَدَمَ : مَنْ تَعَوَّدَ أَفْخَاذَ النِّسَاءِ لَمْ يُفْلَحْ . وَعَنْ بَشْرِ الْحَافِي : مَنْ لَمْ يَحْتَجْ إِلَى النِّسَاءِ فَلَيْتَقَى اللَّهَ وَلَا يَأْلَفُ أَفْخَاذَهُنَّ . قَالَ الثَّوْرِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ : وَهَذَا كُلُّهُ مُوَافِقٌ لِمَذْهَبِنَا إِنْ لَمْ يَحْتَجْ إِلَى النِّكَاحِ اسْتَحَبَّ لَهُ تَرْكُهُ وَكَذَا إِنْ أَحْتَاجَ وَحُجِرَ عَنْ مُؤَانَسَةِ . وَفِي الصَّحِيحَيْنِ عَنْ أُسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : مَا تَرَكَتُ بَعْدِي فِتْنَةٌ هِيَ أَضَرُّ عَلَى الرِّجَالِ مِنَ النِّسَاءِ ، وَقَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : الدُّنْيَا خَضِرَةٌ حُلُوءَةٌ وَإِنْ اللَّهُ مُسْتَخْلِفُكُمْ فِيهَا فَيَنْظُرُ كَيْفَ تَعْمَلُونَ فَأَتَقُوا اللَّهَ وَاتَّقُوا النِّسَاءَ فَإِنَّ أَوَّلَ فِتْنَةٍ بَيْنِي وَإِسْرَائِيلَ كَانَتْ مِنَ النِّسَاءِ .

وَمِنْهَا أَنْ يَتَزَوَّجَ فِي جَمِيعِ شَأْنِهِ ، وَيَتَعَرَّيَ الْجَلَالَ فِي طَعَامِهِ وَشَرَابِهِ وَلباسِهِ وَمَسْكَنِهِ ، لِيَسْتَذِيرَ قَلْبَهُ وَيُصْلِحَ لِقَبُولِ الْعِلْمِ ، وَلَا يَقْنَعُ لِنَفْسِهِ بِظَاهِرِ الْحِلِّ شَرَعًا مِمَّا أَمَكَنَهُ التَّوَرُّعُ ، وَلَمْ تُلْجِئْهُ حَاجَةٌ بَلْ يَطْلُبُ الرَّتَبَةَ الْعَلِيَّةَ ، وَيَقْتَدِي بِالسَّافِ الْأَصَالِحِ فِي التَّوَرُّعِ عَنْ كَثِيرٍ مِمَّا كَانُوا يُفْتَنُونَ بِجَوَازِهِ . وَأَحَقُّ مِنْ اقْتِدَائِهِ بِهِ فِي ذَلِكَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَيْثُ لَمْ يَأْكُلِ التَّمْرَةَ الَّتِي وَجَدَهَا فِي الطَّرِيقِ خَشْيَةً أَنْ تَكُونَ مِنَ الصَّدَقَةِ .

(١) قِيلَ عَنِ اللَّهِ هَكَذَا : وَغُرْبَةٌ مِنَ التَّغَرُّبِ عَنِ الْأَهْلِ ، لِأَنَّ الْأَنْكَرَةَ إِذَا تَوَزَّعَتْ قَصُرَتْ عَنْ إِدْرَاكِ الْحَقَائِقِ ، وَقِيلَ : وَغُرْبَةٌ مِنَ الْعَزُوبَةِ وَهُوَ صَحِيحٌ أَيْضًا لِثَلَاثِ شُغْلٍ بِمَحْقُوقِ الزَّوْجَةِ عَنْ إِكْمَالِ طَلَبِ الْعِلْمِ ، وَقِيلَ : وَبُلْغَةٌ مِنَ السَّعَةِ فِي الْمَالِ ، وَلِهَذَا قَالَ الشَّافِعِيُّ كَمَا تَقَدَّمَ : لَوْ كَلَفْتُ شُرَاءَ بَصَلَةٍ ، مَا تَعَلَّمْتُ مَسْأَلَةً . فَإِذَا كَانَ مَعَهُ بُلْغَةٌ فَسَكَانُهُ مَا تَكَلَّفَ .

وينبغي له أن يستعمل الرخص في مواضعها عند الحاجة إليها ووجود سببها ليقتهدي به ، فإن الله تعالى يحب أن تؤتى رخصه كما توفى عزائمه .

ومنها أن يترك العشرة ، فإن تركها من أم ما ينبغي لطالب العلم ، ولا سيما أمير الجنس ، وخصوصاً لمن كثر لعبه وقلت فكرته ، فإن الطبع سرعان ، وآفة العشرة ضياع العمر بغير فائدة ، وذهاب العرض والدين والمال ، ولا يخالط طالب العلم إلا من يفيد أو يستفيد منه ، فإن عاثر من يضع عمره معه بلا فائدة فليتألف في قطع عشرته قبل تمكنها ، فإن الأمور إذا تمكنت عسرت إزالتها . ومن الجاري على السنة الفقهاء بل هو من القواعد : الدفع أسهل من الرفع ، فإن احتاج إلى المصاحبة فليكن المصاحب صالحاً ديناً تقياً ورعاً ذكياً ، كثير الخير قليل الشر ، حسن المداواة ، قليل المماراة ، إن نسي ذكره ، وإن ذكر أعانه ، وإن احتاج واساه ، وإن ضجر صبره . ومما ينسب إلى الإمام علي بن أبي طالب :

لا تصحب أخاك الجبل وإياك وإياه
فكم من جاهل أوردى حلياً حين وإياه
يُقاس المرء بالمرء إذا ما هو ماشاء
والشيء على الشيء مقاييس وأشياء

ولبعضهم :

إن أخاك الصدوق من كان معك ومن يضرب نفسه لينفعك
ومن إذا ريب زمان صدعك شئت شملت نفسه ليجمعك
ومنها الخلم والآلة والتعب جهده مطلقاً في كل أحواله ، وأن يكون حريصاً على تعلم مواظباً عليه في جميع أوقاته : ليلاً ونهاراً ، حضراً وأسفاراً ، ولا يذهب شيئاً من أوقاته في غير العلم إلا بقدر الضرورة لأكلٍ ونومٍ قدراً لا بد منه ، واستراحة بسيرة لازمة المأل وأداء حتى الزوجة ، ومواساة الزائر وتخصيل القوت وغيره مما يحتاج إليه ، وليس يعاقل من أمكنه درجة ورثة الأنبياء ثم فواتها ، ففي صحيح مسلم عن يحيى بن أبي كثير : لا يستطيع العلم براحة

الجسم . وفي الحديث : حَفَّتِ الْجَنَّةُ بِالْمَكَارِهِ . وكما قيل :
ولا بدَّ دُونَ الشَّهْدِ مِنْ إِتْرِ الْجَلِّ

وكما قيل :

لا تحسب المجد ثمراً أنت تأكله لن تبلغ المجد حتى تلعق الصبراً
ومنها أن تكون همته عالية فلا يرضى باليسير مع إمكان الكثير ، ولا
يسرف في اشتغاله ، ولا يؤخر تحصيل فائدة وإن قلت . وعن الربيع قال : لم
أر الشافعي آكلًا بِنهار ولا نائمًا بليل لأهتمامه بالتصنيف .

ومنها أن يحذر في ابتداء أمره من الاشتغال في الاختلاف بين العلماء مُطلقاً
في العقليات والسمعيات ، فإنه يُغيِّرُ الذهنَ ويُدهشُ العقلَ ، بل يُتَقَنَّ أَوْلَا
كتاباً واحداً في فنٍّ واحدٍ أو كتباً في فنونٍ كما مرَّ إن احتمل عقله ذلك ،
ولا ينتقل من كتابٍ حتى يُتَقِنَهُ ، ويحذر من الانتقال من كتابٍ إلى كتابٍ قبل
إتقانه من غير موجب فإنه علامة الضجر وعدم الفلاح . أما من تحققت أهليته
وتأكدت معرفته فالأولى له أن لا يدع فناً من العلوم المحموده ولا نوعاً من أنواعها
إلاَّ وينظر فيه يطلع به على مقاصده وغاياته ، ثمَّ إن ساعده العمر طالب التبحر
فيه ، وإلاَّ اشتمل بالأمم فالأمم ، فإن العلوم متقاربة وبعضها مرتبط ببعض ،
والشخص يماضي ما يبغله وبعضهم :

تفَنَّنَ وَجُدَ مِنْ كُلِّ عِلْمٍ فَأَتَمَّا يفوقُ أَمْرُوهُ فِي كُلِّ فَنٍّ لَهُ عِلْمٌ
فَأَنْتَ عَدُوٌّ لِلَّذِي أَنْتَ جَاهِلٌ به ولعلمه أنت تفقهه سلِّم

وللغليل بن أحمد في أخيه لما تعقب عليه فن الشعر :

لو كنت تعلم ما أقولُ عذرتني أو كنتُ أَجْهَلُ ما تقولُ عذرتك

لكن جهلت مقالتي فعدلتني وعلمتُ أنك جاهلٌ فعذرتك

الناس أعداء لما جهلوا . قال تعالى : (وَإِذْ لَمْ يَهْتَدُوا بِهِ فَيَقُولُوا هَذَا مِنْ قَدِيمٍ) . قال الفزاري : العمر لا يتسع لجميع العلوم ، فالحزم أن يأخذ من
كل علم أحسنه ، ويصرف همهته وجُلَّ عمره في العلوم النافعة في الآخرة ،

وأشرف العلوم وغايتها علم معرفة الله ، وهو بحر لا يدرك غوره ، وأقصى درجات البشر فيه رتبة الأنبياء ، ثم الأولياء ، ثم الذين يلونهم .
ومنها أن لا يحمل نفسه في الاشتغال ما لا طاقة له به مخافة الملل والسآمة ، بل يكون أمره قصداً ، وهذا يختلف باختلاف الناس ، وكل إنسان أبصر بنفسه .

القسم الثاني

آدابه مع شيعته وقدوته ، وما يجب عليه من تعظيم حرمته

فمنها ينبغي للطالب أن يقدم النظر ويستخير الله فيمن يأخذ العلم عنه ، ويكتسب حسن الأخلاق والآداب منه . ولكن ممن كملت أهليته ، وظهرت ديانته ، وتحققت معرفته ، وعرفت حفته ، وأشتهرت صيافته وسيادته ، وظهرت مودته وحسن تعليمه ، ولا يرغب الطالب فيمن زاد علمه ونقص ورعه أو دينه ، فمن السلف : هذا العلم دين ، فانظروا عمن تأخذون دينكم . قالوا ولا يأخذ العلم ممن كان أخذه له من بطون الكتب من غير قراءة على شيوخ أو على شيخ حاذق له معرفة تامة ولو بعلم واحد ومشاركة في بعض العلوم خوفاً من التصحيف والغلط . وقال الشافعي : من تفقه من بطون الكتب ضيع الأحكام . وقيل : من تفقه من بطون الكتب بدل الأحكام ، ومن طب من بطون الكتب قتل الأنام . وليحذر من أن يتقيد الطالب بالمشايخ المشهورين ، وترك الأخذ عن الغاملين ، فقد عدّ الغزالي ذلك من الكبر على العلم ، وجعله عين الحاقة لأن الحكمة ضالة المؤمن يَلْتَقِطُهَا حيث وجدها ، ويغتنمها حيث ظفر بها ، ويتفقد المنة ممن ساقها إليه ، وربما يكون الخامل له بركة ونفع فيحصل به تمام النفع .

ومنها أن ينظر معلمه بعين الاحترام ، والإجلال والإكرام ، ويعتقد فيه كمال الأهلية فإن ذلك ينفعه . وكان بعض السلف إذا توجه إلى شيعته

تصدق بشيء وقال : اللهم أستر عيب معلمي عني ، ولا تذهب بركة علمه مني .
 وقال الشافعي رضي الله عنه : كنت أصفح الورقة بين يدي مالك رحمه الله
 صفحا رفيقا هيبه له لئلا يسمع وقعها . وقال الربيع : والله ما أجتزأت أن أشرب
 الماء والشافعي ينظر هيبه له . قال حمدان بن الأصبهاني : كنت عند شريك
 فأتاه بعض أولاد أخليفة المهدي فاستند إلى الحائط وسأله عن حديث فلم يلتفت
 إليه وأقبل علينا ، ثم عاد فعاد شريك بمثل ذلك ، فقال ابن أخليفة : استخف
 بأولاد أخلفاء ؟ قال : لا ولكن العلم أجل عند الله من أن أضيعه فبحثي على
 ركبته فقال شريك : هكذا يطلب العلم . روي أن يحيى بن سعيد القطان
 كان يصلي العصر ثم يستند إلى أصل منارة مسجده ، فيقف بين يديه علي بن
 المديني والشافعي كوفي ، وعمرو بن علي ، وأحمد بن حنبل ، ويحيى بن معين وغيرهم
 يسألونه عن الحديث وهم قيام على أرجلهم إلى أن تمين صلاة المغرب لا يقول
 لواحد منهم اجلس ولا يجلسون هيبه له وإعظاما . قلت : وهذا القيام بين يديه
 لله لا له ، وإنما لما خصه الله من العلم وهيبته ومنحته ، فلا يدخل في قوله صلى
 الله عليه وسلم : مَنْ أَرَادَ أَنْ يَحْتَمِلَ النَّاسَ لَهُ قِيَامًا فَلْيَبْتَغُوا مَقْعَدَهُ مِنَ
 النَّارِ ، لأنه لا يحب ذلك لنفسه وإنما للسر المودع فيه . من العلم ،
 ولتهذيب أخلاق الطلبة وصونهم عن التكبر وتفلقهم بالتواضع والله أعلم .
 ومنها أن يعرف للمعلم حقه ، ولا ينسي له فضله ويتواضع له ويدل ، ويعلم
 أن ذله لشيوخه عز ، وخضوعه له فخر ، وتعظيم حرمة مشيئة ، وأنشعب في خدمته
 شرف . قال جلي الله عليه وسلم : تَعَلَّمُوا الدِّينَ وَتَعَلَّمُوا لِلْعِلْمِ السَّكِينَةَ وَالْوَقَارَ
 وَتَوَاضَعُوا لِمَنْ تَعَلَّمُونَ مِنْهُ . وأخذ ابن عباس رضي الله عنهما مع جلالاته
 ومزجه بركاب زيد بن ثابت رضي الله عنه وقال : هكذا أمرنا أن نفعل
 بطائنا . ويقال : إن الشافعي رحمه الله عتب على تواضعه للعلماء فقال :
 أهين لهم نفسي فعم يكرمونها ولن تكرم النفس التي لا تُهينها
 ومنها أن لا يُكْرَمَ عليه ، ولا يتأمر عليه ، ولا يُشير عليه بخلاف رأيه

فيري أنه أعلم بالصواب منه .

وإن عسَاء أن تعلم جاهلاً فيزعم جهلاً أنه منك أنهم
بل ينقاد إليه في أموره كلها ، ويلقي إليه زمام أمره ، ويذعن لنصحه ، ويتحرى
رضاه ، ولا يختار إلا اختياره ، ويأتمر بأمره ، ولا يخرج عن رأيه ، وليدع
رأيه فخطأً مرشده أنفع له من صوابه في نفسه ، وفي قصة موسى والخضر تنبيه
على ذلك ، وبالجملة فيكون معه كالمريض مع الطبيب الماهر الناصح ، بل هذا
أولى لتفوت ثمرتها والله أعلم .

ومنها أن يُجتهل في خطابه وجوابه في غيبته وحضوره ، ولا يُخاطبه بناءً على الخطاب
وكافه ، ولا يُناديه من بُعد ، بل يقول : يا سيدي وبأستاذ أويأ أيها العالم
أو أالحافظ ويُخاطبه بصيغة الجمع نحو : ما تقولون في كذا ، وما رأيكم في كذا ،
وقلت رضي الله عنكم ، وأجزت رضي الله عنكم ، ولا يُسميه في غيبته بأمره
إلا مقروناً بما يُشعر بالتمظيم كقوله : قال الشيخ أو شيخنا أو سيدنا أو شيخ
الإسلام أو حجة الإسلام ونحو ذلك . فإعادة حرمة وهدية في غيبته أو بعد
موته فلا يغفل عن الدعاء له مدة حياته ، ويرد غيبته ويفضّل لها ، فإن عجز
عن ذلك قام وفارق المجلس الذي يُنتاب فيه شيخه ، ويراعي ذريته وأقاربه
بعد موته ، ويتصاعد زيارة قبره والاستغفار له والتزعم عليه والصدقة عنه ،
ويسلك مسلكه ، ويراعي في الدين عاداته ، ويقتدي بحركاته وسكناته في عباداته
وعاداته ، ويتأدّب بأدابه ، ويشكر الشيخ إذا نصحه في أمر تنقصة صدرت منه ،
وعلى فضيلة نبيه عليها وشوهدت منه ، وبعد ذلك من نعم الله عليه من الشيخ باعتناء
الشيخ به ونظيره إليه .

ومنها أن يصبر على هفوة تصدر من شيخه أو جفوة أو سوء خلق ، ولا يصدّه
ذلك عن ملازمته وحسن عقيدته واعتقاده كماله ، ويتأوّل أفعاله التي ظاهرها
مذموم على أحسن تأويل ، فما يعجز عن ذلك إلا قليل التوفيق ، ويبدأ هو عند
جفوة الشيخ بالاعتذار والتوبة والاستغفار ، وينسب المآلح إليه ، ويوقع الخب

عليه ، فإن ذلك أبقى لودّة شيخه ، وأحفظ لقلبه ، وأنفع في الدّنيا والآخرة .
فمن صبر على ذلك التّعليم آل أمره إلى عزّ الدّنيا والآخرة ، ومن لم يصبر بقي
عمره في غاية الجباله . وعن ابن عباس رضي الله عنهما : ذلك طالباً لفززت مطلوباً
وبعضهم :

فأصبر لدائك إن أهدت طبيبه وأصبر لجهلك إن جفوت معلماً
إنّ ألعلم والطبيب كلاهما لا ينصحان إذاهما لم يكرما
قال الشّافعي رضي الله عنه : قيل لسفيان بن عيينة : إن قوماً يأثرونك من
أقطار الأرض تغضب عليهم يوشك أن يذهبوا ويتركوك فقال للقائل : هم حقاً
إذاً إن تركوا ما ينفعهم لسوء خلقي .

ومنها أن لا يدخل على الشّيع في غير المجلس العام بغير إذنه سواء كان
الشّيع وحده أو معه غيره ، فإن استأذن ولم يأذن له أنصرف ، ولا يكرر
الاستئذان ، فإن لم يعلم الشّيع يكرر ثلاثاً أو ثلاث طرقات للباب ، وليكن
طرق الباب خفيفاً بقدر ما يسمع ، وإن أذن وكانوا جماعة تقدّم أفضلهم وأسنهم
للدّخول ثم يسلم الأفضل فالأفضل .

ومنها أن يجتهد على أن يسبق في الحضور إلى المجلس قبل حضور الشّيع
ويحصل نفسه على ذلك وإن انتظره على بابداره ليخرج ويمشي معه إلى المجلس
فهو أولى ، ولا يتأخر بحيث يجعل الشّيع في انتظاره ، فإن فعل ذلك من غير
ضرورة عرض نفسه للذّم . وإذا دخل على الشّيع فليدخل كامل الهيئة فارغ
القلب من الشّواغل ، مشرح الصدر ، صافي الذّهن لا في حال نّاس أو غضب أو
جوع أو عطش ، متطهراً نظيفاً متسوكاً مزيلاً روائحه الكريهة ، ولا يقرأ
على الشّيع عند شغل قلبه وماله ونّامه وجوعه وعطشه واستيفازه وألمه وقائلته
ونحو ذلك مما يمنعه من استيفاء الشّرح ، ومتى دخل على الشّيع في غير المجلس
العام وعنده من يتحدث معه فسكتوا عن الحديث ، أو دخل الشّيع ليصلي
أو يقرأ أو يطالع أو يكتب ولم يبدأه بكلام فليسلم ويخرج سريعاً إلّا أن

بأمره الشيخ بأمسكت ، فإذا مكث فلا يطيل أمسكت خشية أن يدخل في عموم من شغل مشغولاً بالله أدركه المقت في الوقت . وإذا حضر مكان الشيخ فلم يجده أنتظره ولا يفوت على نفسه درسه ، وإن كان نائماً صبر حتى يستيقظ . وروي أن ابن عباس رضي الله عنها كان يجلس في طاب العلم على باب زيد . ابن ثابت وهو نائم فيقال له : ألا توقظه لك ؟ فيقول : لا ، وكذلك كان السلف يفعلون .

ومنها أن لا يطلب من الشيخ وقتاً يقرأ فيه وهو عليه مشق ، أو لم تجر عادته بالإقراء فيه . وإن كان رئيساً ، لما فيه من الترفع والحق على الشيخ والطلبة ، وربما استجى الشيخ منه وأقرأه وعطل غيره بسببه فلا يطلع ، فإن أشار الشيخ عليه بوقت خاص فلا بأس ، وأن يجلس بين يديه متأدباً بسكون وإطراق رأس وخضوع وتواضع وخشوع وجلس الاقتراش أو التورك ، ويحسن هنا الإقفاة المستحب على وجه في الجلوس بين السجدين في الصلاة ، وهو أن يقرش قدميه ويجلس على بطونهما ، ويتعاهد تغطية أقدامه وإرخاء ثيابه . ولا يستند بحجرة الشيخ إلى حائط أو مخدة ، ولا يعطي الشيخ جنبه ولا ظهره ، ولا يجعل يديه ماسكة وراء ظهره ، ولا يضع رجله أو يده أو شيئاً من بدنه أو ثيابه على ثياب الشيخ أو وسادته أو سجادته . قال بعضهم : ومن تعظيم الشيخ أن لا يجلس إلى جانبه ولا على مصلاه ، وإن أمره شيخه بذلك فلا يفعله إلا إذا جزم عليه جزماً تشق عليه مخالفته ، فيمثل أمره ثم يعود إلى ما يقتضيه الأدب . هذا وقد تكلم الناس في أي الأمرين أولى : امثال الأمر ، أو سلوك الأدب . وكان مذهب أبي بكر وعلي رضي الله عنها الثاني ، ومذهب عبد الرحمن بن عوف ومعاذ بن جبل رضي الله عنهما الأول ، وقصصهم مشهورة . قال شيخ الإسلام البدر بن جماعة : والذي يرجح التفصيل ، فكل على قدر مقامه ، فأبو بكر وعلي مقامهما المراجعة في الأمر ، وعبد الرحمن ومعاذ بن جبل مقامهما امثال الأمر لا المراجعة . وأيضاً صاحب الأدب جبره حاصل ، وصاحب

امثال الأمر قد يقصد جبره وإظهار احترامه والاعتناء به .

ومنها أن يلقى الأسمع وهو شهيد لما يلقيه الشيخ ، بحيث لا يجوز له إعادة الكلام ، ولا يلتفت عنه يميناً ولا شمالاً وفوقاً وتحتاً وأماماً ووراء من غير ضرورة ، ولا يضطرب لصيحة يسمعها ، ولا يتكلم بيده إلى وجه الشيخ وصدره ولا يعثر بها ، ولا يضع يده على لحيته أو فمه ، أو يعثر بها في أنفه ، ولا يشبك أصابعه ، ولا يكثر التثخنخ من غير حاجة ، ولا يبصق ولا يمتشط ولا يتنخم ما أمكنه ، وإذا كان كذلك فليأخذها بمندبل ونحوه من فمه ولا يتجشأ ولا يطمط ، ولا يكثر التثاؤب ، وإذا تشاءب سترفاه بعد رده جهده ، وإذا عطس خفض صوته جهده وستر وجهه بمندبل ونحوه ، ويكون ساكناً مطمئناً وقوراً وقرأً وذلك لا يغنى على من له أدنى أدب طبيعي .

ومن تيات ما نحن فيه أنه لا يسارر في مجلس شيعه ولو في مسألة ، ولا يغمز أحداً ، ولا يكثر كلامه بغير ضرورة ، ولا يحكي ما يضحك منه أو ما يتضمن سوء أدب ، ولا يتكلم بما لم يسأله شيعه عنه ، ولا يسأل شيعه ما لم يسأله أولاً ، ولا يضحك من غير عجب دون الشيخ ، فإن غلبه الضحك تبسم بغير صوت ، ولا يتأبأ أحداً في مجلسه ، أو ينم له عن أحد ، أو يوقع بينه وبين أحد بنقل ما يسوءه كاستنقاص به وتكلم فيه ، أو يقول له فلان يود أن لو أقرأ عليه كالحادث له في أمره ، وتركت ذلك لأجلك ، ففاعل ذلك مع كونه أرتكب مكرهاً أو حراماً أو كبيرة مستحق للزجر والإهانة ، وألترد وألا يأنه . وقد جاء عن علي رضي الله عنه أن من حق العالم أن لا تكثر عليه السؤال ، ولا تغنيته في الجواب ، ولا تلج عليه إذا أعرض ، ولا تأخذ بشربه إذا كسل ، ولا تشير إليه يديك ، ولا تنفذه بعينك ولا تغمز بعينك غيره ، ولا تسار في مجلسه ، ولا تطلب زلته ، وإن زل فأقبل معذرتة ، وإن لا تقول : قال فلان خلاف قولك ، وأن تحفظه شاهداً وغائباً ، وأن تغم القوم بالسلام ، وأن تخصه بالتحية ، وأن تجلس بين يديه ، وعليك أن توقره الله تعالى ، وإن كانت له حاجة سبقت

القوم إلى خدمته ، وأن لا تمل من طول صحبتته ، إنما هو كالبخلة تنظر متى يسقط عليك منها منفعة .

ومنها أن يحسن خطابه مع الشيخ ما أمكنه ، ولا يقول له : لم ؟ ولا نسئ ؟ ولا من نقل هذا ؟ ولا أين موضعه ؟ ولا يقل المحفوظ أو المنقول غير هذا وشبه ذلك ، فإن أراد استفادة أصله أو من نقله ، فيراجعه باطفي في مجالس آخر بحسن الأدب ولطف العبارة ، وإذا أصرَّ الشيخ على قول أو دليل ولم يظهر له ، أو أصرَّ الشيخ على خلاف الصواب سهواً ، فلا يغير وجهه أو عينيه أو يشير إلى غيره كأنك لم يقله ، بل يأخذه ببشر ظاهر وإن لم يكن الشيخ مصيباً لطفة أو سهواً أو قصور نظري في تلك الحال ، فإن المصنعة في البشر للأنبيا طيهم السلام .

ليحذر من مفاجأة الشيخ بصورة رد عليه مثل أن يقول له : أنت قلت فيقول : ما قلت ، فواصله إذا فاجأه أو أراد أن يردَّ عليه فيمكن بالطف عبارة ولو في غير ذلك أن اجاس كأن يقول : هل تلمحتم جواباً عن ذلك الإشكال أو على ذلك التعقُّب ؟ . وإذا سبق لسان الشيخ إلى تحريف كلمة أن لا يضحك ولا يستهزئ ولا يبيدها كأنه يتنادر بها عليه ، ولا يهزئ به ولا يشير إليه بل ولا يتأمل مصادره منه ولا يدخله قلبه ، ولا يصني إليه بسمنه ، ولا يعكبه لأحد ، فإن اللسان سباق والإنسان غير معصوم ، وفاعل شيء مما ذكر مع شيخه معرض نفسه للحرمان ، والبلاء والخسران ، مستحق للزجر والتأديب ، والمجر والتأنيب والله أعلم .

ومنها أن لا يسبق الشيخ إلى شرح مسألة أو جواب سؤال منه أو من غيره ، لا سيما إذا كان من غيره وتوقف الشيخ ، ولا يساوقه فيه ، ولا يظهر معرفة به أو إدراكه له قبل الشيخ ، إلا أن يعلم من الشيخ إشارته ذلك منه ، أو عرض الشيخ عليه ذلك ابتداءً ، وأتمسه منه فلا بأس به حينئذ ، ولا يقطع على الشيخ كلامه ولا يسابقه ، وإذا سمع الشيخ يذكر حكماً في مسألة أو فائدة مستترية أو يحكي حكاية أو يشيد شعراً وهو يحفظ ذلك أن يصني إليه إصفاً مستفيد متعاشٍ إليه فرح به كأنه لم يسمعه قط . قال عطاء : إني لأسمع ألهه يث

من الرجل وأنا أعلم به منه فأريه من نفسي أني لا أحسن منه شيئاً . وعنه قال : إن الشاب ليتحدث بحديث فاستمع له كأنني لم أجمعه ، ولقد سمعته قبل أن يولد . فإن سأله الشيخ عند الشروع في ذلك عن حفظه للحديث أو المسألة فلا يجيب بل لا فيه من الكذب ، ولا يجيب بنعم لما فيه من الاستثناء عن الشيخ ، بل يقول : أحب أن أستفيد ، أو عهدي به بعيد ، فإن علم من حال الشيخ أنه يسره ألا يراد امتحاناً لضبطه وحفظه وتحصيله فلا بأس بذلك . ولا ينبغي أن يكرر ما يعلمه ، ولا أستفهام ما يفهمه ، فإنه يضيع الزمان ، وربما أضجر الشيخ . قال الزهري : إعادة الحديث أشد من نقل الصخر . ولا ينبغي أن يقتصر في الإصغاء والفهم ، أو يشغل ذهنه بفكر أو حديث ثم يستعيد الشيخ ما قاله لأن ذلك إساءة أدب ، بل يكون مصغياً للكلامه حاضر الذهن لما يسمعه من أول مرة . وكان بعض المشايخ لا يعيد لمثل هذا إذا استعاده ، ويربوه عقوبة له ، أما إذا لم يسمع كلام الشيخ لبعده أو لم يفهمه مع الإصغاء إليه والإقبال عليه فله أن يسأل الشيخ إعادته أو تفهيمه بعد بيان عذره بسؤال لطيف .

ومنها أن لا يسأل عن شيء في غير موضعه ففاعل ذلك لا يستحق جواباً ، إلا أن يعلم من حال الشيخ أنه لا يكره ذلك ، ويفتقر سؤاله عند طيب نفسه وفراده ، ويطلب في سؤاله ليحسن في جوابه . قال صلى الله عليه وسلم : الاقتصاد في التفقه نصف المعيشة والتودد إلى الناس نصف العقل وحسن السؤال نصف العلم .

ومنها أن لا يستحي من السؤال عما أشكل عليه ، بل يستوضحه أكمل استيضاح ، فن رق وجهه رق علمه ، ومن رق وجهه عند السؤال ، ظهر نقصه عند اجتماع الرجال . وقال ابن شهاب : العلم خزانة ومفتاحه الأسئلة ، وإذا قال له الشيخ : أفهمت ؟ فلا يقل نعم قبل أن يتضح له المقصود من الأسئلة وإيضاحاً جلياً لئلا يكذب ولا يستحي من قوله لم أفهم ، لأن استنباهه يحصل

له مصالح عاجلة وآجلة ، فمن العاجلة : حفظ المسألة وسلامته من الكذب وإظهار فهم ما لم يكن فهمه ، واعتقاد الشيخ اعتناؤه بالعلم ورغبته وكال عقله وورعه ونصحه لنفسه ، ومن الآجلة ثبوت الصواب في قلبه دائماً . وعن الخليل ابن أحمد : منزلة الجبل بين الحياء والألفة .

ومنها أن يكون ذهنه حاضراً مع الشيخ ، فإن أمره بشيء بادر إليه ولم يعاوده فيه ، وإذا ناوله شيئاً تناوله التلميذ باليمين ، وإذا تناول هو شيئاً تناوله باليمين ، وإذا ناول هو شيخه شيئاً ناوله باليمين ، وإن كان ورقة كتبها أو قصة مثلاً نشرها ثم دفعها إليه ، ولا يدفعها مطوية إلا إذا علم أو ظن إقبال الشيخ لذلك ، وإذا أخذ من الشيخ ورقة بادر إلى أخذها منشورة قبل أن يطويها ويتربها ثم يطويها ، وإذا ناول الشيخ كتاباً ناوله بإياه مهبطاً لفتحته من غير احتياج إلى إدارته ، وكذا إن كانت مطالعته في موضع معين يهيمه له ولو بالتقريب ، ولا يحذف إليه الشيء ، ولا يمد يده إلى حاجة إذا كان بعيداً عنها كأن يتكى لجنبه ليأخذ ذلك الشيء ، بل يقوم إليه ولا يزحف له حقاً ، وإذا وضع بين يديه دواة فليضعها مفتوحة ، وإذا ناوله سيكيتاً فلا يصوب إليه رأس نعلها ولا نصابها ، بل يتناولها بإيها عرضاً لأنه إن ناوله نعلها فقله أدب من حيث أنه أشار إليه بنعل السكين ، وإن ناوله نصابها يفضي على يد المناول من أنفثال الحدة إلى أصبعه ، فالأولى العرض ، وليكن الحدة في العرض إلى جهته قابضاً على طرف النصاب مما يلي النعل ليأخذ هو بأول النصاب . وإن ناوله سجادة ليصلي عليها نشرها أولاً ، وأدب أن يفرشها عند قصد ذلك . قال ابن جماعة : وإذا فرشها ثنى مؤخري طرفها الأيسر كمادة الصوفية ، فإن كانت مثنية جعل طرفها إلى يسار المصلي ، وإن كان فيها صورة محراب تعزى به القبلة إن أمكن ، ولا يجلس بحضرة الشيخ على سجادة ، ولا يصلي عليها إذا كان المكان طاهراً ، وإذا قام بادر القوم إلى أخذ السجادة وإلى الأخذ بيده أو عضده إن احتاج ، وإلى تقديم نعله إن لم يشق ذلك على

الشيخ ويحصد بذلك كله التقرب إلى الله تعالى وإلى قلب الشيخ . وقيل : أربعة لا يأتف الشريف منهم وإن كان أميراً : قيامه من مجلسه لأبيه ، وخدمته للعالم الذي يتعلم منه ، والسؤال عما لا يعلم ، وخدمته للضيف .

ومنها أن يقوم بقيام الشيخ ولا يجلس وهو قائم ، ولا يضطجع وهو قائم أو قاعد ، بل ولا يضطجع بحضرته مطلقاً إلا أن يكون وقت نومه ويأذن له ، ويقوم له كلما ورد عليه ولو تكررت زيادة التوقير والأعظام والاحترام ، وقد تقدم أن شيخ الإسلام النووي ألف كتاباً في مسألة القيام .

ومنها إذا مشى مع شيخه ليلاً فليكن أمامه ^(١) ، أو نهاراً فليكن وراءه إلا أن يقتضي الحال خلاف ذلك لرحمة أو غيرها ، وليتبع في ذلك عادة أهل البلد فحقى خالف نسب لقلة الأدب . ومما ينسب لشيخ الإسلام البرهان بن جماعة ما لم نقله : فائدة من عادة الفقهاء المشي خلف الشيخ ، ومن عادة الفقهاء المشي بين يدي الشيخ ، وقد ورد في الحديث أن أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم كانوا يمشون بين يديه ولا يدع أحداً يمشي خلفه ويقول : دَعُوا ظَهْرِي لِلْمَلَائِكَةِ . قلت : ولهذا ترى الدولة يكون رئيسهم وكبيرهم وراء القوم وهذا أصله ، ومن فعل عكس ذلك من الأكاير فمراده أن لا يتشبه بهن هو أكبر منه ولكن قوته فلسفة ، ولا يخفى الفرق بين صدر الصحابة ورئيسهم ، ولا بين من تأخر عنهم خصوصاً في زماننا ، لأن الصحابة ورئيسهم صلى الله عليه وسلم كان كأحدهم لا يتميز من بينهم بزيادة ثوب فاخر ولا فرس مسومة ، ولا تقدم القوم عليه بمسافة ليشتي وحده مما يفعل في زماننا من ذلك من تقدم الفرسان ثم المشاة ثم النساء ، ثم الأفراد ، وهذا عين الجبروت ، فأصله سنة ولكن أقلب ذلك إلى طريق الأبدعة ، اللهم إلا أن يقصد بذلك رهبة العصاة والطغاة وأناديين فلا بأس وهو أعلم بالنيات ، والمطلع على الطويات .

ويتعين تقدم التلميذ على الشيخ ليلاً نهاراً في المواضع المجهولة الحال

(١) أي ليتقدمه بنفسه من غادر يَدَم أو حفرة ونحو ذلك .

كأن لوجل والوجل والحوض والمواضع الخطيرة ، ولا يمشي إلى جازبه إلا لحاجة أو إشارة منه ، ويعرفه بمن يقصده وهو ماش من الأعيان إن لم يعلم به ، ويؤثره بجهة الظل في مشيه في الصيف ، وفي الشتاء بجهة الشمس ، ولا يمشي بين الشيخ وبين من يحدثه الشيخ ، ويتأخر عنها أو يتقدم ولا يتسمع ، فإن أدخله في حديثها فليدخل من الجانب الآخر عن يمينه أو يساره ليكون الشيخ وسطاً ، وإذا مشى مع الشيخ أثنان فليكن الأسن عن يمينه ، وإذا صادف الشيخ في الطريق بداه بالسلام ، ويقصده إن كان بعيداً ولا يناديه ، وإذا رافقه لا يُشير أبداً بالأخذ في طريق حتى يستشيرهُ والله أعلم .

القسم الثالث

في آداب درسه وقراءته وما يعتمد مع شيخه ورفقته حينئذ

فمنها أن يبتدئ أولاً من وفقه الله تعالى بحفظ كتاب الله العزيز حفظاً متيناً فهو أصل العلوم وأهمها ، وكان السلف لا يعلمون الحديث والفقه إلا لمن حفظ القرآن ، وإذا حفظه فليحذر من الاشتغال عنه بغيره من العلوم كالحديث والفقه أشيئاً لا يؤدي إلى نسيان شيء منه أو تعريضه للنسيان ، بل يعتمد دراسته وملازمة ورده منه كل يوم أو أيام أو جمعة دائماً أبداً كما تقدم . قال ابن جماعة : ويعتمد بعد حفظه على إتقان تفسيره وسائر علومه انتهى .

ثم يحفظ في كل فن مختصراً يجمع فيه بين طرفيه ، ويقدم الأهم فالأهم ، ومن أهمها الفقه والنحو والتصريف ، ثم الحديث وعلومه والأصول ثم الباقي على ما تيسر ، ثم يشتغل باستشراح محفوظاته على المشايخ ، وليحذر من الاعتماد على الكتب أبداً ، بل يعتمد من الشيخ في كل فن أكثرهم تحقيقاً فيه وتخصيلاً منه وأحسنهم تعليماً ، فإن أمكن شرح دروسه في كل يوم فعل وإلا

أقتصِرَ عَلَى الْمَمَكِنِ مِنْ دَرَسِينَ وَثَلَاثَةِ ٤ وَإِذَا اعْتَمَدَ شَيْخًا وَكَانَ لَا يَتَأَذَى بِقِرَاءَةِ ذَلِكَ الْفَنِّ عَلَى غَيْرِهِ فَلْيَقْرَأْ عَلَى ثَانٍ وَأَكْثَرَ مَا لَمْ يَتَأَذَرَ ٥ فَإِنْ تَأَذَى اعْتَمَدَ عَلَيْهِ أَقْصَرَ الطَّالِبُ عَلَيْهِ وَرَاعَى قَلْبَهُ فَهُوَ أَقْرَبُ إِلَى انْتِفَاعِهِ ٦ وَلَا يَقْرَأُ فِي كِتَابٍ لَا يَحْتَمِلُهَا عَقْلُهُ وَلَا تَصَوُّرُهُ ٧ وَالْمُطَالَعَةُ فِي التَّصَانِيفِ الْمُنْتَفِرَةِ بِضِعُّ الزَّمَانِ وَيُفَرِّقُ الذَّهْنَ ٨ بَلْ يُعْطِي الْكِتَابَ الَّذِي يَقْرَأُ وَالْفَنَّ الَّذِي يَأْخُذُهُ كَلِمَتُهُ حَتَّى يُثَبِّتَهُ ٩

وَمِنْهَا أَنْ يَعْنِي بِتَصْحِيحِ دَرَسِهِ الَّذِي يَتَحَفَظُهُ قَبْلَ حِفْظِهِ تَصْحِيحًا مُتَقَنًا عَلَى شَيْخِهِ أَوْ عَلَى غَيْرِهِ مِمَّنْ يَكُونُ أَهْلًا لِدَاكِ ١٠ ثُمَّ يَكْرُرُ عَلَيْهِ بَعْدَ حِفْظِهِ تَكَرُّرًا جَيِّدًا ١١ ثُمَّ يَعْنِي لَهُ أَوْقَاتَ الْمَوَاقِفِ لِإِرْسَافِ رَسُوخِهَا تَامًا ١٢ وَلَا يَحْفَظُ أَبْتَدَاءً مِنَ الْكِتَابِ ١٣ لِأَنَّهُ رَجَا يَقَعُ فِي التَّعْرِيفِ وَالتَّصْحِيحِ ١٤ وَيُخَصِّرُ مَعَهُ الدَّوَاءَ وَالسَّكِينِ لِلتَّصْحِيحِ ١٥ وَيَضْطَرُّ ذَلِكَ لُغَةً وَإِعْرَابًا ١٦ وَإِذَا رَدَّ عَلَيْهِ الشَّيْخُ لَفْظَةً وَظَنَ أَوْ عَلِمَ أَنَّ رَدَّهُ خِلَافُ الصَّوَابِ رَاجِعُهُ يَرْفُقُ لِاحْتِمَالِ سَهْوِهِ ١٧ أَوْ فِي مَجْلِسٍ آخَرَ لِاحْتِمَالِ أَنَّ يَكُونُ الصَّوَابُ مَعَ الشَّيْخِ ١٨ وَهَذَا لَا يَفُوتُ عَلَى التَّلْمِيزِ بِخِلَافِ مَا يَفُوتُ كَأَن يَكْتُبَ الشَّيْخُ عَلَى رَقْعَةٍ فَتَوَى عَلَى خِلَافِ الصَّوَابِ ١٩ وَكَوْنِ السَّائِلِ غَرِيبًا أَوْ بَعِيدَ الدَّارِ أَوْ مُشْتَبَعًا تَعْنِي تَنْبِيهِ الشَّيْخِ فِي الْحَالِ بِإِشَارَةٍ أَوْ تَصْرِيحٍ ٢٠ فَإِنْ تَرَكَ ذَلِكَ خِيَانَةً لِلشَّيْخِ ٢١ فَيَجِبُ نَصَحُهُ بِلُطْفٍ ٢٢ وَإِذَا وَقَفَ عَلَى مَكَانٍ فِي الْكِتَابِ الْمَحْفُوظِ مِنْهُ كَتَبَ قِبَالَتَهُ بَلَّغَ الْعُرْضِ أَوْ التَّصْحِيحِ ٢٣ وَيَبْدَأُ بِالْدَّرْسِ الْأَمِّ بِالْأَمِّ مِنَ الْعُلُومِ ٢٤

وَمِنْهَا أَنْ يَذَاكِرَ بِمَحْفُوظَاتِهِ وَيَدِيمَ الْفِكْرَ فِيهَا وَيَعْنِي بِمَا يَحْصُلُ فِيهَا مِنَ الْقَوَائِدِ ٢٥ وَيَقْسِمُ أَوْقَاتَ لَيْلِهِ وَنَهَارِهِ وَيَقْتَنِمُ مَا بَقِيَ مِنْ عَمَلِهِ وَأَجُودَ الْأَوْقَاتِ لِلْحِفْظِ الْأَسْحَارِ ٢٦ وَالْبَحْثِ الْأِبْكَارِ ٢٧ وَالْكِتَابَةِ وَسَطِ النَّهَارِ ٢٨ وَلِلْمُطَالَعَةِ وَالْمَذَاكِرَةِ اللَّيْلِ ٢٩ وَقَالَ الْخَطِيبُ : أَجُودُ أَوْقَاتِ الْحِفْظِ الْأَسْحَارُ ٣٠ ثُمَّ وَسَطُ النَّهَارِ ٣١ ثُمَّ الْغَدَاةُ ٣٢ وَحِفْظُ اللَّيْلِ أَنْفَعُ مِنْ حِفْظِ النَّهَارِ ٣٣ وَوَقْتُ الْجُرُوعِ أَنْفَعُ مِنْ وَقْتِ الشُّبُعِ ٣٤ وَأَجُودُ أَمَا كُنْ الْحِفْظُ الْغَرَفِ وَكُلُّ مَوْضِعٍ يَمِيدُ عَنِ الْمَلِكِيَّاتِ ٣٥ قَالَ : وَلَيْسَ بِمَحْمُودٍ

الحفظ بمحضرة الثبات والخضرة والأنهار وفوارع الطرق وضجيج الأصوات ، لأنها تمتع من خلوة القلب غالباً .

ومنها أن يبكر بدرسه ظهر بُورِكَ لِأَمَتِي فِي بُكُورِهَا ، وظهر اغدوا فِي طَلَبِ الْعِلْمِ فَإِنِّي سَأَتُ رَبِّي أَنْ يَبَارِكَ لِأَمَتِي فِي بُكُورِهَا . ويجعل ذلك يوم الخميس رواه الطبراني بسند ضعيف . وفي رواية : بُورِكَ لِأَمَتِي فِي بُكُورِهَا يَوْمَ سَبْتِهَا وَخَمِيسِهَا . وجاء في الخبر أنه صلى الله عليه وسلم قال : أَطْلُبُوا الْعِلْمَ يَوْمَ الْأَتْنَيْنِ فَإِنَّهُ يَسْرُ لَطَالِبِيهِ . وروى بعضهم في يوم الأربعاء خبر مأمون شقيقه بُدَيْي يَوْمَ الْأَرْبَعَاءِ إِلَّا وَقَدْ تَمَّ . وقيل عن أبي حنيفة رضي الله عنه أنه كان يوقف بداية الاشتغال على يوم الأربعاء . ورأيت كثيراً من مشايخنا يتحرون الأبداء يوم الأحد . فينبغي مزيد الاعتناء بهذه الأيام وهذه الأوقات إلا أن تجري عادة الشيخ بغير ما ذكر ، فلا يمتنع عليه . ومنها أن يبكر بسماع الحديث ولا يهمل الاشتغال به وبعلمه ، والنظر في إسناده ورجاله ومعانيه وأحكامه وفوائده ولغته وتواريخه ، ويعتني أولاً بصححي البخاري ومسلم ، ثم بقية الكتب الأعلام الأصول المتمددة في هذا الشأن كموطأ مالك وسنن أبي داود والسنن وأبن ماجه وجامع الترمذي ومسنند الشافعي ، ويعتني بالدراية عن الرواية . قال الشافعي رضي الله عنه : من نظر الحديث قويت حجته ، ولأن الدراية هي المقصود بنقل الحديث وتبليغه . ومنها أن يعتني برواية كتبه التي قرأها أو طالعها لاسيما محفوظاته ، فإن الأسانيد أنساب الكتب ، وأن يحترس على كلمة يحفظها من شيخه أو شعر يشده أو يشبه أو مؤلف يؤلفه ليروي ذلك عنه ، ويجتهد على روايات الأمور المهمة كألفقه والفوائد النفيسة والمسائل الرقيقة والفروع الفرعية وحل المشكلات والفروق في الأحكام المتشابهات من جميع الأنواع وعلق ذلك بالكتابة . قال صلى الله عليه وسلم : قِيدُوا الْعِلْمَ ، قلت : وما قييده ؟ قال : كِتَابَتُهُ . وكان رجل من الأنصار يجلس إلى النبي صلى الله عليه وسلم فيسمع

منه الحديث فيعجبه ولا يحفظه ، فشكى ذلك إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال
 صلى الله عليه وسلم : اسْتَعِينَ بِمَعِينِكَ وَأَوْمَأَ بِيَدِهِ أَيَّ خُطٍّ . وعن عمر رضي
 الله عنه قال : قِيدُوا الْعِلْمَ بِالْكِتَابِ . وعن معاوية بن قره قال : كان يقال
 من لم يكتب علمه لم يعد علمه علماً . وروي عن الحسن بن علي رضي الله عنهما
 أنه دعا بنيهِ وبني أخيه فقال : إِنَّكُمْ صِفَارُ قَوْمٍ وَيُوشِكُ أَنْ تَكُونُوا كِبَارُ قَوْمٍ
 آخَرِينَ فَتَعْلَمُوا الْعِلْمَ ، فمن لم يستطع منكم أن يحفظه فليكتبه وليضعه في بيته .
 وينبغي بل يتعين أن تكون همته في طلب العلم عالية ، فلا يكتفي بقبيل
 العلم مع إمكان كثيره ، ولا يفتن من إرث الأنبياء يسيره ، ولا يؤخر تحصيل
 فائده وتمكن منها ، ولا يشغله الآمل والتسويق عنها ، فإن للآخر آفات ،
 ولأنه إذا حصلها في الزمان الحاضر نفعته في الزمان الآت ، ويقتن وقت
 الفراغ والنشاط ، ويجهتد في الاستنتاج والاستنباط ، قبل عوارض البطالة ،
 وموانع الرئاسة والملالة ، وليحذر كل العذر من نظر نفسه بعين الكمال ،
 والاستثناء عن المشايخ فإن ذلك من فعل الجبال ، ويلزم حلقة شيخه
 في التدريس والأقرا ، فإنه لا يزيده التحصيل إلا خيرا ، كما قال علي رضي
 الله عنه وقد سلف : ولا تشيع من طول صحبته فإنما هو كالنخلة تنتظر متى
 يسقط عليك منها منعة ، ولا يقتصر على مباح درسه فقط فإن ذلك من
 قصور المهمة ، بل يعني بسائر الدروس شرحاً وتعليقاً ونقلاً إن أحتمل ذهنه
 حتى كأن كل درس منها له .

وأما دروس التقسيم فشانها كدرس واحد فمن لم يطيق ضبطها لا يصلح
 لدخوله فيها . وإذا حضر مجلس الشيخ فيسلم على الحاضرين بصوت يسميهم
 ويخص الشيخ بمزيد تحية ، وكذا يُسلم إذا أنصرف . قال ابن جماعة : وعد
 بعضهم خلق العلم في حال أخذ العلم منه من المواضع التي لا يُسلم فيها ، وهذا
 عليه العمل لكن مجله في شخص واحد مشتغل بحفظ درسه . وإذا سلم
 فلا يتخطى رقاب الحاضرين إلى قرب الشيخ إن لم تكن منزلته ، بل يجلس

حيث أنه انتهى به المجلس كما ورد في الحديث . فإن قدمه الشيخ والحاضرون فليستقدم لأنفتاح الحاضرين بهذا كرتة مع الشيخ أو لكبر سنه أو إصلاح .

ومنها أن يحرس على قربه من الشيخ ليفهم منه بلا مشقة بشرط أن لا يرتفع على الفضل منه ، ولا يؤثر بقربه من الشيخ إلا من هو أولى منه ، ولا يقرب من ينتسب فيه إلى قلة أدب ، وإذا سبق التلميذ إلى مكان في مجلس الدرس والفق كان أحق به ، فليس لغيره أن يقيمه منه ، ولا يبطل حقه بأقطاعه يوماً أو يومين مثلاً لضرورة إذا حضر ، والكلام فيه كالكلام في محترف إذا ألف مكاناً من شارع ، والسألة مشروحة في محلها من كتب الفقه . وأعلم أنه إذا كان الشيخ في صدر المكان لأفضل الجماعة أحق بما على يمينه ثم شماله ، وقد جرت العادة في مجالس التدريس يجلس المتميزين قبالة وجه الدرس والبلجّلين من معيد وزائر عن يمينه ويساره . وينبغي أن يتأدب مع رفقة وحاضري مجلس شيخه ، فإن تأدبه معهم تأدب مع الشيخ واحترام له ، ولا يقيم أحداً من مجلسه ولا يزاحمه ولا يقبل من يؤثره بمجلسه : عن ابن عمر رضي الله عنهما قال : نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يقام الرجل من مجلسه ويجلس فيه آخر ، ولكن نفسحوا وتوسعوا . وكان ابن عمر رضي الله عنهما إذا قام له الرجل من مجلسه لم يقعد فيه ، ولا يجلس وسط الحلقة ولا قدام أحد بلا ضرورة . وينبغي أن يكون حراماً شديداً لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم لمن من جلس وسط الحلقة .

ومنها أن لا يجلس بين أخوين أو آب وابن أو قريبين أو متصاحبين إلا بأمرهما معاً . قال ابن عمر رضي الله عنهما : نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يجلس الرجل بين الرجلين إلا بإذنهما ، وإذا جاء قادم أن يرحبوا له ويوسعوا له ويتفحسوا لأجله ويكرموا بما يكرّم به مثله ، ولا يخرج عن بنية الحلقة بتقدم أو تأخر ، ولا يتكلم أثناء درس غيره أو درسه بما لا يتعلق به أو يقطع عليه بحثه ، ولا يشارك أحد من الجماعة أحداً في حديثه . قال بعض الحكماء :

من الأدب أن لا يشارك الرجل في حديثه وإن كان أعلم به منه ، وأنشد الخطيب في هذا المثل :

ولا تشارك في الحديث أهله وإن عرفت فرعه وأصله

ومنها إذا أساء بعض الطلبة أدباً على غيره لم ينتهره غير الشيخ إلا بإشارته ، وإن أساء أحد أدباً على الشيخ تعين على الجماعة انتهازه وورده وألا تنصار للشيخ بقدر الإمكان وفاء لحقه ، وإذا أراد القراءة على الشيخ يراعي نوبته تقديمًا وتأخيرًا . روي أن أنصارياً جاء إلى النبي صلى الله عليه وسلم يسأله وجاء رجل من ثقيف فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : يا أنخا ثقيفي إن الأنصار يقدسون قبلك بالمسألة فأجس كبحاً نبداً بحاجة الأنصارني قبل حاجتك . ولا يؤثر بنوبته غيره ، فإن الإيثار بالقرب مكروه . قال الخطيب : يستحب للسابق أن يقدم على نفسه من كان غريباً لتأكده حرمة ، وكذلك إذا كان للمتعلم حاجة ضرورية وطعما المتقدم يستحب له تقديمه عليه ، وتحصل الثوبة بتقديم الحضور ، ولا يسقط حقه بذهابه إلى ما يضطر إليه من قضاء حاجة وتجهيد وضوء إذا عاد بعده ، وإذا تساوى وتنازعا أقرع بينهما ، ومعيد المدرسة إذا شُرط عليه إقراء أهلها فيها في وقت ، فلا يقدم عليهم الغرباء بغير إذنهم ، ويكون جلوسه بأدب مع شيخه ، ويحمل كتابه بنفسه ولا يضعه حال القراءة مفتوحاً ، بل يحمله بنفسه يديه ، ويقرأ منه بعد الاستعاذة والتسليمة والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم وآله وصحبه ، ثم يدعو للشيخ ولوالديه ومشايخه وللعلماء ولنفسه ولسائر المسلمين ، وكذلك يفعل كلما شرع في قراءة درس أو مطالعة أو مقابلة في حضور الشيخ أو في غيبته ، ويترجم على صاحب الكتاب عند قراءته ، وإذا فرغ من الدرس دعا للشيخ أيضاً ، فإن ترك الطالب الاستفتاح بما ذكرناه جهلاً أو نسياناً ذكره الشيخ أو علمه إياه ، فإنه من أهم الآداب . وقد ورد الحديث الحسن في ابتداء الأمور المهمة باسم الله وبمحمد .

ومنها أن يذكر من يرافقه من مواظبي مجلس الشيخ بما وقع فيه من الآداب والفوائد والضوابط والقواعد وغير ذلك ، ويعيدوا كلام الشيخ فيما بينهم ، ويذنبني الأبرار بها بعد القيام من المجلس قبل تفرق الأذهان وتشتت الخواطر . قال بعض الحكماء : من أكثر المذاكرة بالعلم لم ينس ما علمه ، وقال الشاعر :

إذا لم يذكر ذو العلوم بعلمه ولم يستفد علماً نسي ما تعلماً

فكم جامع للكتب في كل مذهب يزيد مع الأيام في جمعه عظمى

وأجود الأوقات للمذاكرة الليل كما قال بعضهم . وكان جماعة يتدثرون من النساء فرجاً لم يقوموا حتى يسمعون أذان الصبح ، فإن لم يجد الطالب من يذكره ذكر نفسه بنفسه ليعلق ذلك بخاطره إذا كرهه ، فإن تكرر المعنى على القلب كتكرار اللفظ على اللسان ، فإذا امثل ذلك وتكاملت أهليته ، واشتهرت فضيلته أشتغل بالتصنيف ، والجمع والتصرف ، لاكتسابه من النهاية حلة الشرف .

فضل

في التصنيف

ينبغي لمن كملت أهليته ، وتمت فضيلته أن يعتني بالتصنيف ، ويعيد في الجمع والتأليف ، تحقيقاً لمسأله ، مثبتاً لقوله واستنباطه ، متحريراً لإيضاح العبارة وإيجازها ، ولا يوضح إيضاحاً ينتهي إلى الركة ، ولا يوجز إيجازاً ينتهي إلى الحق والاستفلاق ، ولا يطول تطويلاً يؤدي إلى الملالة ، ويحجب الأدلة الضعيفة ، والتعليقات الزاهية ، وبين المشكلات ، ويحجب عن التعقبات ويفك المضلات ، ويستوعب معظم أحكام ذلك الفن ، ويستعمل القواعد والنوادر ، فيذلك يظهر له حقائق العلم ودقائقه . ويثبت عنده العلم ويرسخ إن أكثر التفتيش والمطالعة ، والتنقيب والمراجعة ، والاختلاف من كلام الأئمة ومُتَفِقِهِ وواضحه ومُسْكَله وصححه وضميغه وراجحه ، إلى غير ذلك ، من سلوك هذه المسالك ، فذلك يتصف المحقق بصفة المجتهدين ، ويرتفع عن

درجة الجمود والتقليد وبخطر في سلك الأئمة المحققين . قال الخطيب
 الأغدادي : التصنيف يُثبت الحفظ ، ويذكي القلب ، ويجيد البيان ، ويكسب
 جميل الذكر ، وسزيل الأجر . ولا يشرع في تصنيف ما لم يتأهل له فإن
 ذلك يضره في دينه وعلمه وعرضه . وليحذر من إخراج تصنيفه من يده
 إلا بعد تهذيبه وترداد نظره فيه . وينبغي أن يكون أعتناؤه من التصنيف بما
 لم يسبق إليه أكثر . والمراد أن لا يكون هناك مصنف يفني عن مصنفه في جميع
 أساليبه ، فإن أخفى عن بعضها فليصنف من جنسه ما يزيد زيادات يختلف
 بها مع ضم ما فاتته من الأساليب ، وليكن تصنيفه فيما يتم الانتفاع به ويكثر
 الاحتياج إليه ، وليعتن بعلم المذهب فإنه من أعظم الأنواع نفعاً ، وبه يتسأط
 المتمكن على معظم من باقي العلوم . قال صاحب الأحوذى : ولا ينبغي لمصنف
 يتصدى إلى تصنيف أن يعدل إلى غير صنفين : إما أن يخترع معنى ، أو يتدع
 وضعا ومبني ، وما سوى هذين الوجهين فهو تسويد للورق ، والتحلي بحيلة السرق .
 وهذا لا ينافي ما ذكره بعضهم من أن رُتب التأليف سبعة : استخراج ما لم
 يسبق إلى استخراجها ، ونقص في الوضع يتم نقصه ، وخطأ يصحح الحكم فيه ،
 ومستغلق بإجفاف الاختصار يشرح أو يتمم بما يوضح استغلقه ، وطويل
 يُبدد الذهن طوله يختصر من غير إغلاق ولا حذف لما يخل حذفه بفرض
 المصنف الأول ، ومتفرق يجمع أشات تبهذه على أسلوب صحيح قريب ،
 ومتنور غير مرتب يرتب ترتيباً يشهد صحيح النظر أنه أولى في تقريب العلم للمتعلمين
 من الذي تقدم في حسن وضعه وترتيبه وتبويبه ، فهذا كما لشرح لما ذكره
 صاحب الأحوذى والله أعلم . قال العلامة الشيخ بدر الدين بن جماعة : ومن
 الناس من ينكر التصنيف والتأليف في هذا الزمان على من ظهرت أهليته ولا
 وجه لإنكاره إلا التناقص ، وإلا فمن تصرف في ورقه ومداده بكتابة ما شاء من
 أشعار وحكايات مباحة أو غير ذلك لا ينكر عليه ، فلم إذا تصرف بتسويد ما ينتفع
 به من علوم الشريعة ينكر ويستنجن ؟ أما من لا يتأهل لذلك فلا ينكر عليه متجه .

ومما نقل عن فعل الأئمة من آداب التصنيف أنه كان الزني إذا فرغ من مسألة من المختصر صلى ركعتين . وكان أبو إسحاق الشيرازي شيخ أبي الفداء بن عقيل لا يخرج إلى فقير إلا إذا أحضر النية ، ولا يتكلم في مسألة إلا إذا قدم الاستعانة بالله تعالى ، ولا صنف مسألة إلا بعد أن صلى ركعات . وما روي عن الشيخ أبي إسحاق أيضاً أنه قال لبعض من يخدمه : جعلت على نفسي أنني كلما صنفت مسألة في المذهب أو المذهب قرأت مائة مرة . (قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ) ثم سألت الله أن يبعد يركتها على تلك المسألة ورغبته إليه في الارتفاع بها . وكان الشيخ أبو إسحاق يصلي ركعتين عند فراغ كل فصل من المذهب . وكان ابن الأرياني من كبار أئمتنا ما يعلق شيئاً من المذهب إلا على طهارة . وكان الإمام محمد ابن أبي عمير البخاري لا يضع حديثاً في كتاب الصحيح إلا أخذ وصلى ركعتين . وقد جرت عادة أئمتنا بعقد مجالس أو عمل وليمة عند ختم كتاب معتبر يؤلفونه أو يحفظونه ، وأصل ذلك أن عمر بن الخطّاب رضي الله عنه تعلم البقرة في بضع عشرة سنة . وفي رواية : أنثني عشرة سنة ، فلما ختمها نحر جزوراً شكرًا لله تعالى . وقد اتفق ذلك للشيخ الإسلام ضياء الدين عبد الملك إمام الحرمين عند ختم كتابه الحفيل الجليل المسمى بنهاية المطلب ، فإنه عقد مجلساً لثمنه حضره الأئمة والكبار ، وختم الكتاب على رأس الأملاء والأستلاء وتجمع الحاضرون ، لذلك وضع وليمة لحاضري مجلسه ، حكاية جماعة منهم ابن السبكي في طبقاته . والمأفرغ شيخ الإسلام ابن حجر شرحه على البخاري المسمى بفتح الباري عمل وليمة حافلة بالمكان الذي بناه المؤيد خارج القاهرة بين كوم الزيش ومنية الشيرج ، ويسمى بالناج والسبع وجوه في يوم السبت ٨ شعبان سنة ٨٤٢ ، وكان المصروف في الوليمة على ذلك نحو خمسمائة دينار . سئل الإمام أبو عبد الله التليحسالي عن كثرة تصانيف هذه الأئمة وأشتغالها بالتصنيف فقال : هذا من فوائد تحريم الخمر عليها وهو قول بديع ومما يلحق بذلك ختم إقراء الكتب أيضاً وهي سنة كثير من العلماء . اعتبر بن الورعين وفي ذلك مصالح وحكم لطيفة تنوف عن الحصر والضبط والله يعلم المفسد من المصلح .

الباب السابع

في أرباب المفتي ، والفنرى ، والمستفتي ، وفي أرباب أنواع

ولنقدم على آلمة صود مقدمة فنقول : اعلم أنَّ الافتاء عظيم الخطر ، كبير الموقع ،
كثير الفضل ، لأنَّ المفتي وارث الأنبياء ، وقائم بفرض الكفاية ، لكنه
معرض للخطأ والخطر ، ولهذا قالوا : المفتي موقع عن الله ، وقد ورد في آدابه والتوقف فيه
والتحذير منه من الآيات والأخبار والآثار أشياء كثيرة نورد هنا جملة من عيونها .
قال الله تعالى : (يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ) الآية . وقال
تعالى : (يُوسِفُ أَيُّهَا الصِّدِّيقُ أَفْتَيْنَا فِي سَبْعِ بَقَرَاتٍ مِمَّا) الآية . وقال
في التحذير : (وَلَا تَقُولُوا لِمَا تَصِفُ السِّتْرُكُمْ الْكُذِبَ هَذَا حَلَالٌ وَهَذَا
حَرَامٌ) الآية . إلى غير ذلك من الآيات . وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم :
إِنَّ اللَّهَ لَا يَقْبِضُ الْعِلْمَ أَنْزَاعًا يَنْزِعُهُ مِنَ النَّاسِ وَلَكِنْ يَقْبِضُهُ بِقَبْضِ الْعُلَمَاءِ
سَتَى إِذَا لَمْ يَبْقَ عَالِمٌ اتَّخَذَ النَّاسُ رُؤُوسًا جَهْلًا فَسُئِلُوا فَأَفْتَوْا بِغَيْرِ عِلْمٍ
فَضَلُّوا وَأَضَلُّوا . وقال صلى الله عليه وسلم : مَنْ أَفْتِيَ يَفْتِيَ مِنْ غَيْرِ ثَبَتَ وَفِي
لَفْظٍ يَغْيِرُ عِلْمَهُ فَإِنَّمَا إِيْمُهُ عَلَى مَنْ أَفْتَاهُ . وقال صلى الله عليه وسلم : أُجْرُكُمْ
عَلَى الْفَتْيَا أُجْرُكُمْ عَلَى النَّارِ . وقال صلى الله عليه وسلم : أَشَدُّ النَّاسِ عَذَابًا
يَوْمَ الْقِيَامَةِ رَجُلٌ قَتَلَ نَبِيًّا أَوْ قَتَلَهُ نَبِيٌّ وَرَجُلٌ يُضِلُّ النَّاسَ يَغْيِرُ عَلَيْهِ أَوْ
مُصَوِّرٌ يَصَوِّرُ التَّمَائِيلَ . وعن عبد الرحمن بن أبي ليلى قال : أدركت عشرين
ومائة من الأنصار من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يُسْأَلُ أَحَدُهُمْ عَنْ

المسألة فيردها هذا إلى هذا وهذا إلى هذا حتى ترجع إلى الأول . وقال الأبرار : لقد رأيت ثلاثمائة من أهل بدر ما فيهم من أحد إلا وهو يحب أن يكفيه صاحبه الفتيا . وعن ابن عباس رضي الله عنهما : من أفتى الناس في كل ما يسألونه فهو مجنون . وعن أبي حصين الثابري رضي الله عنه قال : إن أحدكم ليفتي في المسألة ولو وردت على عمر بن الخطاب لجمع لها أهل بدر^(١) . وعن محمد بن المنكدر أن العالم بين الله وبين خلقه ، فلينظر كيف يدخل بينهم . وعن ربيعة قال : قال أبو خلد : يا ربيعة أراك تفتي الناس ، فإذا جاءك الرجل يسألك فلا يكن همك أن تخرجه مما وقع فيه ، ولكن همك أن تتخلص مما يسألك عنه . وعن عطاء بن السائب التاهي : أدركت أقواما يسأل أحدهم عن الشيء فيتكلم وإنه ليرعد . وعن عكرمة قال : قال ابن عباس رضي الله عنهما : أنطلق فأفت الناس وأنا لك عون ، فمن جاءك يسألك عما يعنيه فأفته ، ومن سأل عما لا يعنيه فلا تفتنه فإنك تطرح عن نفسك ثلثي مؤنة الناس . وعن ابن عمر رضي الله عنهما أن رجلا سأل عن شيء فقال له : لا تسأل عما لم يكن فأني سمعت عمر بن الخطاب رضي الله عنه يعلن من سأل عما لم يكن . وعن معاوية قال : نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الأغواط . وعن توبان مرفوعا : سَيَكُونُ أَقْوَامٌ مِنْ أُمَّتِي يَتَمَاطُونَ فُتْحًا وَهُمْ غُضَلُ الْمَسَائِلِ أُولَئِكَ شِرَارُ أُمَّتِي . وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يكره المسائل ويعيبها . وعن ابن مسعود عسى رجل أن يقول : إن الله أمر بكذا ونهى عن كذا فيقول الله له : كذبت . وعن يحيى بن سعيد قال : كان ابن المسيب لا يفتي فتيا إلا قال : اللهم صل على

(١) أقول : قوله لجمع لها أهل بدر معناه والله أعلم زيادة عن الجمعية أن أهل بدر قال في حقهم صلى الله عليه وسلم : وما يدريك أن الله اطاع على أهل بدر فقال : اعملوا ما شئتم فقد غفرت لكم ، إن أهل بدر وإن أخطأوا في الفتوى فهم مغفور لهم بخلاف من يتأخر عن زمان أهل بدر وفتواه غير عارف بها جمع بل يستقل بها وحده مع البضاعة المزجاة .

وسلم مني . وقال الشافعي : ما رأيت أحداً جمع الله فيه من آلة الفتيا ما جمع في ابن عيينة ، وما رأيت أسكت منه على الفتيا . وعن مالك أنه ربما كان يسأل عن خمسين مسألة فلا يجيب في واحدة منها ، وكان يقول : من أجاب في مسألة فينبغي قبل الجواب أن يمرّ بنفسه على الجنة والنار وكيف خلاصه ثم يجيب . وسئل عن مسألة فقال : لا أدري فقل : مسألة خفيفة سهلة فغضب وقال : ليس من العلم خفيف ، أما سمعت قول الله تعالى : (إِنَّا سَنُلْقِي عَلَيْكَ قَوْلًا ثَقِيلًا) . فأعلم كله ثقیل . وسئل الإمام مالك عن ثمان وأربعين مسألة فقال في اثنين وثلاثين منها : لا أدري . وسئل الإمام أبو حنيفة رضي الله عنه عن تسع مسائل فقال فيها : لا أدري ! وهي : ما الدهر فيما إذا حلف لا يكلم فلاناً الدهر ، ومحل أطفال المشركين ، ووقت الختان ، وإذا بال الخنثى من الفرجين ، والملائكة أفضل أم الأنبياء ؟ ومتى يصيد الكلب معلماً ؟ وسور الحمار ؟ ومتى يطيب لحم الجلالة ؟ وهل يجوز نقش جدار المسجد من غلة الأرفف ؟ وعنه رضي الله عنه : لولا الفرق من الله تعالى أن يضيع العلم ما أفتيت ، يكون لهم الهتاء وعليّ الوزر . وعن القاسم بن محمد بن أبي بكر رضي الله عنهم أنه سئل عن شيء فقال : لا أحسنه فقال السائل : إني جئت إليك لا أعرف غيرك فقال القاسم : لا تنظر إلى طول لحيتي وكثرة الناس حولي ، والله ما أحسنه . فقال شيخ من قريش جالس إلى جنبه : يا أبا عبد الله ما رأيتك في مجلس أنبل منك اليوم ، فقال القاسم : والله لأن يقطع لساني أحب إليّ أن أتكلم بما لا أعلم لي به . وعن الحسن بن محمد بن شرف شاه الأسترباذي صاحب المقدمة في النحو وشروحها الثلاثة التي أشهرها المتوسط أنه كان مدرساً بمدرسة بماردين تسمى مدرسة الشهيد ، فدخلت عليه يوماً امرأة فسألته عن أشياء مشككة في الحيز فمجز عن الأجواب فقالت له : أنت عذبتك واصله إلى وسطك ، وتعجز عن جواب امرأة ؟ فقال لها : يا خالة لو علمت كل مسألة يسأل عنها لوصلت عذبتني إلى قرن الثور ، وأقوالهم في هذا كثيرة ، وقد أسلفنا منها نبذة في آداب المعلم . قال

الصَّيْمَرِي وَالْخَطِيبُ: كُلٌّ مِنْ حَرَصَ عَلَى الْفُتْيَا وَسَابَقَ إِلَيْهَا وَثَابَرَ عَلَيْهَا قُلَّ تَوْفِيقُهُ
وَأَضْطَرَبَ فِي أُمُورِهِ ، وَإِذَا كَانَتْ كَارِهًا لِدَلَالِكَ وَأَحَالَ الْأَمْرَ فِيهِ عَلَى غَيْرِهِ
كَانَتْ الْمَعُونَةُ لَهُ مِنْ اللَّهِ تَعَالَى أَكْثَرَ ، وَالصَّلَاحُ فِي جَوَابِهِ أَغْلَبَ وَاسْتَدَلَّ بِقَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي الْحَدِيثِ الصَّحِيحِ : لَا تَسْأَلِ الْأِمَارَةَ فَإِنَّكَ إِنْ أُعْطِيَتْهَا عَنْ
مَسْأَلَةٍ وَكِلْتَا إِلَيْهَا وَإِنْ أُعْطِيَتْهَا عَنْ غَيْرِ مَسْأَلَةٍ أَعْنَتْ عَلَيْهَا .

النوع الأول

في الأمور المتبعة في كل مُتَيٍّ ، وفي تقسيم المفتين ، وما أنفرد به كل واحد
من الأحكام . وفيه فصلان .

الفصل الأول

في الأمور المتبعة في كل مُتَيٍّ

اعلم أن شرط المفتي كونه مسلماً مكلفاً عدلاً ثقةً مأموماً متزهياً عن أسباب الفسق
وخوارم البروءة ، فقيه النفس ، سليم الذهن ، رصين الفكر ، صحيح التصرف
وَالْأَسْتِنْبَاطُ ، قَوِيَّ الضَّبْطِ مَتِيقِظاً ، سَوَاءً فِيهِ الْحُرُّ وَالْعَبْدُ ، وَالْمَرْأَةُ وَالْأَعْمَى
وَالْأَخْرَسُ إِذَا كَتَبَ أَوْ فَهَمَّتْ إِشَارَتُهُ . قَالَ أَبُو عَمْرٍو : وَيَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ
كَارِإِي فِي أَنَّهُ لَا يُؤَيَّرُ فِيهِ قَرَابَةُ وَعَدَاوَةٌ ، وَجَرَتْ تَقَعٌ وَدَفْعٌ ضَرٌّ ، لِأَنَّ
الْمُفْتِيَ فِي حَكْمٍ يُخَوِّرُ عَنِ الشَّرْعِ بِمَا لَا اخْتِصَاصَ لَهُ بِشَخْصٍ فَكَانَ كَارِإِي
لَا كَالشَّاهِدِ ، وَفَتْوَاهُ لَا يَرْتَبِطُ بِهَا إِلْزَامٌ بِخِلَافِ الْقَاضِي .

وَذَكَرَ صَاحِبُ الْحَاوِي أَنَّ الْمُفْتِيَ إِذَا تَابَذَ فِي فِتْوَاهُ شَخْصاً مَعِيَّناً صَارَ خَصْماً
مَعَانِداً ، فَتَرَدُّ فِتْوَاهُ عَلَى مَنْ عَادَاهُ كَمَا تَرَدُّ شَهَادَتُهُ . وَاتَّفَقُوا عَلَى أَنَّ الْفَاسِقَ لَا تَصِحُّ

فتواه . ونقل الخطيب فيه الإجماع . نعم يجب عليه أن يعمل لنفسه بأجهاده ،
وأنما المستور الظاهر العدالة ولم تخبر عدالته باطناً ، ففيه وجهان كالوجهين
في صحة التكاح بحضور المستورين والأصح الجواز . قال الصيمري والخطيب :
وتصح فتاوى أهل الأهواء . والخوارج ومن لا تكفره بدعته ولا نفسه ، واستثنى
الخطيب الشراة والرافضة الذين يسبون السلف . والقاضي كغيره في جواز الفتيان
بلا كراهة على الصحيح . وقيل : تكره في مسائل الأحكام . ونقل عن شريح
أنه قال : أنا أقضي ولا أفني . قالوا : وينبغي أن يكون المفتي ظاهراً الورع
مشهوراً بالديانة الظاهرة ، والصيانة الباهرة .

فصرح قال الخطيب : ينبغي للإمام أن يتصفح أحوال المفتين ، فمن صلح
أقره ، وإلا منعه وأمره أن لا يعود ، وتواعده بالعقوبة على العود ، وطريق الإمام
إلى معرفة من يصلح للفتوى أن يسأل علماء وقته ، ويعتمد أخبار الموثوق بهم ،
ثم روى بإسناده عن مالك رحمه الله قال : ما أفنت حتى شهد لي سبعون أفي
أهل لذلك ؟ وفي رواية : ما أفنت حتى سألت من هو أعلم مني هل يراني
موضعاً لذلك ؟ وقال أيضاً : لا ينبغي لرجل أن يرى نفسه أهلاً لشيء حتى يسأل
من هو أعلم منه ، وما أفنت حتى سألت ربيعة ويحيى بن سعيد فأمراني بذلك .
ولو نهاني أنتهيت .

الفصل الثاني

في تقسيم المفتين

قال أبو عمرو: المفتون قسان: مستقل وغيره ، فالمستقل شرطه مع ما ذكرناه ان يكون قياً بمعرفة أدلة الأحكام الشرعية من الكتاب والسنة والإجماع والقياس وما التحق بها على التفصيل ، وقد فصلت في كتب الفقه فتيسرت والله الحمد ، وأن يكون عالماً بما يشترط في الأدلة ووجوه دلالتها وبكيفية اقتباس الأحكام منها ، وهذا يستناد من أصول الفقه ، عارفاً من علوم القرآن وألحديث والناسخ والمنسوخ والنحو والتصريف واللغة ، وأختلاف العلماء وتفاهمهم بالقدر الذي يتمكن معه من الوفاء بشروط الأدلة والاقتباس منها ، ذا ذريرة وأرتياض في استعمال ذلك ، عالماً بالفقه ضابطاً لأهات مسائله وتقاربه حافظاً لها . فدن جمع هذه الأوصاف فهو المفتي المطلق المستقل الذي يتأدى به فرض الكفاية لأنه مستقل بالأدلة بغير تقليد وتقييد بمذهب أحد . قال ابن الصلاح : وما شرطنا من حفظه لمسائل الفقه لم يشترط في شيء من الكتب المشهورة لكونه ليس شرطاً لمنصب الاجتهاد ، لأن الفقه ثمرته وهي تتأخر عنه ، وشرط الشيء لا يتأخر عنه . ثم لا يشترط أن يكون جميع الأحكام على ذهنه ، بل يكفي كونه حافظاً للمعظم متمكناً من إدراك الباقي على قرب لما مر عن مالك وغيره .

تنبيه : هل يشترط في المفتي أن يعرف من الحساب ما يصحح به المسائل الحسابية الفقهية ؟ فيه خلاف والأصح اشتراطه .

تنبيه آخر : إنما يشترط اجتماع العلوم المذكورة فيما مر في مفت مطلق في جميع أبواب الشرع ، فأما مفت في باب خاص كالمناسك والفرائض فيكفيه

معرفة ذلك الباب ، كذا قطع به أنزالي وصاحبه ابن برهان وغيرهما ، ومنهم من منعه مطلقاً ، وأجازاه ابن الصباغ في الفرائض خاصة ، والأصح جوازه مطلقاً .
القسم الثاني — المفتي الذي ليس بمستقل ومن دهرٍ طويلٍ عديم المفتي المستقل ، وصارت الفتوى إلى المنتسبين إلى أئمة المذاهب المتبوعة ، والآن قد اقتصرُوا على الأربعة المذاهب في هذه البلاد ، وللمفتي المنتسب أربعة أحوال :

الحالة الأولى — أن لا يكون مقلداً لإمامه لا في المذهب ولا في دليله لا تصافه بصفة المستقل ، وإنما ينسب إليه لسلوكه طريقه في الاجتهاد ، وأدعى الأستاذ أبو إسحاق هذه الصفة لأصحابنا ، فحكى أن أصحاب مالك وأحمد وداود وأكثر الحنفية أنهم صاروا إلى مذاهب أئمتهم تقليداً ، قال : والصحيح الذي ذهب إليه المحققون أن أصحابنا إنما صاروا إلى مذهب الشافعي لما وجدوا طريقه في الاجتهاد والقياس أسد الطرق ولم يكن لهم بدٌّ من الاجتهاد سلكوا طريقه فطلبوا معرفة الأحكام بطريق الشافعي لا أنهم قلده . وذكر أبو علي السنجي نحو هذا فقال : اتبعنا الشافعي دون غيره لأننا وجدنا قوله أرجح الأقوال وأعدلها لا أننا قلده . قال شيخ الإسلام النووي : وهذا الذي ذكرناه موافق لما أمرم به الشافعي ثم المزني في أوّل مختصره وغيره بقوله مع إعلامهم منيه عن تقليده وتقليد غيره . قال ابن الصلاح : ودعوى انتفاء التقليد عنهم مطلقاً لا يستقيم ولا يلائم المعلوم من حالهم وأحوال أكثرهم . وحكى بعض أصحاب الأصول منا أنه لم يوجد بعد عصر الشافعي مجتهد مستقل ، ثم فتوى المفتي في هذه الحالة كفتوى المستقل في العمل بها والاعتداد بها في الإجماع والخلاف .

تنبيه : إذا كان رجل مجتهد في مذهب إمام كما ذكر ولم يكن مستقلاً بالفتيا عن نفسه ، فهل له أن يفتي بقول ذلك الإمام وجهان : أحدهما نعم ويكون متبعه مقلداً للميت لا له . والثاني لا لأنه مقلد له لا للميت ، والسائل إنما أراد الاستفتاء على قول الميت . والأوّل أصح وعليه ما نقل عن الفقهاء في فتاويه

أنه قال في مسألة بيع صاع من صبرة مجهولة الصيغ نص الشافعي على الجواز وعندي لا يجوز فقيل: كيف كان يفتي في هذه المسألة؟ فقال: على مذهب الشافعي فإن من يسألني إنما يسأل عن مذهب الشافعي لا عن مذهبي .

الحالة الثانية — أن يكون مجتهداً متقيداً في مذهب إمامه ، مستقلاً بتقرير أصوله بالدليل غير أنه لا يتجاوز في أدلته أصول إمامه وقواعده وشروطه ، عالمياً بالفقه وأصوله وأدلة الأحكام تفصيلاً ، بصيراً بمسالك الأئمة والمعاني ، تام الأرياض في التخريج والاستنباط ، قيمياً بالخلق ، ما ليس منصوماً عليه لإمامه بأصوله ، ولا يعرى عن شوب تقليد له لإخلاله ببعض أدوات المستقل بأن يخل بالحدوث أو الغريبة ، وكثيراً ما أخل بهما المقيّد ، ثم يتخذ أصول إمامه أصولاً يستنبط منها كفعل المستقل بنصوص الشرع ، وربما اكتفى في الحكم بدليل إمامه ، ولا يبحث عن معارض كفعل المستقل في النصوص ، وهذه صفة أصحابنا أصحاب الوجوه ، وعليها كان الأئمة من أصحابنا أو أكثرهم ، والعاقل يفنئ هذا مقلداً لإمامه لا له ، لأن معوله على صحة إضافة ما يقول إلى إمامه لعدم استقلاله بتصحيح نسبه إلى الشارع بلا واسطة إمامه . قال بعضهم : والظاهر اشتراط معرفته بما يتعلق بذلك من حديث ونحوه ولفظه انتهى . ثم ظاهر كلام الأصحاب أن من هذا حاله لا يتأذى به بفرض الإنكفافية . قال ابن الصلاح : ويظهر تأذي الفرض به في الفتوى ، وإن لم يتأذى في إحياء العلوم التي منها استمداد الفتوى لأنه قام فيها مقام إمامه المستقل فهو يؤدي إليه ما كان يتأذى به الفرض حين كان حياً قائماً بالفرض منها ، وهذا مفرج على الصحيح وهو جواز تقليد الميت ، ثم قد يستقل المقيّد في مسألة أو باب خاص كما تقدم ، وله أن يفتي بما لا نص فيه لإمامه بما يخرج به على أصوله ، هذا هو الصحيح الذي عليه العمل ، وإليه منزع المقتنين من مدّ بطويلة ، ثم إذا أفتى بتخرجه ، فالمستفتي مقلد لإمامه لا له ، هكذا قطع به إمام الحرمين في كتابه النباهي . قال ابن الصلاح : وينبغي أن يخرج هذا على خلاف حكاية الشيخ

أبو إسحاق وغيره أن ما يخرجهم أصحابنا هل يجوز نسبته إلى الشافعي؟ والأصح أنه لا ينسب إليه . ثم تارة يخرج من نص معين لإمامه ، وتارة لا يجده فيخرج على أصوله بأن يجد دليلًا على شرط ما يحتاج به إمامه فيفي بوجهه ، فإن نص إمامه في مسألة على شيء ونص في مسألة تشبهها على خلافه فيخرج من أحدها إلى الآخر سمي قولًا مخرجًا ، وشرط هذا التخريج أن لا يجد بين نصيه فرقًا ، فإن وجده وجب تقريرها على ظاهرها ، ويختلفون كثيرًا في القول بالتخريج في مثل ذلك لاختلافهم في إمكان الفرق . قال شيخ الإسلام النووي : وأكثر ذلك يمكن فيه الفرق وقد ذكره . انتهى . وقد بسطت الكلام على القول المخرج في غير هذا الكتاب .

الحالة الثالثة — أن لا يبلغ رتبة أصحاب الوجوه لكنه فقيه النفس ، حافظ مذهب إمامه ، عارف بأدلة ، قائم بتقريرها ، يصور ويحرر ويقرر ويمهد ويزيف ويرجع ، لكنه قصر عن أولئك لقصوره عنهم في حفظ المذهب والارتياض في الاستنباط أو معرفة الأصول ونحوها من أدواتهم ، وهذه صفة كثير من المتأخرين إلى أواخر المائة الرابعة المصنفين الذين رتبوا المذهب وحرروه وصنفوا فيه تصانيف فيها معظم اشتغال الناس اليوم ولم يلحقوا الذين قبلهم في التخريج . وأما فتاويهم فكانوا يتسطنون فيها تبسط أولئك أو قريبًا منه ، ويقسرون غير المنقول عليه غير مقتصرين على القياس الجلي ، وربما تطرق بعضهم إلى تخريج قول واستنباط وجه أو احتمال ، وفتاويهم مقبولة ، ومنهم من جمعت فتاويه ، ولا تبلغ في التحاقها بالمذهب مبلغ فتاوي أصحاب الوجوه .

الحالة الرابعة — أن يقوم بحفظ المذهب ونقله وفهمه في التوضحات والمشكلات ولكن عنده ضعف في تقرير أدلته ، وتحرير آفيسه ، فهذا يعتمد نقله وفتواه فيما يمكنه من مسطورات مذهبه من نصوص إمامه ، وتوزيع المجتهدين في مذهبه وتخريجهم ، وله فيما لا يجده منقولًا إذا وجد في المنقول ما هو في معناه بحيث يدرّك بغير كبير فكر وتأمل أنه لا فرق بينها أن يلحقه به ويفتي به ،

وكذا ما يعلم أندرأجه تحت ضابط مذهب، وما ليس كذلك يجب إمساكه عن الفتوى فيه، ومثل هذا يقع نادراً في حق المذكور، إذ بعد كما قال إمام الحرمين أن تقع مسألة لم ينص عليها في المذهب ولا هي في معنى المنصوص ولا مندرجة تحت شيء من ضوابط المذهب، وشرطه كونه فقيه النفس إذا حفظ وافق الفقه . قال ابن الصلاح : وينبغي أن يكتفي في حفظ المذهب في هذه الحانة والتي قبلها بكون المعظم على ذهنه، فيتمكن لدرجته من الوقوف على الباقي على قرب أنتهى .

فصل

هذه أصناف المفتين وهي خمسة، وكل صنف منها يشترط فيه حفظ المذهب، وفقه النفس . فمن تصدى للفتيا وليس بهذه الصفة فقد بآء بأمر عظيم، ولقد قطع إمام الحرمين وغيره بأن الأصولي الماهر التصرف في الفقه لا يجعل له الفتوى لمجرد ذلك، ولو وقعت له واقعة لزمه أن يسأل عنها، ويلتحق به التصرف النظار البحوث من أئمة الخلاف وفحول المناظرين، لأنه ليس أهلاً لإدراك حكم الواقعة استقلالاً لقصور آله، ولا من مذهب إمام لعدم حفظه له على الوجه المعتبر، فإن قيل من حفظ كتاباً أو أكثر في المذهب وهو قاصر لم يتصف بصفة أحد ممن سبق ولم يجد العامي سيف بلده غيره هل له الرُّجوع إلى قوله؟ فأجواب : إن كان في غير بلده مفت يحد السبل إليه وجب التوصل إليه بحسب إمكانه، فإن تعذر ذكر مسألة للقاضي، فإن وجدها بعينها في كتاب موثوق بصحته وهو ممن يقبل خبره نقل له حكمها بنصه، وكان العامي فيها مقلداً صاحب المذهب : قال ابن الصلاح : هذا وجدته في ضمن كلام بعضهم والدليل بعضده، وإن لم يجدوها مسطورة بعينها لم يقسها على مسطورة عنده وإن اعتقد أن لا فارق بينهما، لأنه قد يتوهم ذلك في غير موضعه . فإن

قيل : هل لمقلد أن يفتي بما هو مقلد فيه ؟ قلنا : قطع أبو عبد الله الحلبي وأبو محمد الجويني وأبو المحاسن الرؤياني وغيرهم بتحريمه . وقال القفال المروزي : يجوز . قال أبو عمرو بن الصلاح : وقول من منعه معناه لا يذكره على صورة من يقوله عند نفسه ، بل يضيفه إلى إمامه الذي قلده ، فعلى هذا : من عددناه من المفتين المقلدين ليسوا مفتين حقيقة ، لكن لما قاموا مقامهم وأدوا عنهم عدوا منهم ونبذناهم أن يقولوا مثلاً : مذهب الشافعي كذا ونحو ذلك ، ومن ترك منهم الإضافة فهو اكتفاء بالمعلوم من الحال عن التصريح به ، ولا بأس بذلك إذن ، وذكر الماوردي فيما إذا عرف حكم حادثة بنى على دليلها ثلاثة أوجه : أحدها يجوز أن يفتي ويجوز تقليده ، لأنه وصل إلى علمه كوصول العالم . والثاني يجوز إن كان دليلها كتاباً أو سنة ، ولا يجوز إن كان غيرها . والثالث لا يجوز مطلقاً ، وهو الأصح ، والله أعلم .

فصل

لا يجوز لمجتهد أن يقلد مجتهداً ليعمل أو يفتي أو يقضي به لتمكنه من الاجتهاد الذي هو أصل التقليد ، ولا يجوز المدول عن الأصل المتمكن إلى بدله كما في الوضوء والتيمم . وقيل : يجوز له التقليد فيه لعدم علمه به الآن . وقيل : يجوز للفاضي لحاجته إلى فصل الخصومة المطلوب نجاحه بخلاف غيره . وقيل : يجوز تقليد من هو أعلم منه . وقيل : يجوز عند ضيق الوقت وخوف الفتور لما يسأل عنه . وقيل : يجوز فيما يخصه دون ما يفتي به غيره ، والأصح جواز الاجتهاد للنبي صلى الله عليه وسلم ووقوعه لقوله تعالى : (مَا كَانَ لِنَبِيِّ أَنْ يَكُونَ لَهُ أَمْرٌ حَتَّى يُخْبَرَ فِي الْأَرْضِ) . (عَفَا اللَّهُ عَنْكَ لِمَ أَذِنْتَ لِزُجَمٍ) . عوتب على استبقاء أمرى بدر بالفداء ، وعلى الأذن لمن ظهر نفاقهم في التخلف عن غزوة تبوك ، والتاب لا يكون فيما صدر عن وحي ، فيكون عن اجتهاد ، والأصح أن اجتهاده لا يعطى ، وليس العتاب المأثر في الآيتين لكونه صدر عن خطأ ، بل للتنبيه

على ترك الأولى إذ ذاك ، والأصح أن الاجتهاد جائز في عصره صلى الله عليه وسلم وأنه وقع ، لأنه صلى الله عليه وسلم حكم سعد بن معاذ في بني قريظة فقال : تقتل مقاتلهم وتسبي ذراريهم . فقال صلى الله عليه وسلم : لقد حكمت بحكم الله ، والأصح أن الله تعالى في مسائل الاجتهاد حكماً معيناً قبل الاجتهاد ، وأن عليه امانة ، وأن المجتهد مكلف بإصابته ، وإن المخطئ لا يأثم بل يؤجر ليدله ونسعه في طلبه . قال صلى الله عليه وسلم : من اجتهد وأصاب فله أجران ومن اجتهد وأخطأ فله أجر واحد فإن قصر أتم . وأعلم أن التخصيص في القضايا أجزاً واحداً قطعاً ، وهو من صادف الحق فيها لتعينه في الواقع ، والمخطئ فيها آثم إجتماعاً بل كافر إن نفى الإسلام كله أو بعضه ، وللمصيب في قضاياها قاطع من نص أو إجماع واحد قطعاً ، وقيل على اختلاف فيها لا قاطع فيه ، والراجح فيه أنه واحد للخبر المأثور .

النوع الثاني

في أحكام المفتي وآدابه ، وفيه مسائل

أحداها — الافتاء في أصله فرض كفاية ، فإذا سئل وليس في الناحية غيره تعين عليه الجواب ، وإلا فإن كان فيها غيره وحضر فالجواب في حقها فرض كفاية ، وإن لم يحضر إلا واحد فوجهان : أصحهما لا يتعين لما سبق ، والثاني يتعين ، وهما كالوجهين في مثله في الشهادة ، ولو سأل غاي عما لم يقع لم يجب جوابه الثانية — إذا تغير اجتهد به وعلم المقلد من مستفتي وغيره يرجوعه عمل بقوله الثاني ، فإن لم يكن عمل بالأدل لم يجز العمل به ، وإن كان عمل قبل رجوعه وجب نقضه إن خالف دليلاً قطعاً ، فإن كان في محل اجتهاد لم يلزمه نقضه لأن الاجتهاد لا يتقاضى بالاجتهاد ، نعم لو نكح المجتهد امرأة خالها ثلاثاً رأيه الخلق فصعاً مثلاً ، أو أمسك امرأة ورأى أنها لم تطلق منه ثم تغير اجتهاده

لزمه مفارقتها احتياطاً للإيضاح ، وكذا لو فعل المقلد ذلك ثم تغير اجتهاد مقلده على الصحيح ، ولو قال مجتهد آخر : أخطأ بك من قلدته فلا أثر لقوله وإن كان أعلم إن كانت مسألة اجتهادية ، وإذا كان يفتي على مذهب إمام معين فرجع لكونه بان له مخالفة نص مذهب إمامه وجب نقضه ولو كان في محل الاجتهاد أيضاً ، لأن نص إمامه في حقه كنص الشارع في حق المجتهد المستقل ، أما إذا لم يعلم المستفتي برجوع المفتي فكأنه لم يرجع في حقه ، ويلزم المبتني إعلانه برجوعه قبل العمل ، وكذا بعده حيث يجب النقض ، وإن عمل بفتواه في إتلاف ثم بان أنه أخطأ وخالف القاطع فعن الأستاذ أبي إسحاق كما حكاه ابن الإصلاح أنه يضمن إن كان أهلاً للفتوى ، وإلا فلا لأن المستفتي قصر . قال شيخ الإسلام النووي : وهو مشكل وينبغي أن يخرج الضمان على قولي الغرور المعروفين في بابي النصب والأكاح وغيرها أو يقطع بعدم الضمان ، إذ ليس في الفتوى إلزام ولا إجماع انتهى .

الثالثة — إذا أفتى في حادثة ثم حدثت مثلها ، فإن ذكر الفتوى الأولى ودليلاً بالنسبة إلى أصل الشرع إن كان مستقلاً أو إلى مذهبه إن كان منسباً . أفتى بذلك بلا نظر ، وإن ذكرها ولم يذكر دليلها ولا طراً ما يوجب رجوعه فقيل : له أن يفتي بذلك ، والأصح وجوب تجديد النظر ، ومثله القاضي إذا حكم بالاجتهاد ثم وقعت المسألة ، وكذا تجديد الطلب في التيمم والاجتهاد في القبلة وفيهما الوجهان . قال القاضي أبو الطيب في تعليقه في باب استقبال القبلة : وكذا العملي إذا وقعت له مسألة فسأل عنها ، ثم وقعت له فيلزمه السؤال ثانياً ، يعني على الأصح قال : إلا أن تكون مسألة يكثر وقوعها ، ويشق عليه إعادة السؤال عنها فلا يلزمه ذلك ، وبكفيه السؤال الأول للمصلحة .

الرابعة — يحرم أن يتساهل في الفتوى كأن يسرع ولا يثبت قبل استيفاء الفكر والنظر فيها ، أو تصعله أغراض فاسدة على تنج الحيل المحرمة أو المكروهة وإهمسك بالشبه طلباً للتريخيص لمن يروم نفعه ، أو التغليظ على من يروم ضربه

فإن تقدمت معرفته بالمسؤول عنه فلا بأس بالإسراع ، وعلى هذا يُحمل ما نُقل عن أئمة الماضين من المبادرة أحياناً ، أو صَحَّ قصده فأحتسب في طلب حيلة لا شبهة فيها ليخلص بها المستفتي من ورطة يمين ونحوها ، فذلك حسن وعليه يحمل ما جاء عن بعض السلف من نحو هذا وكفاه دليلاً قوله تعالى لا يرب : (وَخُذْ يَدَ يَدِكَ ضِغْتًا فَاُضْرِبْ بِهِ وَلَا تَحْنُثْ) لما حلف ليضربن أمراًته مائة جلدة . وقد قال سفيان الثوري : إنما أَلِمَّ عندنا بالرخصة من ثقة ، فأما التشديد فيحسنه كل أحد ، ومن أَلَحِلَّ التي فيها شبهة ويُدْم فاعلمها ، الحيلة السريعية في مسألة الطلاق ، وعن بعض العلماء : لا يعمل بها إلا فاسق ، ومن عُرف بالتساهل لم يجوز أن يُستفتى .

الخامسة — ينبغي أن لا يُفتي في حال يُغيّر خلقه ، ويشغل قلبه ، ويمنه من التأمل كغضب وجوع وعطش ، وحزن وفرح غالب ، ونعاس وملاة ، ومرض مُقلق وحرّ مزعج ، ويرد مؤلم ، ومدافعة الأخبثين ونحو ذلك ، فإن أفتى في بعض هذه الأحوال معتقداً أنه لم يمنعه من درك الصواب صحت فتواه مع الكراهة لما فيه من المخاطرة ، فإنه يعتقد أنه حقق المسألة والأمرُ بخلافه .

السادسة — الأولى للمتصدي للفتوى أن يجبر بذلك ، ويجوز أن يأخذ عليه رزقاً من بيت المال ، إلا أن يمين عليه وله كفاية فيحرم على الصحيح ، ثم إن كان له رزق لم يجوز أخذ أجره أصلاً ، وإلا فليس له الأخذ من أعيان المستفتين على الأصح كالحاكم . قال الشيخ أبو القاسم القزويني من أصحابنا : له أن يقول يلزمي أن أفتيك قولاً لا بكتابة ، فإن أستاذجره عليها جاز وكره ، ثم على هذا فينبغي أن لا يأخذ إلا قدر أجره كتابة ذلك البقدر ولو لم يكن فتوى . قال الصيمري والخطيب : لو اتفق أهل البلد على أن يجعلوا له رزقاً من أموالهم ليتفرغ لهم جاز .

وأما الهدية فيجوز قبولها له بخلاف الحاكم . قال ابن الصلاح : ينبغي أن تحرم إن كانت رشوة على أن يفتيه بما يريد ، وعلى الإمام أن يفرض من بيت

أعمال لمن نصب لتدريس الفقه والفتوى في الأحكام ما يفتيه عن التكسب والاجتراف . روي عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه أعطى كل رجل ممن هذه صفته مائة دينار في السنة .

السابعة — لا يجوز أن يفتي فيما يتعلق بالألفاظ كالأيمان والإقرار والأوصايا ونحوها إلا من كان من أهل بلد الألفاظ أو خبيراً بمردم في العادة فتنبه له فإنه مهم .

الثامنة — لا يجوز لمن كانت فتواه نقلاً لمذهب إمام إذا اعتمد الكتب أن يعتمد إلا على كتاب موثوق بصحته ، وبأنه مذهب ذلك الإمام ، وقد تحصل له الثقة من نسخة سقيمة في بعض المسائل إذا كان الكلام منتظماً وهو فطن لا يخفى عليه موضع الإسقاط والتغيير . قال شيخ الإسلام : لا يجوز لهفتي على مذهب الشافعي إذا اعتمد النقل أن يكتب بمصنف ومصنفين ونحوهما من كتب المتقدمين وأكثر المتأخرين ، لكثرة الاختلاف بينهم في الجزم والترجيح ، وهذا مما لا يشكك فيه من له أدنى أنس بالمذهب ، بل قد يجزم نحو عشرة من المصنفين بشيء وهو شاذ بالنسبة إلى الراجع في المذهب ، ومخالف لما عليه الجمهور .

التاسعة — يبدأ في قول الشافعي : إذا صح الحديث فهو مذهبي ، وهذا من قواعد التي أنفرد بها ، وإذا قلت قولاً فأنا راجع عن قولي فأقول بذلك الحديث وفي لفظ : فأصروا بقولي ألقائط ، وهو صريح في أن مذهبه ما دل عليه الحديث لا قول المخالف له ، فيجوز التفتيا بالحديث على أنه مذهبه ، ولكن ليس لكل فقيه أن يعمل بما يراه حجة من الحديث حتى ينظر هل له معارض أو ناسخ ونحو ذلك أم لا إن كان أهلاً للاجتهاد ، ويسأل من يعرف ذلك ممن هو أهل فإن لم يجد أحداً يسأله ، ووجد في قلبه حزاة من مخالفة الحديث فالمختار أنه إن لم يكن أهلاً للاجتهاد في المذهب لم يجزه العمل به لاحتقال أن يكون قد خفي عليه هذا . وقد قيل لابن خزيمة : هل تعرف سنة رسول الله صلى الله

عليه وسلم في الحلال والحرام لم يودعها الشافعي كتابه ؟ قال : لا ، والله أعلم .
 العاشرة — يجوز للمفتي المنتسب إلى مذهب أن يفتي بمذهب آخر في مسألة
 إن كان مجتهداً فأداه اجتهاده إلى المذهب الآخر فيها ، أما غير المجتهد
 فلا يجوز أن يفتي بغير مذهب مقلده إن كان ذلك المذهب أوسع وأسهل ،
 وإن كان أحوط فالظاهر الجواز ، ثم عليه بيان ذلك في فتواه .

الحادية عشرة — ليس للمفتي والعامل على مذهب الشافعي في مسألة ذات
 قولين أو وجهين أن يفتي أو يعمل بما شاء منها من غير نظر ، بل عليه في
 القولين أن يعمل بالمتأخر منها إن علمه ، وإلا فبالذي رجحه الشافعي ، وإلا
 لزمه البحث عن أرجحهما ، فإن كان أهلاً للترجيح استقل به متعرقاً ذلك من
 نصوص الشافعي وما أخذه وقواعده ، وإلا فليقله عن الأصحاب الموصوفين بهذه
 الصفة والاعتوقف . أما الوجهان فيعرف أرجحهما بما سبق إلا أنه لا اعتبار بالمتأخر
 إلا إذا وقعاً عن شخص واحد ، وإن كان أحدهما منصوباً للشافعي والآخر مخرباً
 فالمنصوص راجع غالباً ، ولو وجد من ليس أهلاً للترجيح خلافاً في الأرجح
 اعتمد ما صححه الأكثر والأعلم والأورع ، فإن تعارض أعلم وأورع قدم
 الأعلم ، فإن لم يبلغه عن أحد ترجيح اعتبر صفات الناقلين للقولين ، والناقلين
 للوجهين ، فمرواه البويطي والمزني والزيغ المرادي مقدم عند أصحابنا على
 ما رواه الزيغ الجيزي وحرمة ، ويترجح أيضاً ما وافق أكثر أئمة المذهب ،
 وكذا ما وافق من القولين مذهب أبي حنيفة على الصحيح إن لم يجد مرجحاً
 بما سبق ، ولو تعارض جزم مصنفين فتعارض الوجهين ، ولو جزم ثالث
 مساوٍ لأحدهما بخلافهما رجحتهما عليه ، ونقل العراقيين لنصوص الشافعي وقواعد
 مذهبه ووجوه المتقدمين أتقن وأثبت من نقل الخراسانيين غالباً . ومما ينبغي
 أن يرجح به أحد القولين كون الشافعي ذكره في بابه ومطنته والآخر مستطرداً
 في باب آخر ، ووجوه الترجيح كثيرة لا يسع هذا المختصر استيعابها .

الثانية عشرة — يكره للمفتي أن يقتصر في جوابه على ذكر الخلاف كقوله :
في المسألة قولان ، أو وجهان ، أو روايتان ، أو خلاف ، أو يقول يرجع إلى رأي
القاضي ونحو ذلك ، فإنه ليس بجواب ، ومقصود المستفتي بيان ما يعمل به
فينبغي أن يجزم بما هو الراجح ، فإن لم يظهر له أنتظر ظهوره ، أو امتنع من الإفتاء
في ذلك كما كان جماعات من كبار أصحابنا يمتنعون من الإفتاء في حنث التامسي .
وقيل : يأخذ بالأحوط .

الثالثة عشرة — يجوز له أن يفتي وهناك أفضل منه إذا كملت أهليته ،
فقد كانت جماعة من الصحابة يفتون على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، منهم
أخلفاء الأربعة رضي الله عنهم ، وجماعة من التابعين يفتون على عهد الصحابة
منهم سعيد بن المسيب . وقد أخبر شيخنا شيخ الإسلام تقي الدين بن قاضي
عجلون عن أخيه شيخ الإسلام نجم الدين أنه جمع أمراء الذين أفتوا في عهد
سيدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم في قوله :

لقد كان يفتي في زمان نبينا	مع أخلفاء الراشدين أئمة
مُعَاذُ وَعِمَارُ وَزَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ	أَبِيْ أَبْنُ مَسْعُودٍ وَعُوفُ حَدِيْنَةُ
وَمِنْهُمْ أَبُو مَوْسَى وَسَلْمَانُ حَبْرَمِ	كَذَاكَ أَبُو الدَّرْدَاءِ وَهُوَ تَمَمَةُ
وَأَفْتَى تَمْرَاءُ أَبُو بَكْرٍ الرِّضِيُّ	وَصَدَقَهُ فِيهَا وَتَلَكَ مَزِيَّةُ

النوع الثالث

في آداب الفتوى ، وفيه مسائل

إحداها - يلزم المفتي أن يبين الجواب بياناً يزيل الإشكال ، ثم له الاختصار على الجواب شفاهاً ، فإن لم يعرف لسانه كفاه ترجمة ثقة واحد ، وله الجواب كتابة وإن كانت على خطر . وكان القاضي أبو حامد كثير الهرب من الفتوى في الرقاق .

الثانية - أن تكون عبارته واضحة يفهما العامة ، ولا يزدريها الخاصة وليحترز عن العلقاة والاستهجان ، وإعراب غريب أو ضعيف ، وذكر غريب لغة ، ونحو ذلك .

الثالثة - إذا كان في المسألة تفصيل ، لا يطلق الجواب فإنه خطأ ، ثم له أن يستفصل السؤال إن حضر ، ويعيد السؤال في رُقعة أخرى إن كان السؤال في رُقعة ثم يجيب ، وهذا أولى وأسلم ، وله أن يقتصر على أحد الأقسام إذا علم أنه ألواقع للسائل ، ثم يقول هذا إذا كان الأمر كذا ، وله أن يذكر الأقسام في جوابه ، ويذكر حكم كل قسم ، لكن هذا كرهه أبو الحسن القاسبي من أئمة المالكية وغيره وقالوا : هذا تعليم للناس الفجور ، وإذا لم يجد المفتي من يسأله فصل له الأقسام ، وأجهد في بيانها .

الرابعة - إذا كان في الرُقعة مسائل فألأحسن ترتيب الجواب على ترتيب السؤال ، ويجوز ترك الترتيب ويشبه معنى قوله تعالى : (يَوْمَ تَبْيَضُّ وُجُوهٌ) الآية ، وليس أدباً يكون السؤال بخط المفتي ، ويجوز أن يكون باملأته ، وكان الشيخ أبو إسحاق أحياناً يكتب السؤال على ورق له ، ثم يكتب الجواب ، وليس له أن يكتب الجواب على ما علمه من صورة الواقعة ، فإن أراد خلافه قال : إن كان الأمر كذا فجوابه كذا ، وليصبر المفتي على تفهم الجواب للمستفتي ، فتوابه

على ذلك جزيل ، وليكن تأمله للرقة شافيا ، ويتني في آخر الكلام أشد
فإن السؤال في آخرها ، وقد يتقيد جميع الكلام بكلمة في آخرها ويغفل عنها .
قال الصيمري : وينبغي أن يكون توقفه في المسألة السهلة كأصعبه ليعتاده ،
وكان محمد بن الحسن يفعله ، وإذا وجد فيها كلمة مشتبهة سأل المستفتي عنها
ونقطها وضبطها ، وإن وجدناها فاحشا أو خطأ يحيل المعنى أصلحه ، وإن رأى
يباضا في أثناء سطر أو آخره خط عليه أو شغله ، لأنه ربما قصد المغني بالإيداء
فيكتب في البياض بعد فتواه ما يفسدها كما يقال : إنه كتب إلى القاضي أبي حامد :
ما تقول فيمن مات وخلف بنتا واحدة وابن عم ؟ فأجاب للبنات النصف والباقي
لأبن الأم ، فألحق بموضع البياض وأبنا وغلط في الجواب . ويستحب أن يقرأها على
حاضريه المتأهلين لذلك ويشاورهم ويباحثهم يرفق وإن كانوا تلامذته ،
للاقتداء بالسلف ، ورجاء ظهور ما يخفى عليه ، إلا أن يكون فيها ما يبيح
إبداءه ، أو يريد أسأئل كتابه ، وليكتب الجواب بخط واضح وسط
لا دقيق خاف ، ولا غليظ جاف ، بقلم صحيح غير حاف ، وأستحب بعضهم أن
لا تختلف أقلامه خوفا من التزوير ولثلا يشبه خطه ، وإذا كتبه أعاد نظره
فيه خوفا من اختلال وقع فيه وإخلال بعض المسؤول عنه ، ويختار أن يكون ذلك
قبل كتابة اسمه وختم الجواب .

الخامسة - إذا كان هو أول من يجيب على السؤال فجرت العادة قديما
وحديثا بأن يكتب في حاشية الناحية اليسرى من الرقة ، ولا يكتب فوق
الأسئلة بحال ، ويستحب عند إرادة الإفتاء أن يستعين بالله من الشيطان الرجيم ،
ويسمي الله تعالى ، ويعطي على محمد صلى الله عليه وسلم ، ويدعو ويقول : (رَبِّ
أَشْرَحْ لِي صَدْرِي وَبَسِّرْ لِي أَمْرِي وَأَحْلِلْ عُقْدَةَ مِنِّ لِسَانِي يَقْهُوا قَوْلِي) ، ونحو
ذلك . وجاء عن مكحول ومالك أنها كانا لا يفتيان حتى يقولوا : لا حول
ولا قوة إلا بالله . وعن بعضهم أنه كان بعد الاستعاذة يقول : (سُبْحَانَكَ
لَا إِلَهَ لَنَا إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَا) الآية . (فَهَمَّاهَا سَلِيمَان) الآية . ويعلي ويسلم

على محمد وآله وصحبه وسائر النبيين والصالحين ، ويدعو آلهم وفقني وسدّذي
وأجمع لي بين الصواب والثواب ، وأعذني من الخطأ والحرمان آمين ، فإن لم يأت
بذلك عند كل فتوى فليأت به عند أول فتوى يُفتيها في يومه مضاقاً إليه سورة
الفاتحة وآية الكرسي وما تيسر ، فمن تأخر على ذلك كان موثقاً في فتاويه أتمى .
وقال بعضهم : ويستحب أن يكتب في أول فتواه الحمد لله ، أو الله الموفق ، أو
حسبنا الله ، أو حسبي الله ، أو الجواب وبالله التوفيق ، ونحوه وحذفه آخرون ، قال
الصيّري : لو عمل ذلك فيما طال من المسائل واشتمل على فصول وحذف
في غيرها كان حسناً . قال شيخ الإسلام النووي : المختار قول ذلك مطلقاً ،
وأحسنه الابتداء بالحمد لله لحديث كل أمر ذي بال ، ويقول بلسانه ويكتبه
ويختم جوابه كما قال الصيّري بقوله : والله أعلم ، أو بالله التوفيق ، وليكتب بعده :
كتبه أو قاله فلان بن فلان الفلاني فينتسب إلى ما يعرف به من قبيلة أو بلد أو صفة
أو غير ذلك ثم إلى مذهبه ، فإن كان مشهوراً بالاسم فلا بأس بالاختصار
عليه ، وإذا تعلقت الفتوى بالسلطان يدعوله بالصلاح أو التوفيق أو التسديد
ونحو ذلك ، ويكره الدعاء له بطول البقاء كما قاله شيخ الإسلام النووي نقلاً
عن أبي جعفر النحاس قال بعضهم : هي تحية الزنادقة ، وفي صحيح مسلم في حديث
أم حبيبة رضي الله عنها إشارة إلى أن الأولى ترك نحو هذا الدعاء بطول
البقاء وأشباهه ، قال بعضهم : يكتب الملقى بالمداد دون الخبر خوفاً من الخلق
قال : وأستحب الخبر لا غير ، قال شيخ الإسلام النووي : لا يختص واحد
منها بالاستحباب بخلاف كتب العلم ، فلم يستحب فيها الخبر لأنها تراد للبقاء
والخبر أبقى .

السادة — ينبغي أن يختصر جوابه غالباً بحيث يفهمه العامة فمما جلياً . قال
صاحب الحاوي : يجوز أولاً يجوز ، أو حق أو باطل . وحكي عن القاضي أبي حامد
أنه كان يختصر غاية ما يمكن ، واستغنى في مسألة آخرها يجوز أم لا ؟ فكش
لإيه وبالله التوفيق .

السابعة — قال الصيمري والخطيب : إذا سئل عمن قال : أنا أصدق من محمد بن عبدالله ، أو الصلاة لأب ، وشبه ذلك أي مما يقتضي إراقة دمه فلا يبادر بقوله : هذا حلال الدّم ، أو عليه القتل ، بل يقول : إن ثبت هذا بإقراره أو بينته أستتابه السلطان ، فإن تاب قبلت توبته وإلا فعل به كذا وكذا وأشبع القول في ذلك ، وإن سئل عن شيء يحتمل الكفر وعدمه قال : يسأل هذا القائل فإن قال : أردت كذا فالجواب كذا ، أو كذا فالجواب كذا ، وإن سئل عمن قتل أو قلع عيناً أو غيرها احتاط وذكر شروط القصاص ، وإن سئل عمن فعل ما يقتضي تعزيراً ذكر ما يميز به فيقول : ضرب به السلطان ما بين كذا وكذا ولا يزداد على كذا انتهى كلامها . قال ابن الصلاح : ولو كتب عليه القصاص أو التعزير بشرطه فليس ذلك بإطلاق ، بل تقييده بشرطه يعمل الوالي على السؤال عن شرطه وألبان أولى ، وهذا يجري في كثير من المسائل المحتاجة إلى شرط . قال الصيمري وابن الصلاح : وإذا سئل عن ميراث فليست العادة أن يقول : يشترط في الإرث عدم الرّق والكفر وغيرها من مانع الميراث ، بل المطلق محمول على ذلك بخلاف ما إذا أطلق الإخوة والأخوات والأعمام وبنينهم فلا بد أن يقول في الجواب من أبوين أو أب أو أم . وإذا سئل عن مسألة عول كالمهرية وهي زوجة وأبوان وبناتان فلا يقل : لازوجة الثمن ولا الثمن لأنه لم يطلقه أحد من السلف ، بل يقول : لها الثمن عائلاً وهو ثلاثة أسهم من سبعة وعشرين ، أو لها ثلاثة أسهم من سبعة وعشرين ، أو يقول ما قاله أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنه : صار ثمنها تسعاً ، وإذا كان في المذكورين في رُقعة الاستفتاء من لا يرث أفصح بسقطه قال : وسقط فلان ، وإن كان يسقط في حال دون حال قال : وسقط فلان في هذه الحالة أو نحو ذلك لثلاثتهم أنه لا يرث بحال . وإذا سئل عن إخوة وأخوات وبنين وبنات فلا ينبغي أن يقول : (لذلك لم يحظ الأئمة) فإن ذلك قدر يشكل على العامي بل يقول : يتسمون التركة على كذا وكذا سبهاً لكل ذكر سبهاً

ولكل أنثى سهم مثلاً هكذا قال الصيمري . قال الشيخ أبو إسحاق : ونحن نجد في تعمد العدول عنه حوازة في النفس لكونه لفظ القرآن المميز وأنه قل ما ينفى معناه على أحد . وينبغي أن يكون في جواب مسائل المناهضات شديد التحرز والحفظ وليقل فيها : لفلان كذا وكذا بميراثه من أبيه ثم من أمه ثم من أخيه قال الصيمري : وكان بعضهم يختار أن يقول : لفلان كذا وكذا سهماً : بميراثه عن أبيه كذا وعن أمه كذا وعن أخيه كذا قال : وكل هذا قريب ، قال الصيمري وغيره : وحسن أن يقول : نقسم التركة بعد إخراج ما يجب تقديمه من دين أو وصية إن كانا .

الثامنة — ينبغي أن يلصق الجواب بآخر الاستفتاء ولا بدع فرجة لئلا يبدأ السائل شيئاً يفسدها ، وإذا كان موضع الجواب ملاصقاً كتب على موضع الالتصاق ، وإذا ضاق موضع الجواب فلا يكتبه في ورقة أخرى ، بل في ظهرها أو حاشيتها وهي أولى في أرجع الوجوه . وثالثها سواً والأمر قريب ، وإذا ظهر للمفتي أن الجواب خلاف غرض المستفتي فليقتصر على مشافهته بالجواب بلا كتابة ، وليحذر أن يميل في فتواه مع المستفتي أو خصمه ، ووجوه الميل كثيرة لا تحصى . فنبها أن يكتب في جوابه ما هو له ، ويترك ما هو عليه ، وليس له أن يبدأ في مسائل الدعوى والبيانات بوجوه المخالص منها ، ولا يعلم أحدها ما يدفع به حجة صاحبه كيلا يتوصل بذلك إلى إبطال حق ، وله أن يسأله عن حاه فيها أدعى عليه ، فإذا شرحه له عرفه بما فيه من دافع وغير دافع ، قال الصيمري : وينبغي للمفتي إذا رأى للسائل طريقاً يرشده إليه ويذهب عليه ، يعني ما لم يضر غيره ضرراً يبرح حق ، قال كمن حلف لا ينفق على زوجته شهراً يقول : أعطها من صدقاتها أو قرضاً أو بيتاً ثم تبرئها منه . وكما حكى أن رجلاً قال لأبي حنيفة : حلفت أن أطأ امرأة في نهار رمضان ولا أكفر ولا أعصي فقال : سافر بها ^(١) . قال الصيمري : إذا رأى المفتي المصلحة أن يفتي العامي بما فيه تغليب

(١) قوله سافر بها مشكل لأنه إن سافر بها بنية الوطء المذكور فهو عاص -

وتشديد وهو مما لا يستقد ظاهره وله فيه تأويلٌ جاز ذلك زجرًا وتهديدًا في مواضع الحاجة حيث لا يترتب عليه مفسدة ، كما روي عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه سأل رجل عن توبة القاتل فقال : لا توبة له ، وسأله رجل آخر فقال : له توبة ، ثم قال : أما الأول فأريت في عينية إرادة القتل فنتعته ، وأما الثاني فجاء مستكينًا قد قتل فلم أقنطه . وكذا إن سأل رجل فقال : إن قتلت عبدي هل علي قصاص ؟ فواسع أن يقول : إن قتلت عبدك قتلناك ، لأن القتل له معان . ولو سئل عن سب الصحابة هل يوجب القتل ؟ فواسع أن يقول : روي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال : من سب أصحابي فاقتلوه وبفعل ذلك زجرًا للعامة ومن قل دينه ومروءته .

الثامنة — يجب على المفتي أن يقدم الأسبق من دفاع الفتوى ، كما يفعله القاضي في الخصوم ، فإن جاءوا دفعة أو جهل السابق أفرج إن لم يحصل إبطاء ومهاياة ، والصحيح تقديم امرأة ومسافر شد رحله ويتضرر بتخلفه عن الرقعة ونحوها . وإذا رأى المفتي خطأ غيره في فتوى ممن هو من أهلها وإن كان دونه ووافق ما عنده كتب تحت خطه : الجواب صحيح أو جوابي كجوابه ونحو ذلك ، وله أن يذكر الحكم بمباراة أخصر وأرشق . وأما إذا رأى فيها خطأ من ليس أهلًا للفتوى . فقال الصيغري : لا يفتي معه ، لأن في ذلك تقريراً لمنكره بل له أن يضرب عليه وإن لم يأذن صاحب الرقعة ، وله أنتهار السائل وزجره وتعريفه قبح ما فعله ، ولا يجبس الرقعة عنده ، وإن رأى فيها اسم من لا يعرفه سأل عنه ، فإن لم يعرفه فله ألا تمتنع ، والأولى أن يشار على صاحبها بإبدالها ، فإن أبى أجابه شفاعاً . قال ابن الصلاح : وإذا خاف فتنة من الضرب على فتيا العادم الأهلية ولم تكن خطأ عدل إلى ألا تمتنع من الفتيا معه ، فإن غلبت فتاويه على فتاويه لتغلبه بجاه أو تلبس بحيث صار امتناع المتأهل من الفتيا معه مضرًا

— بسفروه ، وكيف يترخص بالوطء والترخص لا تناط بالمعاصي ، أما إذا سافر بها لأمر آخر يدخل هذا في ضمنه فلا بأس .

بالمستفتين فليفت معه ، فإن ذلك أهون الضررين ، أما إذا وجد فتياً من هو أهل في مذهبه وهي خطأ فلا يجوز له الامتناع من الإفتاء ، وليقطع الرقعة بإذن صاحبها ، أو يكتب صواب جوابه عند ذلك . قال صاحب الحاوي : لا يسوغ المفتي إذا استفتي أن يتعرض لجواب غيره برده ولا تخطئة ، ويجب بما عنده من موافقة أو مخالفة .

العاشرة — إذا لم يفهم المفتي السؤال أصلاً ، ولم يحضر صاحب الواقعة فقال أخطب : ينبغي له أن يرشد المستفتي إلى مفت آخر إن كان ، وإلا فمسك حتى يعلم الجواب ، وإذا كان في رقعة الاستفتاء مسائل فهم بعضهم دون بعض أجاب عما فهم وسكت عن الباقي ، وإذا فهم من السؤال صورة وهو يحتمل غيرها فليخص عليها في أول جوابه فيقول : إن كان قد قال كذا أو فعل كذا وما أشبه ذلك فالأمر كذا وكذا ، وإلا فكذا وكذا ، وليس ينكر أن يذكر المفتي في ثواب حجة مختصرة قريبة من آية أو حديث ، ومنعه بعضهم^(١) لفرق بين الفتيا والتصنيف ، وفصل الصيرفي فقال : لا يذكر الحجة إن أفتى عامياً ويذكرها إن أفتى فقيهاً ، قال شيخ الإسلام النووي : وهذا التفصيل أولى فقد يحتاج المفتي إلى أن يشدد ويبالغ فيقول : هذا إجماع المسلمين ، أولاً أعلم في هذا خلافاً ، أو من خالف هذا فقد خالف الواجب وعدل عن الصواب أو الإجماع ، أو فقد آثم أو فسق وعلى ولي الأمر أن يأخذ بهذا ولا يهمل الأمر على حسب ما تقتضيه المصلحة ويوجه الحال . قال ابن الصلاح : وليس للمفتي إذا استفتي في شيء من المسائل الكلامية أن يفتي بالتفصيل ، بل يجمع مستفتيه وسائر العامة من الخوض في ذلك أو في شيء منه وإن قل ، وبأمرهم بأن يقتصروا على الإيمان جملة من غير تفصيل ويقولوا فيها وفي كل ما ورد من آيات الصفات وأخبارها المشابهة : إن الثابت فيها في نفس الأمر هو اللائق فيها بجلال

(١) هو صاحب الحاوي .

الله ، وتكمل علم تفصيله إلى الله ، فهذا ونحوه هو الصواب من أئمة الفتوى ، وهو سبيل السلف ، وهو أصون وأسلم للامة ، وإذا عزر ولي الأمر من حاد عن هذه الطريقة فقد تأتى بمحر بين الخطاب رضي الله عنه في تعزيز صبيح الذي كان يسأل عن المنشأيات على ذلك ، والمتكلمون من أصحابنا معترفون بصحة هذه الطريقة ، وأنها أسلم لمن سلمت له ، وأستفتي الغزالي في كلام الله فكان من جوابه : وأما الخوض في أن كلام الله خرف وصوت أو ليس كذلك فهو بدعة ، وكل من يدعو العوام إلى الخوض في ذلك فليس من ائمة الدين ، وإنما هو من المضلين ، وقال في رسالة له : الصواب للخلق كلهم إلا الشاذ النادر سلوك مسلك السلف في الإيمان المرسل ، والتجديد المجمع لكل ما أنزله الله ، وأخبر به رسوله صلى الله عليه وسلم من غير بحث وتفتيش ، ولا اشتغال بالتقوى ففيه شغل شاغل . وإذا سئل فقيه عن مسألة في تفسير القرآن فإن كانت تتعلق بالأحكام أجاب عنها ، وكتب خطه بذلك ، كمن يسأل عن الصلاة الوسطى والقرء ومن يده عقدة النكاح ، وإن كانت ليست من مسائل الأحكام كالمسائل عن التبرير والقطمير والنسبين رده إلى أهله ، وذكره إلى من نصب نفسه له من أهل التفسير ، ولو أجابه شفاها لم يستقبح ، قال شيخ الإسلام النووي رحمه الله : ولو قيل إنه يحسن كتابته للفقهاء العارف لكان حسناً . وأي فرق بينه وبين مسائل الأحكام ، والله تعالى أعلم .

النوع الرابع

آداب المستفتي وصفته وأحكامه ، وفيه مسائل

إحداها - في صفة المستفتي . كل من لم يبلغ درجة المآتي فيما يسأل عنه من الأحكام الشرعية ، فهو مستفت مقلد من يفتيه ، والمختار في التقليد أنه قبول قول من يجوز عليه الإصرار على الخطأ بغير حجة على عين ما قبل قوله ،

ويجب عليه الاستفتاء إذا نزلت به حادثة ، فإن لم يجد ببلده من يستفتيه
وجب عليه الرحيل إلى من يفتيه وإن بعدت داره ، وقد رحل خلائق من السلف
في المسألة الواحدة الليالي والأيام .

والثانية — يلزم المستفتي أن يستفتي من عرف علمه وعدالته ، فإن جهلت
فالأصح ألاكتفاءً بستارته ، ولو جهل علمه لزمه البحث عنه ، ولا يجوز
له استفتاء من انتسب للعلم وانتصب للتدريس والأقرآن ، وإذا وجب البحث
فهل يفتقر إلى عدد التواتر أم يكفي عدل أو عدلان احتمالان صحيح الغزالي
الثاني ، والذي قاله الأصحاب أنه يجوز استفتاء من استفاضت أهليته ، وإذا
اجتمع أئمة فأكثرو ممن يجوز استفتاءهم فله استفتاء من شاء منهم
على الأصح ، قال أبو عمرو ابن الصلاح : متى أطلع على الأولي فبالأظهر
أنه يلزمه تقليده ، كما يجب تقديم أرجح الدلائل وأوثق الراويين ، فلي
هذا يلزمه تقليد أئمة المالين ، وأعلم الورعين ، فإن جهل حالم تغيير . والأصح
جواز تقليد الميت مطلقاً ، لأن المذاهب لا تموت بموت أصحابها ، ولهذا يمتد بها
بعدم في الإجماع والخلاف ، ولأن موت الشاهد قبل الحكم لا يمنع الحكم
بشهادته بخلاف فقه .

الثالثة — هل يجوز للمامي أن يتغير ويقلد أي مذهب شاء ليأخذ برخصه
وعزائمه ؟ قال الشيخ أبو إسحاق : ينظر إن كان منتسباً إلى مذهب معين بني
علي أن المامي له مذهب أم لا وجهان ، أحدهما عند الفقهاء نعم فلا يجوز
مخالفته ، والثاني لا لأن المذهب لعارف الأدلة ، فيجوز أن يستفتي من شاء
من شافعي وحنفي وغيرهما . قال شيخ الإسلام النووي وغيره : ليس له أن
يتبع أي مذهب شاء بمجرد التشهي والميل إلى ما وجد عليه آباءه ، أي ونحوهم
كأهل بلده ، وليس له التمذهب بمذهب أحد من أئمة الصحابة وغيرهم من
الأولين وإن كانوا أعلم وأعلى درجة ممن بعدهم ، لأنهم لم يفتروا للتدوين
العلم وضبط أصوله وفروعه لأشتغالهم بمجاهد الكفار لإعلاء كلمة الإسلام ،

فليس لأحد منهم مذهب محرّز، وإنما قام بذلك من جاء بعدهم من الأئمة
 الناخلين المهذبين لمذاهب الصحابة والتابعين، القائمين بتبسيط أحكام الوقائع
 قبل وقوعها، الناهضين بإيضاح أصولها وفروعها كمالك وأبي حنيفة وغيرها،
 ولما كان الشافعي قد تأخر عن هؤلاء الأئمة في العصر، ونظر في مذاهبهم
 ومذاهب من قبلهم نحو نظرم في مذاهب من قبلهم، فسيرها وخبرها وانتقدها
 واختار راجحها، ووجد من قبله قد كفاه مؤنة التصوير والتأصيل فتفرغ
 للاختيار والتجميع والتكميل والتنقيح، مع كمال معرفته وبراعته في العلوم وترجمته
 في ذلك على من سبقه، ثم لم يوجد بعده من بلغ محله في ذلك، فكان مذهبه
 أولى المذاهب بالاتباع والتقليد، وهذا مع ما فيه رضي الله عنه من الإنصاف والسلامة
 من القدح في أحد الأئمة، فذهبه جلي واضح، إذا تأمله العاقل وغيره منصفاً قاده
 إلى اختيار مذهب الشافعي والتمذهب به. انتهى ما قاله. وقولهم رحمهم الله: ثم لم
 يوجد بعده من بلغ محله في ذلك مما لا يمتري فيه ولا يماري فيه المنصف، هذا ومن
 قواعده: إذا صح الحديث فهو مذهبي، وفي رواية: فأضربوا بقولي الحائط، وفي
 رواية عنه: إذا رأيتم عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أثبت فاضربوا على
 قولي وأرجعوا إلى الحديث وخذوا به فإنه قولي، وليست هذه القاعدة لأحد
 غيره، أما الحنفية والمالكية فلا يخرجون عن أقوال إمامهم ونقول أصحابهم
 قيد شبر، وأما الحنابلة فإنهم وإن أخذوا بمجتهدهم كما ذكرنا بأصح الأدلة
 فهم مقيدون برواية عن إمامهم توافقه، وإلا فلا يعدون ذلك من المذهب، بل
 اختيار من ذلك المجتهد، وأما الشافعي رضي الله عنه فترك نفسه العصر يسر لصحة
 الحديث، ويكون ما صح فيه الحديث مذهبه لقاعدته المقررة، وناهيك بها
 وحدها، ومن أشهر الأئمة بعده الإمام داود الظاهري والإمام أحمد رضي
 الله عنهما وما من أتباعه وتلاميذه بلا شك، وما لم يصحبا الشافعي في مصر
 حين اتسع علمه وألف الكتب الجديدة التي هي مذهبه الآن، وإنما
 أخذ عنه الكتب القديمة، والإمام أحمد هو أحد رواة كتابه القديم المسمى.

بالحجة ، فها لم ينظرا إلا في الكتب القديمة مع حسن اعتقادها للشافعي .
ونحن نجد أكثر الأقوال القديمة موافقة قول الإمام أحمد ، هذا وقد قال
صلى الله عليه وسلم : قَدَرُوا قُرَيْشًا ، وفي رواية : وَلَا تَقْدُومُوهَا ، والشافعي
من أشرف قريش من بني المطلب ، وقال صلى الله عليه وسلم : أَمَّا بَنُو هَاشِمٍ
وَبَنُو الْمُطَّلِبِ فَشَيِّءٌ وَاحِدٌ وَشَبَكٌ بَيْنَ أَصَابِهِ ، وسوى صلى الله عليه وسلم
بينها في التقديم في التسمية وفي سهم ذوي القربى دون غيرهم من بني عمهم مع
سؤالهم له ، وقال صلى الله عليه وسلم : الْأَئِمَّةُ مِنْ قُرَيْشٍ . وقال صلى الله
عليه وسلم : النَّاسُ تَبِعُوا لِقُرَيْشٍ فِي الْخَيْرِ وَالشَّرِّ . وفضل قريش على غيرهم
مجتمع عليه وصح حديث : عَالِمُ قُرَيْشٍ يَمْلَأُ الْأَرْضَ حِلْمًا ، وحديث : يَبْعَثُ اللَّهُ
لِهَذِهِ الْأُمَّةِ عَلَى رَأْسِ كُلِّ مِائَةِ سَنَةٍ مَنْ يُجَدِّدُ لَهَا أَمْرَ دِينِهَا ، وفي لفظ
آخَرَ : يَبْعَثُ اللَّهُ فِي رَأْسِ كُلِّ مِائَةِ سَنَةٍ رَجُلًا مِنْ أَهْلِ بَيْتِي يَبَيِّنُ لَهُمْ
أَمْرَ دِينِهِمْ ، وممن ذكره الإمام أحمد بن حنبل رضي الله عنه ، وقال عقبه :
نظرت في سنة مائة فإذا هو رجل من آل رسول الله صلى الله عليه وسلم عمر
أَبْنُ عَبْدِ الْمُزِيزِ ، ونظرت في رأس المائة الثانية فإذا هو رجل من آل رسول
الله صلى الله عليه وسلم محمد بن إدريس الشافعي ، وهذا ثابت عن الإمام أحمد
سقى الله عهده ، ومن كلامه : إِذَا سَلْتُ عَنْ مَسْأَلَةٍ لَا أَعْلَمُ فِيهَا خَبْرًا قُلْتُ
فِيهَا بِقَوْلِ الشَّافِعِيِّ لِأَنَّهُ عَالِمُ قُرَيْشٍ ، وذكر الحديث وتأوله عليه ، وهو رضي
الله عنه المتبحر في الاستنباط من الكتاب والسنة ومعرفة الناسخ والمنسوخ وغير
ذلك من أحكام القرآن وغيره ، وأوّل من صنف في أصول الفقه قطعًا ، واشتغل
في العربية عشرين سنة مع أَنَّهُ عَرَبِيٌّ اللِّسَانِ مِنْ أَفْصَحِ الْعَرَبِ وَأَبْلَغُهَا ، وَيُحْتَجُّ
بِقَوْلِهِ كَمَا يُحْتَجُّ بِقَوْلِ أُمِّ رِيٍّ الْقَيْسِ وَالْبَاقِ وَغَيْرِهَا ، واجتمع فيه شرف
النسب ، وشرف المولد ، وشرف المنشأ ، وشرف المحل ، رضي الله عنه وأرضاه
وحشرنا في زمرة آمين .

الرابعة — حيث دوت المذاهب وقلنا يلزم التقليد لمن يعتقد أفضل من غيره ، أو مساوياً له لا مفضولاً ، فهل للمقلد أن ينتقل من مذهب إلى مذهب ؟ إن قلنا بالتخير ينبغي أن يجوز كما لو قلد في القبة هذا أياً ما ، وهذا أياً ما ، وكذلك لو لم نغيره بل أزمناه بالبحث وتغير ظنه ، ولو قلد مجتهداً في مسائل وآخر في مسائل أخرى ، وأستوى المجتهدان عنده أو خيرناه جاز ما لم يؤد إلى تنج الرخص ، ومنع الأصوليون منه مطلقاً للمصلحة ، أما تنج الرخص فهو أن يختار من كل مذهب ما هو أهون عليه فهو حرام ، وفي فسقه بذلك خلاف .

الخامسة — قال الخطيب البغدادي : إذا لم يكن في الموضوع الذي فيه المستفتي إلا مفت واحد فأفتاه لزمه فتواه . وقال السمعاني : لم يلزمه العمل به إلا بالتزامه ، ويجوز أن يقال : يلزمه إذا أخذ في العمل به ، وقيل : إذا وقع في نفسه صحته ، قال السمعاني : وهذا أولى الأوجه . قال في الروضة : من سأل مفتياً ولم تسكن نفسه إلى فتياه هل يلزمه أن يسأل ثانياً وثالثاً لكن نفسه أم له الاختصار حتى الأول وهو القياس وجهان أنهي ، وإذا استفتي فأجيب ثم حدثت تلك الواقعة مرة أخرى فهل يلزمه تجديد السؤال ؟ وجهان : أحدهما نعم لأحتمل تغير رأي المفتي ، والثاني لا ، قال النووي : وهو الأصح لأنه قد عرف الحكم الأول والأصل استمرار المفتي عليه ، وله أن يستفتي بنفسه ، وأن يبعث ثقة يعتمد خبره أو رُقعة ، وله الاعتماد على خط المفتي إذا أخبره من يثق بقوله إنه خطه ، أو كان يعرف خطه ، ويكفي ترجمان واحد إذا لم يعرف لغته ، والله أعلم .

السادسة — ينبغي للمستفتي أن يتأدب مع المفتي ويبجله في خطابه وجوابه ، وإذا خاطبه لا يؤتى يده إلى وجهه ، ولا يقل ما تحفظه في كذا ؟ أو ما مذهب امامك في كذا ؟ وإذا أجابه لا يقل هكذا أنا قلت ، ولا يقل إن كان جوابك موافقاً لمن كتب فأكتب وإلا فلا تكتب ، ولا يسأله وهو قائم أو مستوفز أو مشغول بما يمنعه من تمام الفكر ، ولا يطالبه بدليل ، فإن أحب أن تسكن

نفسه بسماع الحجة طلبها في مجلس آخر أو في ذلك المجلس بعد قبول الفتوى مجردة . قال ابن السمعاني : لا ينبغي من طلب الدليل ، وإنه يلزم المفتي أن يذكر له الدليل إن كان مقطوعاً به ، وإلا فلا لأفتقاره إلى اجتهد يقصر فهم العامي عنه ، قال شيخ الاسلام النووي : والعوَاب الْأَوَّل ، وينبغي أن يبدأ من ألفتين بالأسنّ الأعلّم الأولى فالأولى إن أراد جمع الأجوبة في رقعة ، فإن أراد أفراد الأجوبة بدأ بين شاء ، وتكون رقعة الاستفتاء واسعة ليتمكن المفتي من استيفاء الجواب .

السابعة - ينبغي أن يكون كاتب الرقعة ممن يحسن السؤال مع إبانة الخط واللفظ وصيانتها عما يتعرض للتصنيف ، وبين موضع السؤال ، وينقطع مواضع الاشتباه ويبسطها ، قال الصيّري : يحرص أن يكون كاتبها من أهل العلم . وكان بعض النحهاء ممن له رئاسة لا يفتي إلا في رقعة كتبها رجل بعينه من أهل العلم ببلده ، ولا يدع الدعاء في الرقعة لمن يستفتيه في أولها وآخرها كقوله : ما تقول رحمك الله ، أو سددك الله ، أو وفقك الله ، وإن جمع ضميره للتعظيم فلا بأس ، وإن كانوا جماعة يقول : رحمكم الله سددكم الله وفقكم الله رضي الله عنكم ، وفي آخرها أفتونا مأجورين أو مثابين ، أو ولكم جزيل الأجر والثواب ، ونحو ذلك . وإذا لم يجد صاحب الواقعة مفتياً ولا من ينقل له حكمها لا في بلده ولا في غيره ، فالصحيح أنه غير مكلف فلا يؤخذ بشيء يصنعه فيها والله أعلم ، ومنه نسال التوفيق والعصمة والهدى والرضوان والرحمة .

الباب المبتدئ

في شروط المناظرة وآدابها وآفاقها ، وفيه فصول

ملخصاً من كتاب فاتحة العلوم لحجة الاسلام الغزالي ، ولنقدم على ذكرها مقدمة في بيان سبب إقبال الخلق على المناظرة .

اعلم أن الأعصار قد اختلفت في إقبال الخلق على أنواع العلوم ، فالخلافة بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم تولوها الخلفاء الراشدون ، وهم أئمة مستقلوبون بالفتوى ، كانوا لا يستعينون بالفقهاء إلا في وقائع نادرة ، وكان الإسلام في زمانهم على طراوتهم ، ولم يكن لهم رغبة في العلم إلا الله تعالى ، لا جرم كان اشتغالهم بجهات الدين ، ومراقبة القلب وملزمة التقوى ، وطلب علم القرآن والحديث للعمل والهداية لا للرياء والرواية ، فأقبلوا على الله بكنهه ممتهم ، فلما انقضى عصرهم تولى الخلافة أقوام لا استقلال لهم بعلم الفتوى ، واتسعت الولاية فأحتاجوا إلى القضاة والفقهاء المستقلين بالفتاوى والأقضية وكان قد بقي من علماء التابعين من هو على الطراز الأول في ملازمة صفو الدين من الشوائب ، وكانوا إذا طلبوا هربوا ، فأضطر الخلفاء إلى إكرامهم والإحلاح في طلبهم ، فرأى أهل تلك الأعصار عز العلماء بذلك فأكبوا على طلب علم الفتاوى توصلاً إلى نيل العز والجاه ، وكثرت الرغبة في علم المذهب واتسع واكب الناس عليه ، ثم عرضوا أنفسهم على الولاية وتعرفوا إليهم ، وطلبوا الولايات والصلات منهم ، فمنهم من حرم هو منهم من أكرم ، ولم يخل المكرم عن ذلك الطلب ، فأصبح المطلوب طالبا ، والمهارب الراهب راغباً ، إلا من وفقه الله تعالى

في كل عصر من علماء دينه المرعفين عن السلاطين وولاياهم وأموالهم ، ومن فضل الله تعالى أنه لم يخلُ عصر منهم ، وقد كان أكثر الإقبال في ذلك العصر على علم الفتاوى والأقضية ، وهو المسمى الآن بعلم المذهب ، ثم نبت طائفة المتكلمين من المعتزلة وغيرهم ، وظهر من الصدور والخلفاء من مال إلى البحث عن العقائد وإلى التعصب فيه ، وأقبلوا على من أشتغل بذلك العلم ، فأكب الناس على علم الكلام وأكثروا فيه التصانيف ، ورتبوا فيه طرق المبادلات والمناقضات ، وزعموا أن غرضهم الذب عن الدين والفضال عن السنة كما زعم من قبلهم أن غرضهم الاستقلال بالتقوى ليعز الحلال من الحرام ، ثم ظهر بعد ذلك من الصدور من لم يستصوب الخوض في أصول العقائد لما فيه من الفتنة فأعرض عن المتكلمين ، وأقبل على التعصب للمذاهب في الفروع ، وأقبل على من يناظر في الفقه وبيان الأولى من مذهب أبي حنيفة والشافعي رضي الله عنهما خاصة ، فترك الناس الكلام وأنشأوا على المسائل الخلافية بين أبي حنيفة والشافعي خاصة ، وزعموا أنهم إنما يفعلون ذلك لله تعالى ، وغرضهم استنباط دقائق الشرع وبيان مآخذ الأحكام ، وأكثروا فيه التصانيف ورتبوا طرق المبادلات ، وأعرضوا عن الخلاف مع مالك وأحمد بن حنبل وسفيان مع أنهم كانوا يخالفون في جملة من الأحاديث ، والبحث عن معاني الأحاديث وما لا يصح منها وما يصح أهم في مآخذ الأحكام ، ولكن كانت رغبتهم بحسب ميل الصدور للتوصل إلى الصلوات والولايات ، فلم يشتغلوا إلا بما يروج عندهم ، ثم لم يسكتوا عن قولهم إنه لا باعث لهم إلا الدين وإحياء الشرع ، ولو مالت نفوس أرباب الولايات إلى الخلاف مع أحمد بن حنبل ومع مالك وغيرها لأشتغلوا بالبحث عن مذاهبهم ومناقضاتهم . قال : فهكذا كان ترتيب الأعصار إلى الآن ، ولا ندري ما قدره الله تعالى فيما بعد من الأعصار ، فهذا هو الباعث على الإكباب على الخلافات والمناظرة لا غير أخرى . هذا ما كان في زمن

الغزالي ، وأما في عصرنا هذا فقد قصرت الجهم ، وراج الجهل وذووه ، فلا إكباب لمن ينتسب للعلم على شيء مما تقدم ، ولكن ربما وقع بينهم مناظرات ومناقضات لائقة بمجاهم ، ونحن إنما أتبعنا الإمام الغزالي في ذكر أمرها تنبيهاً على شروطها وآفاتهما لأحتمال وقوعها فليعلم . قال الغزالي بعد ذكره الباعث على الإكباب على اختلاف والمناظرة المذكورة : فقل ما ترى رجلاً يتعلم اختلاف خوفاً من أن يقال له يوم القيامة : لم لم تتعلم اختلاف ؟ وما من أحد إلا ويتخاف أن يقال له يوم القيامة : لم لم تخلص في علمك وعملك ؟ ولم رآءيت الناس بطاعتك يا فاجر ويا غاوي يا فاسق يا مرآئي كما ورد في الخبر ان المرآئي ينادى بهذه الألقاب ، ومع ذلك لا يتعلم علم الإخلاص ، وطريق التحذر من الرياء ، وما يجري هذا المجرى من صفات القلب ، فأنظر الآن من يتعلم لحرف الآخرة ما أهم ما يشتغل به انتهى .

الفصل الأول

في بيان شروط المناظرة

اعلم أن المناظرة في أحكام الشريعة من الدين أيضاً ، ولكن لها شروط وحل ووقت ، فمن اشتغل بذلك في وقته وحمله وقام بشروطه فقد اقتدى بالصحابه رضي الله عنهم ، فإنهم تشاوروا في مسائل ، وبالسلف الصالحين كالشافعي ومحمد بن الحسن وغيرهما ، فإنهم تناظروا في مسائل ، وما تناظروا إلا لله ولطلب ما هو حق عند الله تعالى ، وقصد مرّ قول المذكورين وغيرهما في ذلك ، وسيأتي ذكر نبذة يسيرة من عيون مناظرتهم آخر هذا الباب إن شاء الله تعالى . ولمن يناظر لله وفي الله علامات :

الأولى — أن لا يشتغل به من لم يتفرغ عن فرض العین ، لأن غايته أنه فرض كفاية ، فيكون كمن ترك الصلاة المفروضة ، واشتغل بنسج الثياب ويقول : غرضي بذلك ستر عورة من يصلي فيقال له : كذبت لو أردت ذلك لصليت أولاً لنفسك ، ثم نظرت إلى صلاة غيرك .

الثانية — أن لا يرى فرض كفاية آخر أهم من المناظرة ويتركه ، فإن المناظر طلب ما أخذ الشرع لينال رتبة الاجتهاد ، وهذا من فروض الكفايات ، فإن رأى فرض كفاية معطلاً لا قائم به فلا يشتغل بما قام به جماعة ، وطلم الأحاديث في هذا العصر من فروض الكفايات ولا قائم به وقد اشرف على الأندراس وهو أصل الدين ، فمن يهمل ذلك ويزعم أنه يتعلم أطلال الله فهو كمن ترك جماعة من الناس عطاشاً مشرفين على الهلاك وهو قادر على أن يسقيهم ما يحييهم به . فاشتغل بتعلم صناعة الحجامة ، وفي الحجامين كثرة وزعم أن غرضه القيام بفرض الكفاية إذ لو خلا البلد عن الحجامين لتعرضوا للهلاك ، ومن جملة فروض الكفايات التي لا قائم بها لاسيما الآن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، وقد يكون المناظر في مجلس مناظرته مشاهداً للحرير ملبوساً ومفروشاً وهو لا ينكره ، وينظر في دباغ جلد الكلب والتوضي بنبيذ السم ونحو ذلك مما لا يتفق قط ، بل يجري منه ومن غيره في مجلس المناظرة من القيبة والإيماش والإيداء ما يمضي به القائل والمستمع ولا يلتفت قلبه إلى شيء من ذلك ، ثم يزعم أنه يناظر الله تعالى ، فأناظر هل كانت مشاورة الصحابة ومناظرة السلف من هذا الجنس ؟

الثالثة — أن يكون المناظر مجتهداً يفتي برأيه لا بمذهب أبي حنيفة والشافعي رحمهما الله تعالى حتى إذا بان له ألحق على لسان خصمه أتقل إليه ، كذلك كانت مناظرة السلف ، فأما من لا يجتهد فليس له مخالفة صاحب مذهبه ، فأني فائدة له في المناظرة وهو لا يقدر على تركه إن ظهر ضعفه ، ولو كانت مباحثته عن محل القولين وألوجهين لكان أخرى وأنفع ، فإنه ربما يفتي به ، ولكن ميله

إلى إظهار اتساع علمه في إفحام خصمه وإظهار ضعف كلامه .
 الرابعة — أن يناظر في واقعة مهمة ، أو في مسألة قريبة من الوقوع ، فما
 خاض الصحابة في المشاورة إلا بعد وقوع الواقعة . لا قبله إلا في الفرائض لعلمهم
 بأن ذلك لا بد من وقوعه عن قرب ، وقد مرّ النهي عن المسائل قبل وقوعها ،
 ولا ترى المناظر يهتم بتمييز ما تم به ألبوى كطلاق السكران وتحليل الخمر
 وكون الخلع فسحاً أو طلاقاً عما لا تم به من التوضي بنبذ الثمر ، ودباغ جلد
 الكلب ، وذكاة الحمار ، ونحو ذلك .

الخامسة — أن تكون المناظرة في الخلوة أحب إليه منها في المحفل والصدور ،
 فإن الخلوة أجمع اللهم وأحرى بصفاء الفكر ، وفي حضور الخلق ما يحرك دواعي
 الرياء . وأحرص على الإفحام ولو بالباطل ، وأنت تعلم كسلهم عن الجواب عن
 المسألة في الخلوة ، وتنافسهم في المسألة في المحفل .

السادسة — أن يكون في طلب الحق كمنشد ضالة يكون شاكراً متى وجدها ،
 ولا يفرق بين أن تظهر على يده أو على يد غيره فيرى رفيقه معيناً لاختصاصه ،
 ويشكره إذا عرفه الخطأ وأظهر له الحق كما لو أخذ طريقاً في طلب ضالته
 فنتبه غيره عليها . أنها في طريق آخر ، والحق ضالة المؤمن يطلبه كذلك ، فحقه
 إذا ظهر الحق على لسان خصمه أن يفرح به ويشكره لا أنه يخجل ويسود وجهه
 ويربذ لونه ، ويجهتد في مجادته ومدافعتة جهده ، فقد ردت امرأة على عمر
 رضي الله عنه وهو في خطبته على ملام من الناس فقال : صدقت أصابت امرأة
 وأخطأ رجل . ورد رجل على علي بن أبي طالب رضي الله عنه فقال : أصبت
 وأخطأت وتوق كثر ذي علم . علم . وسئل أبو موسى الأشعري وكان أمير الكوفة
 عن رجل قاتل في سبيل الله فقتل فقال : هو في الجنة ، وكان ابن مسعود رضي الله
 عنه حاضراً فقال : أعيد على أمير فلعله لم يفهمه فأعاد الجواب فقال ابن مسعود :
 وأنا أقول : إن أصاب الحق فقتل فهو في الجنة ، فقال أبو موسى : لا تسألوني
 عن شيء وهذا الخبر بين أظهركم . ولو اعترض الآن مثل هذا علي أقل فقيه لا نكر

وَأُستبعد وقال : هذا لا يحتاج إلى ذكره فإنه معلوم وإن لم يذكر . وما يجري هذا المجرى والله أعلم .

السابعة — لا يمنع معينه من الانتقال من دليل إلى دليل ، ومن سؤال إلى سؤال ، بل يورد ما يحضره ويخرج من كلامه جميع دقائق الجدل ، هكذا كانت مناظرة أهل الدين ، فأما قوله : هذا لا يلزمي وقد تركت كلامك الأول وليس لك ذلك ، فهذا محض عناد ، بل الرجوع إلى الحق أبداً يكون منافقاً للباطل فيجب قبوله ، وأنت ترى المناظرات في المحافل تنقضي بعض المجادلات حتى يقبس المستدل على أصل فيطالب بعلة فيذكرها ، فيطالب بالدليل على علة الأصل فيقول : هذا ما ظهر لي فإن ظهر لك ما هو أولى منه فأذكره ، فيصره المعتبر ويقول : أعرفه ولا أذكره ولا يلزمي ذكره ، وينقضي المجلس في الإصرار على العناد . وقوله أعرفه ولا يلزمي ذكره مع سؤاله عنه كذب على الشرع فإنه إن كان يعرف وقصده تعجيز خصمه فهو فاسق كذاب عصى الله تعالى ، وإن كان صادقاً فقد فسق بإخفائه ما عرفه من أمر الشرع وقد سأله أخوه المسلم ليفهمه وينظر فيه ليرجع إليه عند قوته ، ويظهر له أمره ويخرجه عن ظلمة الجهل عند ضعفه ، ولا خلاف أن إظهار ما علم من الدين واجب عند السؤال ، ومن كتمه ألجم يوم القيامة بلجام من نار ، فانظر في مناظرات السلف هل سمعت فيها مثل ذلك ؟ أو إنكاراً على من انتقل من آية إلى خبر ، ومن أثر إلى خبر ، بل ذكر الله تعالى في مناظرة إبراهيم عليه السلام (إِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّيَ الَّذِي يُحْيِي وَيُمِيتُ قَالَ أَنَا أُحْيِي وَأُمِيتُ قَالَ إِبْرَاهِيمُ فَإِنَّ اللَّهَ يَأْتِي بِالنَّمِيسِ مِنَ الْمَشْرِقِ فَأْتِ بِهَا مِنَ الْمَغْرِبِ) ، فانقل إلى دليل آخر لما رأى الأول لا يدركه فهمه والله أعلم .

الثامنة — أن يناظر مع من هو مستقل بالعلم ليستفيد منه إن كان يطلب الحق ، والغالب أنهم يحتززون من مناظرة الفحول والأكابر خوفاً من ظهور الحق على لسانهم ، ويرغبون فيه دونهم طمعاً في ترويع الباطل عليهم ، ووراء

هذه الشروط والآداب شروط وآداب دقيقة، ولكن في هذه الثانية ما يهدك إلى مَنْ يَنَظُرُ اللَّهَ وإلى مَنْ يَنَظُرُ لَعْلَةً . وأَعْلَمُ أَنَّ مَنْ لَا يَنَظُرُ الشَّيْطَانَ وهو عَلَى قَلْبِهِ مُسْتَوِلٍ وقد شهد الله له بالعداوة وأنه لَا يَزَالُ يَدْعُوهُ إِلَى هَلَاكِهِ، ثم يَنَظُرُ فِي مَسَائِلِ الْمَخْطِئِ فِيهَا اجْرٌ وَاحِدٌ وَلِلْمَصِيبِ أَجْرَانِ فَبِوَضْعِكَةِ الشَّيْطَانِ، وَعِبْرَةِ الْمَخْلُصِينَ، وَلِذَلِكَ يَشْتُمُ الشَّيْطَانُ بِهِ لَمَّا غَمَسَهُ فِي ظِلْمَاتِ الْآفَاتِ كَمَا نَعُدُّهَا وَتَفَصِّلُهَا .

الفصل الثاني

في آفات المناظرة وما يتولد منها مِنْ مُهْلِكَاتِ الْأَخْلَاقِ

اعلم أَنَّ الْمَنَاطِرَةَ الْمَوْضُوعَةَ لِقَصْدِ الْقَلْبَةِ وَالْإِفْخَامِ وَالْمُبَاهَاةِ وَالنَّشُوفِ لِإِظْهَارِ الْفَضْلِ فِي مَنَبِعِ جَمِيعِ الْأَخْلَاقِ الْمَذْمُومَةِ عِنْدَ اللَّهِ الْمَحْمُودَةِ عِنْدَ عَدُوِّهِ إِبْلِيسَ، وَنَسَبَتُهَا إِلَى الْفَوَاحِشِ الْبَاطِنَةِ مِنَ الْكِبَرِ وَالْعُجْبِ وَنَحْوِهَا نَسَبَةً الْخَمْرِ إِلَى الْفَوَاحِشِ الظَّاهِرَةِ مِنَ الزَّانَا وَالْقَتْلِ وَغَيْرِ ذَلِكَ، وَكَمَا أَنَّ مَنْ خَيْرٌ بَيْنَ الشَّرْبِ وَبَيْنَ سَائِرِ الْفَوَاحِشِ فَلِاخْتَارِ الشَّرْبِ أَسْتَصْفَاراً لَهُ، فَدَعَاهُ ذَلِكَ إِلَى ارْتِكَابِ سَائِرِ الْفَوَاحِشِ، فَكَذَلِكَ مَنْ غَابَ عَلَيْهِ حُبُّ الْإِفْخَامِ وَالْقَلْبَةِ فِي الْمَنَاطِرَةِ وَطَلَبَ الْجَاهَ وَالْمُبَاهَاةَ دَنَاهُ ذَلِكَ إِلَى إِضْمَارِ الْخَبَائِثِ كُلِّهَا .

فَمِنْهَا الْحَسَدُ — قَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : الْحَسَدُ يَأْكُلُ الْحَسَنَاتِ كَمَا تَأْكُلُ النَّارُ الْحَمَى، وَلَا يَنْفِكُ الْمَنَاطِرُ مِنْهُ فَإِنَّهُ تَارَةً يَغْلِبُ وَتَارَةً يُغْلَبُ وَتَارَةً يَحْمَدُ فِي كَلَامِهِ، وَتَارَةً يَحْمَدُ كَلَامَ غَيْرِهِ، وَلِذَلِكَ قَالَ أَبُو عِبَاسٍ : خُذُوا الْعِلْمَ

حيث وجد قومه ، ولا تقبلوا أقوال النقياء . بعضهم في بعض فلأنهم يتفانيرون
كما تتفانير التيوس في الزريبة .

ومنها الكبير والترف على الناس — قال صلى الله عليه وسلم : لَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ
مَنْ كَانَ فِي قَلْبِهِ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ مِنْ كِبَرٍ ، أي لا يدخل الكبير مع صاحبه إلى
الجنة ، ولا تنفك المناظرة عن التكبر على الأقران والأمثال والترف فوق المقدار
حتى إنهم ليتقاتلون على القرب من الصدور .

ومنها الحقد — ولا تكاد تنفك المناظرة عنه لا سبيل لمن حرك رأسه في
كلام خصمه أو رجحه عليه ، قال صلى الله عليه وسلم : الْمُؤْمِنُ غَيْرُ حَقَّودٍ ،
وورد في ذم الحقد ما لا يحصى .

ومنها الغيبة — وقد شبهها الله تعالى بأكل الميتة ، ولا يزال المناظر ماثراً
عليها ، فإنه لا يدخل عن حكاية كلام صاحبه في معرض التهجين ، والذم والتوهين ،
وربما يعرف كلامه فيكون كاذباً مليئاً ، وقد يصريح باستجباله واستعماله ،
والغيبة أشد من الزنا كما ورد في الخبر .

ومنها تزكية النفس — قال تعالى : (فَلَا تُزَكُّوا أَنْفُسَكُمْ) ولا يدخل المناظر
عن تزكية نفسه نصر يحمي أو تعريضا ببنى غيره وتهجين كلام غيره .

ومنها التجسس وتنبع العورات — قال الله تعالى : (وَلَا تَجَسَّسُوا) . قال صلى
الله عليه وسلم : يَا مَعْشَرَ مَنْ آمَنَ بِلِسَانِهِ وَلَمْ يُزَيِّنْ بِقَلْبِهِ لَا تَتَّبِعُوا عَوْرَاتِ
الْمُسْلِمِينَ فَمَنْ تَتَّبَعَ عَوْرَةَ مُسْلِمٍ تَتَّبَعَ اللَّهُ عَوْرَتَهُ وَمَنْ تَتَّبَعَ اللَّهُ عَوْرَتَهُ
يَفْضَحْهُ وَلَوْ فِي جَوْفِ بَيْتِهِ ، ولا يدخل المناظر عن طلب عورات الأقران والأخصوم .

ومنها الفرج بما يسوء الناس والألم بسروهم — ومن لا يحب لأخيه المسلم ما يحب
لنفسه فهو ناقص الإيمان ، بعيد عن أخلاق أهل الدين ، وهذا غالب بين من
غلب عليهم إفحام الأقران ، وقد قال الشافعي رضي الله عنه : العلم بين أهل
العلم رحم متمل ، فأني خير لك في علم يدعوك إلى العداوة والشحناء مع
الأقران والشركاء . في العلم ؟ وقد كان يجري بين الشافعي وأحمد مفاوضات في

علم الحديث وغيره ثم يقول أحمد : ما صليت منذ أربعين سنة إلا وأنا أدعو للشافعي ، كما مرّ مع بقية كلامه في حقه .

ومنها الاتفاق — وهم يُضطرّون إليه ، فإنهم يلقون الخصوم والأقران وأتباعهم بوجه سالم وقلب منازع ، وربما يظهرون الشوق المنرط إلى لقاءهم ، وفرائصهم مرتعدة من بغضهم ، ويعلم كلّ منهم أنه كاذب فيما بيديه . قال عليه الصلاة والسلام : إِذَا تَمَلَّكُمُ النَّاسُ الْعِلْمُ وَتَرَكَوْا الْعَمَلَ وَتَحَابُّوْا بِاللَّسَنِ وَتَبَاغَضَوْا بِالْقُلُوبِ وَتَقَاطَعُوا فِي الْأَرْحَامِ لَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ ذَلِكَ فَأَسَمْتُهُمْ وَأَعْمَى أَبْصَارَهُمْ .

ومنها الاستكبار عن الحق وكراهته ، والحرص على مدافعته بالمماراة — حتى إن بعض الأشياء إلى المناظر أن يظهر الحق على لسان خصمه ، ومما ظهر تشمر لجده بما قدر عليه من المدافعة والذليوس والمخادعة ، ثم تصير المماراة له عادة وطبيعة ، والمكر والحيلة له سليمة ، حتى لا يسمع كلاماً إلا وذهبت داعيته للاعراض عليه إظهاراً للفضل ، واستحقاقاً للخصم وإن كان محيقاً إظهاراً لنفسه لا للحق ، وقد تقدم في فصل ترك المراء أحاديث تنفي عن الإعادة ، وهذا وقد سوى الله تعالى بين من أفتى على الله كذباً ، وبين من كذب بالحق لما جاءه فقال تعالى : (وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ افْتَرَى عَلَى اللَّهِ كَذِبًا أَوْ كَذَّبَ بِالْحَقِّ لَمَّا جَاءَهُ أَلَيْسَ فِي جَهَنَّمَ مَثْوًى لِّلْكَافِرِينَ) .

ومنها الرياء وملاحظة الخلق واستمالة قلوبهم وصرف وجوههم — والرياء هو الأداء المصنوع ، فهذه عشر خصال من أُمّهات الفواحش الباطنة ، ويولد منها من الرياء ثل بل من كل واحدة عشرة أخرى لا نطيل بذكرها وتفصيل أحادها ، مثل الغضب والأتفة والبغضاء والطمع وحب المال والجاه ، ليتمكن من الغلبة والمباهاة والأثر والبطر ، وتظيم الأغنياء والسلاطين ، والتردد إليهم ، والأخذ من حرامهم ، واستحقاق الناس ، والفتنر والخيلاء ، ومغايلة الأقران بالتجمل بالخيول والمراكب والملابس المحظورة ، والغرض فيما لا يعني ،

وكثرة الكلام ، وخروج الخشية من القلب ، وأستيلاء الغفلة حتى في عباداته ، وأستغراق العمر في العلوم التي تعين في المناظرة مع أنها لا تنفع في الآخرة ، وتحسين العبارة ، وتسجيع اللفظ ، وحفظ النوادر للمباهاة ، إلى غير ذلك ، والمناظرون يتفاوتون فيها على حسب درجاتهم ، ولم درجات شتى ، وأعلم أن هذه الرذائل لازمة للمشتغل بالتذكير والوعظ إذا كان قصده طلب القبول ، وإقامة أجه ، ونيل المآثر والثروة ، وهي لازمة للمشتغل بعلم المذهب والفتاوي إذا كان طلبه القضاء ، وولاية الأوقاف والتقدم على الأقران ، وهي لازمة لكل من يطلب العلم لغير وجه الله ، فالعلم لا يهمل العالم بل يهلكه ويُسقيهِ ، أو يُسعدُهُ ويُقرِّبُهُ من الله ويُدينُهُ ، فإن قلت في المناظرة فائدتان إحداها ترغيب الناس في العلم ، إذ لولا حب الرِّئاسة لأندرسَت العلوم ، وفي سَدِّ بابها ما يفتقر هذه الرِّغبة . والأخرى أن فيه تشجيعاً لطاير وتقوية النفس لدرك ما أخذ الشرع فتقول : صدقت لم نذكر ذلك لسد باب المناظرة ، بل ذكرنا شروطها وأقاربها ليحترز المناظر عن الآفات بعد مراعاة الشروط ، ثم يستدر فوائدها من الرِّغبة في العلم لوجه الله لا للدُّنيا ، نسأل الله العافية ، ولنختم الكلام في هذا الباب بذكر مناظرات نفيسة من عيون مناظرات السلف تكملة للفائدة وتبرُّكاً بأنفاسهم حشرنا الله في زمريهم آمين .

مناظرة بين الشافعي ومالك رضي الله عنهما

وهي سبب إذن مالك له بالافتاء وسنه أربع عشرة سنة ، نقل الدميري في حياة الحيوان وغيره أن الشافعي كان جالساً بين يدي مالك فجاء رجل فقال للمالك : إني رجل أبيع القمري وإني بعت في يدي هذا قمرياً فردّه عليّ المشتري وقال : قمريك ما يصيح فحلفت له بالطلاق أنه لا يهدأ من الصباح فقال له مالك : طلقت أم رأيتك لا سبيل لك عليها ، وكان الشافعي يومئذ ابن أربع عشرة سنة فقال لذلك الرجل : أيما أكثر صياح قمريك أو سكوته ؟ فقال : لا بل صياحه ، فقال : لا طلاق عليك ، فعلم بذلك مالك فقال : يا غلام

من أين لك هذا ؟ فقال : لأنك حدثتني عن الزهري عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن أم سلمة أن فاطمة بنت قيس قالت : يا رسول الله : إن أبا جهن ومعاوية خطباني فقال : أَمَّا مُعَاوِيَةُ فَصَلُّوا كَلَّا مَالٌ لَهُ ، وَأَمَّا أَبُو جَهْمٍ فَلَا يَضَعُ عَصَاهُ عَنْ يَدَيْهِ ، وقد علم رسول الله صلى الله عليه وسلم أن أبا جهم كان يأكل وينام ويستريح ، وقال : لا يضع عصاه عن عاتقه على المجازة ، والعرب تجعل الأغلب الأنعلين كمد أومته ، ولما كان صباح قُمرتي هذا أكَثَرَ من سكوته جعلته كصياحه دائماً ، فتمجب مالك من احتجاجه وقال له : أَنْتَ فَقِدَ أَنْ لَكَ أَنْ تُقْنِي فَأَقْنِي فِي ذَلِكَ السَّنَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا .

مُناظرة بين الشافعي ومحمد بن الحسن رضي الله عنهما

قال محمد بن عبد الله بن عبد الحكم : حدثنا الشافعي قال : ذكرت ل محمد بن الحسن الدُّعَاءَ فِي الصَّلَاةِ فَقَالَ لِي : لَا يَجُوزُ أَنْ يَدْعِيَ فِي الصَّلَاةِ إِلَّا بِمَا فِي الْقُرْآنِ وَمَا أَشْبَهَهُ قَالَ : قُلْتُ لَهُ : فَإِنْ قَالَ رَجُلٌ : اللَّهُمَّ أَطْعِمْنِي قُدَّاءً وَبَصَلًا وَعَدَسًا وَأَرْزُقْنِي ذَلِكَ أَوْ أَخْرِجْهُ لِي مِنْ أَرْضِي ، أَيْجُوزُ ذَلِكَ ؟ قَالَ : لَا ، قُلْتُ : فِهَذَا فِي الْقُرْآنِ ، فَإِنْ كُنْتُ إِنَّمَا تَجِيزُ مَا فِي الْقُرْآنِ خَاصَّةً فَهَذَا فِيهِ ، وَإِنْ كُنْتُ تَجِيزُ غَيْرَ ذَلِكَ فَلِمَ حَظَرْتَ شَيْئًا وَأَبَيْتَ شَيْئًا ؟ قَالَ : فَمَا تَقُولُ أَنْتَ ؟ قُلْتُ : كُلُّ مَا جَازَ لِلْمَرْءِ أَنْ يَدْعُوَ بِهِ فِي غَيْرِ صَلَاةٍ فَجَازٌ أَنْ يَدْعُوَ بِهِ فِي الصَّلَاةِ ، بَلْ أَسْتَحِبُّ ذَلِكَ لِأَنَّهُ مَوْضِعٌ يَرْجَى مَرَعَةُ الْإِجَابَةِ فِيهِ ، وَالصَّلَاةُ الْقُرْآنُ وَالْدُّعَاءُ ، وَأَنْهِيَ عَنِ الْكَلَامِ فِي الصَّلَاةِ هُوَ كَلَامُ الْآدَمِيِّينَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ فِي غَيْرِ أَمْرِ الصَّلَاةِ ، قَالَ أَبُو السَّبْكِ : فِي الْمُنَازَرَةِ رَدٌّ عَلَى الشَّيْخِ أَبِي عَمَّادٍ فِي مَنْعِهِ الدُّعَاءَ بِجَارِيَةِ حَسَنَاءَ .

مُناظرة بينهما أيضًا ، وهي مشهورة

وقد رويناها من طريق الحميدي وملخصها : قال له محمد بن الحسن : ما تقول في رجل غصب من رجل ساجدة^(١) فبنى عليها بناءً . أُنْفَقَ فِيهِ دِينَارٌ ، ثُمَّ جَاءَ

(١) أي خشبة .

صاحب الساجدة أثبت بشاهدين عدلين أن هذا اغتصب هذه الساجدة وبني عليها هذا البناء ، ما كنت تحكم ؟ قال الشافعي : أقول لصاحب الساجدة يجب أن تأخذ قيمتها ، فإن رضي حكمت له بالقيمة ، وإن أبي إلا ساجته فلعنتها له ووردتها عليه ، قال محمد : فما تقول في رجل اغتصب من رجل خيطاً بغير رسم فضاط به بطنه ، فجاء صاحب الخيط فأثبت بشهادة عدلين أن هذا اغتصب هذا الخيط أكنت تنزع الخيط من بطنه ؟ فقال الشافعي : لا ، فقال محمد : الله أكبر تركت قولك فقال الشافعي : لا تجعل أخبرني لو لم يغصب الساجدة من أحد وأراد أن يقطع هذا البناء عنها أيباح له ذلك أم يحرم عليه ؟ فقال محمد : بل يباح ، فقال الشافعي : أفأريت لو كان الخيط خيط نفسه فأراد أن ينزعه من بطنه أم يباح له ذلك أم يحرم ؟ فقال محمد : بل يحرم ، فقال الشافعي : فكيف تقيس مباحاً على محرم ؟ فقال محمد : أ رأيت لو أدخل غاصب الساجدة في سفينة ولجج في البحر أكنت تنزع اللوح من السفينة ؟ فقال الشافعي : بل أمره أن يقرب سفينته إلى أقرب أرماي إليه ثم أنزع اللوح وأدفعه إلى صاحبه ، فقال محمد : أليس قد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : لا ضرر ولا ضرار ؟ فقال الشافعي : هو أضرب بنفسه لم يضرب به ، ثم قال الشافعي : ما تقول في رجل اغتصب من رجل جارية فأولدها عشرة كلهم قد قرأوا القرآن وخطبوا على المنابر وحكموا بين المسلمين ، فأثبت صاحب الجارية بشاهدين عدلين أن هذا اغتصبها منه ناشدتك الله بماذا كنت تحكم ؟ قال : أحكم بأن أولاده أرقاء لصاحب الجارية ، فقال الشافعي : أيهما أعظم ضرراً أن تجعل أولاده أرقاء أو تطلع البناء عن الساجدة ؟

مناظرة بين الشافعي وإسحاق بن راهويه رضي الله عنهما

روي عن إسحاق قال : كنا بمكة والشافعي بها ، وأحمد بن حنبل أيضاً بها ، وكان أحمد يجالس الشافعي وكنت لا أجالسه ، فقال لي أحمد : يا أبا يعقوب لم لا تجالس هذا الرجل ؟ فقلت : ما أصنع به وسنته قريب من سنننا ؟ كيف

أترك ابن عيينة وسائر المشايخ لأجله ؟ فقال : ويحك إن هذا يفوت وذلك لا يفوت ^(١)
قال إسحاق : فذهبت إليه فتناظرنا في كراء بيوت أهل مكة ، وكان الشافعي تساهل
في المناظرة ، وأنا بالفت في التقرير ، ولما فرغت من كلامي وكان معي رجل
من أهل مرو فألفت إليه وقلت : مرّدك هكذا مرّدك لا كمالي نیست ، يقول
بألفارسية : هذا الرجل ليس له كمال ^(٢) ، فقال لي : أنتاظر ؟ قلت : للمناظرة
جئت فقال الشافعي : قال الله تعالى : (لِلْفُقَرَاءِ الْمُهَاجِرِينَ الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِنْ
دِيَارِهِمْ) فنسب الديار إلى مالكها أو إلى غير مالكها ؟ وقال النبي صلى
الله عليه وسلم يوم فتح مكة : مَنْ أَعْلَقَ بَابَهُ فَهُوَ آمِنٌ وَمَنْ دَخَلَ دَارَ أَبِي
سُفْيَانَ فَهُوَ آمِنٌ . فنسب الديار إلى أربابها أم إلى غير أربابها ؟ وأشترى عمر
ابن الخطاب داراً للسجن من مالك أو من غير مالك ؟ وقال النبي صلى الله عليه
وسلم : وَهَلْ تَرَكَ لَنَا عَقِيلٌ مِنْ دَارٍ ؟ قال إسحاق : فقلت : الدليل على صحة
قولي أن بعض التابعين قال به ، فقال الشافعي لبعض الحاضرين : من هذا ؟
فجبل : إسحاق بن إبراهيم الخنظلي فقال الشافعي : أنت الذي يزعم أهل خراسان
أنك فقيهم قال إسحاق : فقلت : هكذا يزعمون ، فقال الشافعي : ما أحوجني أن
يكون غيرك في موضعك فكنت أمر يعرك أذنيه ، أقول لك : قال رسول الله صلى
الله عليه وسلم ، وأنت تقول : قال عطاء وطاوس والحسن وإبراهيم ، وهل
لأحد مع رسول الله صلى الله عليه وسلم حجة ؟ فقال إسحاق : اقرأ (سَوَاءَ الْمَاكِتُ
فِيهِ وَالْبَآدِ) ، فقال الشافعي : هذا في المسجد خاصة . وفي رواية قال إسحاق :
لما عرفت أنني أفحمت قمت ، ثم يحكي عن إسحاق أنه إذا ذكر الشافعي كان يأخذ
لحيته بيده ويقول : واحيائي من محمد بن إدريس يعني من هذه المناظرة ولا
سباً من قوله مرّدك لا كمالي نیست .

(١) أي إن هذا ليس يقيم عندهنا .

(٢) المُقَاتِلُ بـألفارسية إسحاق بن راهويه للرجل الذي من أهل مرو هذا
الرجل عن الشافعي ليس له كمال ، فلم الشافعي أن إسحاق قال فيه سورة ١٠ .

مُناظرة بينهما أيضًا

روينا أن إسحاق بن راهويه ناظر الشافعي - وأحمد بن حنبل حاضر - في جلوس الميتة إذا دُبِنت ، فقال الشافعي : دباغها طهورها ، فقال إسحاق : ما الدليل ؟ فقال الشافعي : حديث الزهري عن عبيد الله بن عبد الله عن ابن عباس عن ميمونة أن النبي صلى الله عليه وسلم مر بشاة ميتة فقال : هَلَّا أَتَفَعَّمُ بِبِلْدِهَا ؟ قال إسحاق : حديث ابن عكيم كتب إلينا رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل موته بشهر أن لا تأتفعفوا من الميتة بإهاب ولا عَصَب أشبه أن يكون ناسغًا . لحديث ميمونة لأنه قبل موته بشهر ، فقال الشافعي : هذا كتاب وذلك سماع ، قال إسحاق : إن النبي صلى الله عليه وسلم كتب إلى كسرى وقبصره وكن حجة عليهم عند الله ، فسكت الشافعي ، فلما سمع ذلك أحمد بن حنبل ذهب إلى حديث ابن عكيم وأفتى به ، ورجع إسحاق إلى حديث الشافعي فأفتى بحديث ميمونة ، قال السبكي بعد ذكره هذه المناظرة : وقد يظن قاصر الفهم أن الشافعي أقطع فيها مع إسحاق ، وليس الأمر كذلك ، ويكفيه مع قصور فهمه أن يتأمل رجوع إسحاق إلى الشافعي ، فلو كانت حجته قد نهضت على الشافعي لما رجع ، قال : ثم تحقيق هذا أن اعتراض إسحاق فاسد الوضع لا يقابل بغير السكوت ، وذلك أن كتاب عبد الله بن عكيم كتاب عارضه سماع ولم يُثبِتْ أنه مسبوق بالسماع وإنما ظن ذلك ظنًا لقرب التاريخ ، ومجرد هذا لا ينهض بالنسخ ، أما كتب رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى كسرى وقبصر فلم يعارضها شيء بل عضد ما للقرائن وساعدها التواتر الدال على أن هذا النبي صلى الله عليه وسلم جاءنا بالدعوة إلى ما في الكتاب ، فلاح بهذا أن السكوت من الشافعي تشكيك على إسحاق بأن اعتراضه فاسد الوضع فلم يستحق عنده جوابًا ، وهذا شأن الخارج عن البحث عند الجدلين فإنه لا يقابل بغير السكوت ، ورب سكوت أبلغ من نطق .

مناظرة بين الشافعي وأحمد بن حنبل رضي الله عنهما
حكى أن أحمد ناظر الشافعي في تارك الصلاة فقال له الشافعي : يا أحمد ما تقول
إنه يكفر ؟ قال : نعم ، قال : إذا كان كافراً فبمَ يُسَلِّم ؟ قال : يقول : لا إله
إلا الله محمد رسول الله ، قال الشافعي : فأل رجل مستديم لهذا القول لم يتركه ،
قال : يُسَلِّم بأن يصلي ، قال : صلاة الكافر لا تصح ولا يُحكم بإسلامه بها ،
فأقطع أحمد وسكت .

مناظرة جرت بحضرة الشافعي رضي الله عنه
حكى أن الفضل بن الربيع قال للشافعي : أحب أن أسمع مناظرتك مع الحسن
أبن زياد اللؤلؤي ، فقال الشافعي : ليس هو في هذا البلد ، ولكنني أحضر بعض
أصحابي حتى يكلمهم بحضرتك ، ثم أحضر الشافعي رجلاً كوفياً كان على مذهب
أبي حنيفة ، ثم صار من أهل مذهب الشافعي ، فلما دخل اللؤلؤي قال الكوفي : إن
أهل المدينة ينكروني على أصحابنا بعض أقوالهم فأريد أن أسألك عنه
فقال اللؤلؤي : قل ، فقال الكوفي : ما تقول في رجل قذف بمحصة وهو في
الصلاة ؟ فقال : صلاته فاسدة ، فقال : ما حال طهارته ؟ قال : طهارته باقية ،
قال : ما تقول : إن ضحك في صلاته ؟ قال : يُعِيد الطهارة والصلاة ، فقال
الكوفي : قذف المحصات في الصلاة أيسر من الضحك فيها ؟ قال : فوثب
اللؤلؤي وأخذ نعله ومضى وقال : وضعنا في هذا ، فضحك الفضل بن الربيع ، فقال
الشافعي : ألم أقل لك إنه ليس في هذا البلد .

مناظرة جرت بحضرة الشافعي وأقام هو ألحجة فيها
حكى أن بشر المريسي دخل يوماً على الشافعي وعنده رجل من أهل المدينة
وكان الشافعي غليلاً متكئاً مضطجعاً ، فنظر بشر المريسي في أفراد الإقامة
فقال : أجمنا على أنه إذا نفي الإقامة فقد أقي بالإقامة ، واختلفنا في أنه إذا
أفرد ما هل أقي بها ؟ فيجب أن نأخذ بالمتفق وترك المختلف قال : فتجبر
المدني ، فاستوى الشافعي عند ذلك وقال : إن كان ما قلت صحيحاً فقد لزمتك

أَنْ تَقُولَ بِالْتَرْجِيعِ فِي الْأَذَانِ لَا نَأْخُذُ بِتَفَقُّنَا عَلَى أَنْ الْأَذَانُ مَعَ التَّارْجِيعِ مُجْمِعٌ
وَإِخْتِلَافُنَا فِي صِحَّتِهِ بِدُونِهِ ، فَسَكَتَ بِشَرْحِي ظَهَرَ لِلْكَلِّ انْقِطَاعَهُ ، ثُمَّ عَادَ الشَّافِعِيُّ
إِلَى اضْطِجَاعِهِ .

مُنَازَعَةُ بَيْنَ أَبِي الْعَبَّاسِ أَحْمَدَ بْنِ سُرَيْجٍ وَأَبِي بَكْرٍ مُحَمَّدَ بْنِ دَاوُدَ رَحِمَهُمَا اللَّهُ
حَكَى أَنَّهَا اجْتَمَعَا ، فَأَحْتِجَّ أَبُو دَاوُدَ عَلَى أَنَّ أُمَّ الْوَلَدِ تُبَاعُ ، قَالَ : اجْتَمَعْنَا
عَلَى أَنَّهَا إِنْ كَانَتْ أُمَّةً تُبَاعُ ، فَمَنْ أَدْعَى أَنَّ هَذَا الْحُكْمَ يَزُولُ بِوِلَادَتِهَا ، فَعَلِيهِ
الدَّلِيلُ ، فَقَالَ لَهُ أَبُو سُرَيْجٍ : وَاجْتَمَعْنَا أَنَّهَا إِنْ كَانَتْ حَامِلًا لَا تُبَاعُ ، فَمَنْ أَدْعَى
أَنَّهَا تُبَاعُ إِذَا انفصلَ الْحَمْلُ فَعَلِيهِ الدَّلِيلُ فَبَيَّتَ أَبُو بَكْرٍ .

مُنَازَعَةُ بَيْنَهُمَا أَيْضًا

وَمِنْهُ مِنَ الطُّفْلِ الْمُنَازَعَاتُ ، رَوَيْنَا عَنْ أَبِي الْحَسَنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ
الدَّائِدِيِّ قَالَ : كَانَ أَبُو بَكْرٍ مُحَمَّدُ بْنُ دَاوُدَ وَابُو الْعَبَّاسُ بْنُ سُرَيْجٍ إِذَا حَصَلَا
فِي مَجْلِسِ الْفُقَهَاءِ أَبِي عَمْرِو بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ يُونُسَ لَمْ يَجْعَرْ بَيْنَ اثْنَيْنِ فِيمَا يَتَفَاوَضَانِهِ
أَحْسَنَ مِمَّا يَجْعَرُ بَيْنَهُمَا ، وَكَانَ أَبُو سُرَيْجٍ كَثِيرًا مَا يَتَقَدَّمُ أَبَا بَكْرٍ إِلَى الْخُفُورِ
فِي الْمَجْلِسِ ، فَتَقَدَّمَهُ أَبُو بَكْرٍ يَوْمًا فَسَأَلَهُ حَدَّثَ مِنْ الشَّافِعِيِّ عَنِ الْعَوْدِ الْمَوْجِبِ
لِلْكَفَارَةِ فِي الظَّهَارِ مَا هُوَ ؟ فَقَالَ : إِنَّهُ إِزَادَةُ الْقَوْلِ ثَانِيًا وَهُوَ مَذْهَبُهُ وَمَذْهَبُ
دَاوُدَ ، فَعَالَبَهُ بِالْأَدْلِيلِ فَتَسَرَّعَ فِيهِ ، وَدَخَلَ أَبُو سُرَيْجٍ وَأَسْتَشْرَحَهُمْ مَا جَرَى
فَشَرَحُوهُ ، فَقَالَ أَبُو سُرَيْجٍ لِأَبْنِ دَاوُدَ أَوَّلًا : يَا أَبَا بَكْرٍ أَعَزَّكَ اللَّهُ هَذَا قَوْلُ
مَنْ مِنَ الْمُسْلِمِينَ تَقْدِمُكَ فِيهِ ؟ فَاسْتَشَاطَ أَبُو بَكْرٍ مِنْ ذَلِكَ وَقَالَ : أُنْقِذُ مَنْ أَعْتَقَدْتُ
أَنْ قَوْلُهُمْ إِجْمَاعٌ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ إِجْمَاعٌ عِنْدِي ؟ أَحْسَنَ أحوَالِهِمْ أَنَّ أَعَدَّهُمْ خِلَافًا
وَهِيئَاتُ أَنْ يَكُونُوا كَذَلِكَ ، فَغَضِبَ أَبُو سُرَيْجٍ وَقَالَ : أَنْتَ يَا أَبَا بَكْرٍ بَكْتَابُ
الزُّهْرَةِ أَمِيرُ مَنْكَ فِي هَذِهِ الطَّرِيقَةِ ، فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ : وَبَكْتَابُ الزُّهْرَةِ تَعْبِيرِي ؟
وَاللَّهُ مَا تَحْسِنُ أَنْ تَسْتَمَّ قِرَاءَتَهُ قِرَاءَةً مِنْ يَفْهَمُ ، وَإِنَّ لِي أَحَدَ الْمَسَائِلِ إِذَا
كُنْتُ أَقُولُ فِيهِ :

أَكْرَرْتُ فِي رَوْضِ الْحَاسَنِ مُقَاتِلِي وَأَمْنَعُ نَفْسِي أَنْ تَنَالَ مُحَرَّمًا

وَيَطْلُقُ مُرِيَّ عَنْ مُتَرْجِمٍ خَاطِرِي فَلَوْلَا اِخْتِلَامِي رَدَّهُ لَتَكَلَّمَا

رَأَيْتَ اَلْمَوْدَى دَعَا مِنْ اَلنَّاسِ كُلِّهِمْ فَمَا اِنْ اَرَى حَبَابًا صَحِيحًا مُسْلِمًا

فَقَالَ لَهُ ابْنُ مُرَيْجٍ : اَوْ تَفْضُرُ عَلَيَّ بِهَذَا الْقَوْلِ وَاَنَا الَّذِي اَقُولُ ؟

وَمُسَاهِرٍ بِالْمُنْجِ مِنْ لَحْظَاتِهِ قَدْ بَثَّ اَمْنَعُهُ لَدَيْدَ سِنَانِهِ

صَبًّا بِمَحْسَنِ حَدِيثِهِ وَعَتَابِهِ وَاكْرَرُوا اَللَّحْظَاتِ فِي وَجَنَاتِهِ

حَتَّى اِذَا مَا اَلْصُبْحُ لَاحَ عَمُودُهُ وَلِيَّ بِخَاتَمِ رَبِّهِ وِبِرَاتِهِ

فَقَالَ ابْنُ دَاوُدَ لِابْنِ عَمْرِو : اَيَّدَ اَللَّهُ اَلْقَاضِي قَدْ اَقْرَأَ بِالْبَيْتِ عَلَى اَلْحَالَةِ اَلَّتِي

ذَكَرَهَا وَاَدْعَى اَلْبِرَاءَةَ مَا تَوَجَّهَ ، فَعَلِيهِ اِقَامَةُ اَلْبَيْتَةِ ، فَقَالَ ابْنُ مُرَيْجٍ : مِنْ مَذْهَبِي

اَنْ اَلْمُقَرَّرَ اِذَا اَقْرَأَ اِقْرَارًا وَنَاطَهُ بِصَفْتِهِ كَانَ اِقْرَارُهُ مُوَكَّلًا اِلَى صَفْتِهِ ،

فَقَالَ ابْنُ دَاوُدَ : لِلشَّافِعِيِّ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ قَوْلَانِ : فَقَالَ ابْنُ مُرَيْجٍ : فَبِهَذَا الْقَوْلِ

الَّذِي قُلْتَهُ اخْتِيَارِي السَّاعَةَ .

مُتَاظَرَةٌ بَيْنَ اِمَامِ اَلسُّنَّةِ اَلشَّيْخِ اَبِي اَلْحَسَنِ اَلْأَشْعَرِيِّ وَاَبِي عَلِيٍّ اَلْجَبَّارِيِّ

فِي اَنْ اَسْمَاءَ اَللَّهِ تَوْقِيفِيَّةٌ

دَخَلَ رَجُلٌ عَلَى اَلْجَبَّارِيِّ فَقَالَ : هَلْ يَجُوزُ اَنْ يُسَمَّى اَللَّهُ تَعَالَى عَاقِلًا ؟ فَقَالَ اَلْجَبَّارِيُّ :

لَا ، لِأَنَّ اَلْعَقْلَ مُسْتَقٌّ مِنْ اَلْعِيَالِ وَهُوَ اَلْمَنْعُ ، وَاَلْمَنْعُ فِي حَقِّ اَللَّهِ مَحَالٌ ، فَاَمْتَنَعُ

اَلْإِطْلَاقَ ، قَالَ اَلشَّيْخُ أَبُو اَلْحَسَنِ : فَقُلْتُ لَهُ : فَعَلَى قِيَاسِكَ لَا يُسَمَّى اَللَّهُ سُبْحَانَهُ حَكِيمًا ،

لِأَنَّ هَذَا اَلْاِسْمَ مُسْتَقٌّ مِنْ حَكَمَةِ اَللَّجَامِ ، وَهِيَ اَلْحَدِيدَةُ اَلْمَانَعَةُ لِلدَّابَّةِ عَنْ

اَلْجُمُوحِ ، وَيَشْهَدُ لَذَلِكَ قَوْلُ حَسَنِ بْنِ ثَابِتٍ رَضِيَ اَللَّهُ عَنْهُ :

فَنَحْكُمُ بِالْقَوَافِي مِنْ هِجَانَا وَنَضْرِبُ حِينَ تَخْتَلِطُ اَلدَّمَاءُ

وَقَالَ الْآخَرُ :

اَبْنِي حَنِيفَةً سَحَكِمُوا سَهَاءَكُمْ اِنِّي اَخَافُ عَلَيْكُمْ اَنْ اُغْضِبَا

أَيَّ مَنَعَ بِالْقَوَافِي مِنْ هِجَانَا ، وَأَمْنَعُوا سَهَاءَكُمْ ، فَإِذَا كَانَ اَللَّفْظُ مُشْتَقًّا مِنْ

اَلْمَنْعِ ، وَاَلْمَنْعُ عَلَى اَللَّهِ مَحَالٌ ، لَزِمَكَ اَنْ تَمْنَعَ اِطْلَاقَ حَكِيمٍ عَلَيْهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى

قال : فلم يُجِزْ جواباً إلا أنه قال : فلمَ منعت أنت أن يسمى الله عاقلاً وأجوزت أن يسمى حكيماً ؟ قال فقلت له : لأنَّ طريق في مأخذ أسماء الله تعالى الإذن الشرعي دون القياس اللغوي فأطلقت حكيماً لأنَّ الشرع أطلقه ، ومنعت عاقلاً لأنَّ الشرع منعه ، ولو أطلقه الشرع لأطلقته ، قال ابن السبكي : وقع في هذه المناظرة في إنشاد البيت حكّموا بالكاف ، وهو المشهور في روايته ، وكنت أجوز أن يكون حكّموا باللام لمقابلته بالسفهاء ، ثم رأيت في كتاب الكامل للمبرد رحمه الله ، وهذان البيتان لجرير :
أبني حنيفة نهنيها سفهاءكم إني أخاف عليكم أن أغضبا
أبني حنيفة إني إن أجمحكم أدع اليمامة لا توارى أربنا
مناظرة بينها أيضاً في الأصلح والتعليل

سأل الشيخ رضي الله عنه أبا علي فقال : ما قولك في ثلاثة : مؤمن وكافر وصبي ؟ فقال : المؤمن من أهل الدرجات ، والكافر من أهل الدرجات ، والصبي من أهل النجاة ، فقال الشيخ : فإن أراد الصبي أن يرقى إلى أهل الدرجات هل يمكن ؟ قال الجبائي : لا ، يقال له إن المؤمن إنما نال هذه الدرجة بالطاعة وليس لك مثلهما ، قال الشيخ : فإن قال التقصير ليس مني ، فلو أحييتني كنتُ عملتُ الطاعات بعمل المؤمن ، قال الجبائي : يقول له الله : كنت أعلم أنك لو بقيت لعصيت ولعوقبت ، فراعيت مصلحتك وأمتك قبل أن تنتهي إلى سن التكليف ، قال الشيخ : فلو قال الكافر : يا رب علمت حاله كما علمت حالي فهلاً راعيت مصلحتي مثله ؟ فأقطع الجبائي .
ومناظرات الأصحاب وغيرهم في سائر العلوم لا تكاد تنحصر ، وهذه النبهة التي اخترناها كافية في هذا المختصر .

الكتاب الثاني

في الادب مع الكتب التي هي آتة العلم ، وما يتعلق بتعظيمها وضبطها
ورفعها وعماها وشرفها وعاريها ونسخها ، وغير ذلك ، وفيه مسائل

الأولى — ينبغي لطالب العلم أن يتنى بتحصيل الكتب المحتاج إليها في
العلوم النافعة ما أمكنه شراء أو إجارة أو عارية ، لأنها آلة التحصيل ، ولا
يُجمل تحصيلها وجمعها وكثرتها حفظه من العلم ، ونصيبه من الفهم ، وقد أحسن القائل :
إذا لم تكن حافظاً واعياً فجمعك للكتب لا ينفع
وإن أمكنه تحصيلها شراء فلا يشتغل بنسخها ، لأن الاشتغال أعم من النسخ ،
ولا يرضى بالاستعارة مع إمكان تحصيله ملكاً أو إجارة .

الثانية — يستحب إجارة الكتب لمن لا ضرر عليه فيها ممن لا ضرر منه
بها ، وكره داريتها قوم ، والأوّل هو الأصح المختار لما فيه من الإعانة على
العلم مع مافي مطلق العارية من الفضل والأجر . روي ناعن وسكيع : أوّل بركة
أخذت إجارة الكتب ، وعن سفيان الثوري من يخل بالعلم أبتلي بإحدى ثلاث :
أن ينساه ، أو يموت فلا ينتفع به ، أو تذهب كتبه . وقال رجل لأبي العتاهية :
أعزني كتابك ، فقال : إني أكره ذلك ، فقال : أما علمت أن المكارم
موصولة بالمكاره ؟ فأعاره . وكتب الشافعي إلى محمد بن الحسن رضي الله عنهما :

قولاً لمن لم تر عي	نا من رآه مثله
ومن كان من رآ	ه قد رأى من قبله
العلم ينعي أهله	أن ينعموه أهله

لعله يبذله لأهله لعلة

وإذا استعار كتاباً فلا يطيء به من غير حاجة ، وإذا طلبه أملك فيحرم عليه حبسه ، ويصير غاصباً له ، وقد جاء في ذم الإبطاء رد الكتب المستعارة عن السلف أشياء كثيرة نظراً ونثراً ورواها في كتاب الخطيب أجمع ، لأخلاق الراوي والسامع ، منها عن الزهري : إياك وغلول الكتب ، وهو حبسها عن أصحابها ، قال الخطيب : وبسبب حبسها أمتنع غير واحد من إعارتها .

الثالثة — لا يجوز أن يصلح كتاب غيره بغير إذن صاحبه قلت : وهذا محله في غير القرآن ، فإن كان مغلولاً أو ملحوظاً فليصلحه ، غاية ما في الباب إن لم يكن خطه مناسباً ، فليأمر من يكتب ذلك بخط حسن . ولا يحسبه ولا يكتب شيئاً في بياض فواتحه أو خواتمه إلا إذا علم رضى صاحبه ، ولا يعيره غيره ، ولا يودعه لغير ضرورة حيث يجوز شرباً ، ولا ينسخ منه بغير إذن صاحبه ، فإن كان الكتاب وفقاً على من ينتفع به غير معين فلا بأس بالنسخ منه مع الاحتياط ، وأنشد بعضهم :

أيها المستعير مني كتاباً ارض لي فيه ما لنفسك ترضى

وإذا نسخ من الكتاب أو طالعها فلا يضمه مغروشاً على الأرض ، بل يجعله مرتفعاً ، وإذا وضع الكتب مصفوفة فلتكن على شيء مرتفع غير الأرض لئلا تندى فتبلى ، ويراعي الأدب في وضعها باعتبار علومها ، فيضع الأشراف أعلى الكل ، فإن استوت كتب في فن فليراع شرف المصنف فيجعله أعلى ، وليجعل المصحف الكريم أعلى الكل ، والأولى أن يكون في خريطة ذات عروة في يسار ونحوه في حائط طاهر نظيف في صدر المجلس ، ثم كتب الحديث الشرف كالبخاري ومسلم ، ثم تفسير القرآن ، ثم تفسير الحديث ، ثم الفقه ، ثم أصول الدين ، ثم أصول الفقه ، ثم النحو والتعريف ، ثم أشعار العرب ، ثم العروض وما في معناه ، ونحو ذلك ، ولا يضع ذوات القطع الكبير فوق ذوات القطع الصغير كيلا يكثر تساقعها ، وينبغي أن يكتب اسم الكتاب عليه في

نحرف عرضه ويجعل رؤوس الترجمة إلى مرّة الجلد المقابل للسان لثلاً قصير
الكتابة معكوسة ، ويراعي في صفّ الكتب حسن الوضع ، بأن يجعل الحبكة
في ناحية ، والمجلد الآخر يجعل حركته في الناحية الأخرى ، فتكون الكتب
قائمة بلا أعوجاج ، وإلا فيتعوج الصف ضرورة ، لأن جهة اللسان من كل
كتاب أعلى من جهة الحبكة ، لأن جهة الحبكة مضغوطة مقمودة ، ولا يجعل
الكتاب خزانة للكراريس وغيرها ، ولا تحدة ، ولا مروحة ، ولا مستنداً ،
ولا متكتماً ، ولا مثقل للبق ، ولا يطوي حاشية الورقة وزاويتها كما يفعله كثير
من الجهلة ، وإذا ظفر فلا يكس ظفره بحيث يهشم الورقة ولو مآلاً ، وإذا
استعار كتاباً فينبغي أن يتفقده عند إرادة أخذه ورده من ورقة محتاج إليها
ونحوها ، وإذا أشتري كتاباً نظّر أوله وآخره ووسطه وترتيب أبوابه وكراريسه
واعبر صفحته ، وما يئلب على الظن في صحته ما أشار إليه الشافعي أن يرى
فيه إلحاقاً أو إصلاحاً ، فإنه شاهد له بالصحة ، قال بعضهم : لا يضيء الكتاب
حتى يظلم ، يريد إصلاحه .

الرابعة — إذا نسخ شيئاً من كتب العلم الشرعية فينبغي أن يكون على طهارة
مستقبل القبلة ، طاهر البدن والثياب والخبر والورق ، ويتدئ كل كتاب
بكتابة بسم الله الرحمن الرحيم ، وإن كان مصنفه تركها كتابة فليكتبها
هو ، ثم ليكتب قال الشيخ ، أو قال المصنف ، ثم يشرع في كتابة ما صنّفه
المصنف ، وإذا فرغ من كتابة الكتاب أو الجزء فليختم الكتابة بالحمدلة
والصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وليختم بقوله : آخر الجزء الأول أو الثاني
مثلاً ويتلو كذا وكذا إن لم يكن أكمل الكتاب ، فإن أكمله فليقل
تم الكتاب الفلاني ، ففي ذلك فوائد كثيرة ، وكلما كتب اسم الله تعالى
أتبعه بالتعظيم مثل : تعالى ، أو سبحانه ، أو عز وجل ، أو تقدّس ، أو تبارك
ويتلفظ بذلك ، وكلما كتب أمم النبي صلى الله عليه وسلم ، كتب بعده الصلاة
عليه والسلام ، وجرت عادة السلف والخلف بكتابة صلى الله عليه وسلم ، ولعل

ذلك لموافقة الأمر في الكتاب العزيز في قوله : (صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا) ولا يختصر الصلاة في الكتابة ، ولا يسأَم من تكريرها كما يفعله بعض المحرومين من كتابة صلِّم أو صلِّح أو صلِّم أو صلِّم ، فإن ذلك مكروه كما قال العراقي . ويقال : إن أوَّل من كتب صلِّم قطع يده ، وأعلم أن أجر كتابة الصلاة بكلماتها عظيم ، وهو من أكبر الفوائد العاجلة ، وإذا مرَّ بذكر أحد من الصعابة كتب رضي الله عنه ، أو رضوان الله عليه ، أو مرَّ بذكر أحد من الأئمة لأسباب الأعلام وهداة الإسلام كتب رحمه الله ، أو رحمة الله عليه ، أو تسمده الله برحمته ، ولا يكتب الصلاة والسلام لغير الأنبياء والملائكة إلا تبعاً لاختصاص ذلك عرفاً وشرعاً بالأنبياء والملائكة عليهم السلام ، ومتى سقط من ذلك شيء فلا يتقيد به ، بل يلتزم مع النطق به ، واختار أحدین حبل إسقاط الصلاة والسلام والنزوي والترحم رواية مع نطقه بذلك ، وإفراد الصلاة عن السلام مكروه وعكسه كذلك كما قاله النووي .

الخامسة — لا يهتمُّ المُشتغل بالمبالغة في حسن الخط ، وإنما يهتمُّ بصحته وتصحيحه ، ويجتنب التعليق جداً ، وهو خلط الحروف التي ينبغي تفرقتها ، وألحق وهو سرعة الكتابة مع بعثرة الحروف ، قال عمر رضي الله عنه : شر الكتابة المُشَقِّق ، وشر القراءة الهذرمية ، وأجود أخط أيُّنه ، ولا يكتب الكتابة الدَّقيقة ، لأنه ربما لم ينتفع به وقت حاجة الارتفاع به من كبير وضعف بصر ، ثم محله فيمن عجز عن ثن ورق ، أو حمله في سفر ، فيكون معه خفيف المحمل فلا كراهة في ذلك ولا منع للعدر ، والكتابة بالخبر أولى من المداد كما مرَّ . وينبغي أن لا يكون القلم صلِّباً جداً فيمنع سرعة الجري ، ولا رخواً فيسرع إليه الحقى . قال بعضهم : إذا أردت أن تجود خطك فأطِّل جِلْفَتَكَ وأَمْنَمْنَاهَا ، وحرف قطنتك وأيمنها ، ولتكن السكين حادة جداً لبراية الأقلام وكشط الورق ، ولا تستعمل في غير ذلك ، وليكن ما يُقَطُّ عليه القلم صلِّباً ، وهم يحمّدون القصب الفارسي اليابس جداً ، والآبوس الصلِّب الثقيل ، ويراعى

من آداب الكتابة ما ورد عن بعض السلف ، فمن معاوية بن أبي سفيان رضي الله
عنها قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : يَا مُعَاوِيَةُ ابْنِي الدَّوَاةَ وَحَرِّفِ
الْقَلَمَ وَأَنْصِبِ الْبَاءَ وَقَرِّقِ السِّينَ وَلَا تُعَوِّرِ الْيَمِينَ وَحَسِّنِ اللَّهُ وَمَدَّ الرَّجْمَنَ
وَجَوِّدِ الرَّحِيمَ وَضَعْ قَلَمَكَ عَلَى ذَلِكَ الْيُسْرَى فَإِنَّهُ أَذْكُرُ لَكَ . وعن زيد بن
ثابت رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : إِذَا كَتَبْتَ
بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ فَبَيْنَ السِّينِ فِيهِ ، وَالْأَحَادِيثُ فِي ذَلِكَ كَثِيرَةٌ ،
وَأَقْوَالُ السَّلَفِ فِيهِ شَهِيدَةٌ . وعن جابر رضي الله عنه : إِذَا كَتَبَ أَحَدُكُمْ كِتَابًا
فَلْيُتَرَبِّهِ فَإِنَّهُ أَنْجَحَ لِلْحَاجَةِ . وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله
صلى الله عليه وسلم : مَنْ صَلَّى عَلَيَّ فِي كِتَابٍ لَمْ تَزَلِ الْمَلَائِكَةُ تَسْتَغْفِرُ لَهُ
مَا دَامَ أَصْنِي فِي ذَلِكَ الْكِتَابِ .

السادسة — كرهوا في الكتابة فصل مضاف أمم الله تعالى منه كعبد الله
أو عبد الرحمن ، أو رسول الله ، فلا يكتب عبد أو رسول آخر السطر ، والله أو
الرحمن أو رسول أول السطر الآخر لقبح صورة الكتابة ، وهذه الكراهة
للتنزيه ، وظاهر إيراد الخطيب وغيره أنه للتحريم ، فيجب اجتنابه ، وفي الاقتراح
أنه من الآداب ، ويلتحق بذلك كما قال العراقي في أسماء النبي صلى الله عليه
وسلم ، وأسماء الصحابة رضي الله عنهم كقوله : سَابَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
كَافِرٌ ، وقوله قَاتِلُ ابْنِ صَفِيَّةٍ فِي النَّارِ يَعْنِي الزُّبَيْرَ بْنَ الْعَوَّامِ رضي الله عنه ، فلا
يكتب سَابَّ أو قَاتِلُ فِي آخِرِ السَّطْرِ وما بعده في أول سطر آخر فهو قبيح جدًا
في صورة الكتابة حرام ، خصوصًا في النطق به من أول السطر ما لم ينطق بما
في آخر السطر ، وكذلك مما يُسْتَقْبَحُ فِيهِ الْفَصْلُ وَلَوْ كَانَ لغير متضامين
كقول سيدنا عمر رضي الله عنه في شارب الخمر الذي أَتَى بِهِ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَهُوَ نَيْلٌ ، فقال عمر : أَخْزَاهُ اللَّهُ مَا أَكْثَرُ مَا يُرَى بِهِ ، فلا يكتب
فقال في آخر سطر : وعمر وما بعده في أول آخر ، أما إذا لم يكن في شيء من ذلك

بعد أمم الله ، أو أمم نبيه ، أو أمم الصحابة مثلاً فلا بأس بالفصل ، ومع ذلك فجمعها أولى ، بل صرح بعضهم بالكراهة في فصل نحو أحد عشر لكونها بمنزلة اسم واحد ، وكرهوا تبعض الكلمة المركبة تركيباً مزجياً أو إضافياً ، ونحو ذلك .

السابعة — عليه مقابلة كتابه بأصل صحيح موثوق به ، فالمقابلة متعينة للكتاب الذي يرام النفع به ، قال عروة بن الزبير لابن هشام رضي الله عنهم : كتبت ؟ قال : نعم ، قال : عرضت كتابك ؟ أي على أصل صحيح قال : لا ، قال : لم تكتب . وقال الإمام الشافعي ويحيى بن أبي كثير : من كتب ولم يعارض أي يقابل كن دخل الخلا ، ولم يستنج ، وإذا صحح الكتاب بالمقابلة على أصل صحيح أو على شيخ ، فينبغي أن يعجم المعجم ، ويشكل المشكل ، ويضبط المتبسط ، ويفقد مواضع التصحيف ، أما ما يفهم بلا نقط ولا شكل فلا يعتن به لعدم الفائدة ، فإن أهل العلم يكرهون الإعجام والأعراب إلا في المتبسط والمشتبه ، ومن كلام بعض البلغاء : إعجام الخط يمنع من استعجابه ، وشكله من إشكاله ، وقال بعضهم : رب علم لم تعجم فصوله ، فاستعجم محصولة ، وقيل : ينبغي الإعجام ، والشكل للمكتوب كله المشكل وغيره لأجل المبتدئ في ذلك ، لأن المبتدئ لا يميز ما يشك مما لا يشك ، وصوبه القاضي عياض ، لأن المبتدئ لا يميز ما يشك مما لا يشك ، ولا صواب الأعراب من خطأ ، ولأنه ربما يكون الشيء واضحاً عند قوم مُشكلاً عند آخرين ، بل ربما يظن لبراعته المشكل واضحاً ، ثم قد يشك عليه بعد ، وربما وقع النزاع في حكمه مستنبط من حديث يكون متوقفاً على إعرابه كحديث ذكاة الأجنين ذكاة أمه ، فالجمهور كالشافعية والمالكية وغيرها لا يوجبون ذكاته بناءً على رفع ذكاة أمه بالأبدائية والخبرية وهو المشهور في الرواية ، والخنفية وغيرهم يوجبونها على نصب ذكاة الثانية على التشبيه أي يذكى مثل ذكاة أمه وكحديث لا يجزي ولد والد إلا أن يبيده مملوكاً فيشترية فيعتقه ، فالجمهور ومنهم أئمة المذهب يميزون بعتقه عليه بمجرد دخوله في ملكه بناءً على رفع فيعتقه ، وهو المشهور في الرواية ، ويكون الفسير عائداً على المصدر المحذوف

الذي دل عليه الفعل ، تقديره فيحقه الشراء لأنه بنفس الشراء حصل العتق من غير احتياج إلى لفظ ، ويؤيد ذلك الرواية الأخرى فيعتق عليه ، والأخرى فهو حر ، وظن داود الظاهري أن الرواية بنصب فيحقه عطقا على فيشترية ، فيكون الولد هو المعتق ، فقال : لا بد من إنشائه ، ولا يعتق بمجرد الملك . وعلى كل حال فيتأكد ضبط الملتبس من الأسماء ، إذ لا يدخلها قياس ولا قبلها ولا بعدها شيء يدل عليها ، وإذا احتاج إلى ضبط المشكل في الكتاب ، وبيانه في الحاشية قبالة فعل ، لأن الجمع بينهما يبلغ في الإبانة ، وإذا كتب كلمة مشكلة من القلم لسواد كثير فيه ونحوه أوضحها في الحاشية ، وكتب فوقها (بيان) أو (ن) ، وله أن يكتبها في الحاشية بصورتها ، وله أن يكتبها مقطعة الأحرف بالضبط ليأمن اللبس والاشتباه ، وله أن يضبطها بالحروف كقوله : بالحاء المهمل ، والدال المهمل ، والتاء المثناة ، والتاء المثناة ، ونحو ذلك ، كما جرت عادة السلف في ذلك ، ومما يلتحق بضبط المعجم أن يكتب في باطن السكاف المتعلقة كائنا صغيرة أو همزة ، وفي باطن اللام هكذا (لام) ولا يكتب صورة لآيم هكذا (ل) .

الثامنة — ينبغي أن يكتب على ما صححه وضبطه في الكتاب وهو في محل شك عند المطالعة أو تطرق احتمال (صح) صغيرة ، ويكتب فوق ما وقع في التصنيف أو في النسخ وهو خطأ (كذا) صغيرة أي هكذا رأيت ، ويكتب في الحاشية (صوابه كذا) إن كان يتحققه ، أو (له كذا) إن غلب على ظنه أنه كذلك ، أو يكتب على ما أشكل عليه ولم يظهر له وجهه ضبة ، وهي صورة رأس صادم مهمل مختصرة من صح هكذا (ص) ، فإن صح بعد ذلك وتحققه فيصلها بحاء فتبقى (صح) ولا يكتب الصواب في الحاشية كما تقدم . قيل : وأشاروا بكتابة أمداد أولاً إلى أن الصفحة لم تكمل ، وإلى تنبيه الناظر فيه على أنه مثبت في نقله غير غافل ، فلا يظن أنه غلط فيعلمه ، وقد تيمم بعضهم فنير ما الصواب إبقاؤه ، والله أعلم .

التاسعة - إذا وقع في الكتاب زيادة ، أو كتب فيه شيء على غير وجهه
تخير فيه بين ثلاثة أمور : الأول الكشط ، وهو سلع الورق بسكين ونحوها
ويبر عنه بالبشر وبالحك ، وسيا في أن غيره أولى منه ، لكن هو أولى في إزالة
نقطة أو شكلة . الثاني اللحو وهو الأزالة بغير سلع إن أمكن ، وهو أولى من
الكشط ، قال ابن الصلاح : وتذرع طرقه . . الثالث الضرب عليه وهو أجود
من الكشط والحو ، لا سيما في كتب الحديث . وعن بعضهم : كان الشيوخ
يكهرون حضور السكين مجلس السماع ، لأن الروايات مختلفة ، فمسي ان يشر
شيئا يكون صحيحا ، فيحتاج إلى إثباته ثانيا ، وفي كيفية الضرب خمسة أقوال
مشهورة : أحدها أن يصل بالحروف المضروب عليها ، ويخط بها خطا ممتدا .
ثانيها أن يجعل أخط فوق الحروف منفصلا عنها منعطفًا طرفاه على أول المبطّل
وآخره كالباء المقلوبة ومثاله هكذا . ثالثها أن يكتب لفظة (لا) أو لفظة (من)
فوق أوله ، ولفظة (إلى) فوق آخره ، ومعناه من هنا ساقط إلى هنا . رابعها أن
يكتب في أول الكلام المبطّل وفي آخره نصف دائرة ومثاله هكذا .
خامسها أن يكتب في أول المبطّل وفي آخره صفرا وهو دائرة صغيرة سميت بذلك
لخلو ما أشير إليه بها من الصفحة كتسمية الحساب لها بذلك لخلو موضعها من
عدده ومثاله هكذا (٥) ، وإذا تكررت كلمة أو أكثر سهو ضرب على
الثانية لوقوع الأولى صوابا في موضعها ، إلا إذا كانت الثانية أجود صورة
وأدل على القراءة ، وكذا إذا كانت الأولى آخر سطر ، فإن الضرب عليها أولى
صيانة لأول السطر ، وبالجمل فصيانه أول السطور وآخرها متعين إلا أن
مراعاة أولها أولى ، وإذا كان الككرر مضاعفا ومضافا إليه ، أو موصوفا وصفة ،
أو مبتدأ وخبر ، أو متعاطفين ، فمراعاة عدم التفريق بالضرب أولى إذا كانا
آخر سطر كيلا يفرق بين شيئين بينهما ارتباط ، إذ مراعاة المعاني أولى من
مراعاة تحسين الصورة في الخط قاله القاضي عياض ، وإذا صحح الكتاب على

الشيخ أو في المقابلة علم على موضع وقوفه يبلغ أو بلغ العرض أو غير ذلك مما يفيد معناه ، فإن كان ذلك في سماع الحديث كتب بلغ في الميعاد الأول والثاني إلى آخرها ، فيعين عدده ، فإنه مفيد جداً .

العاشرة — وينبغي أن يفصل بين كل كلامين أو حديثين بدارة ، أو قلم غليظ ولا يصل الكتابة كلها على طريقة واحدة لما فيه من عسر استخراج المقصود ، ورجحوا الدائرة على غيرها ، وعليها عمل غالب المحدثين وصورتها هكذا ⑤ وجرت عادة المحدثين باختصار الفاظ في كتبهم ، فمن ذلك حدثنا اختصرها بعضهم على ثنا ، وبعضهم على نا ، وبعضهم على دثنا . ومن ذلك أخبرنا اختصرها بعضهم على أنا ، وبعضهم على أرنا ، وبعضهم على أنا . ومن ذلك حدثني اختصرها بعضهم على ثني ، وبعضهم على دثني ، وأما أخبرني وأنبأنا وأنبأني فلم يختصروها . ومن ذلك قال الواقعة في الإسناد بين رواية اختصرها بعضهم قائلاً مفردة هكذا (ق) وقد جمعها بعضهم بما يليها هكذا (ثثنا) يعني قال حدثنا ، قال العراقي : وهو اصطلاح متروك . ومن هذا القبيل ما يوجد في كتب الأعلام من اختصار المطلوب على الأمط ، واختصار محال على مح وباطل على بط وحيثئذ على وح ولحيثئذ على فح وإلى آخره على ألح والمصنف على ألمص ، ونحو ذلك . ومن ذلك ما يختصر جميعه مع التلحق به كلفظ يحدث في قولهم في الإسناد سمعت فلاناً عن فلان فنقول : يحدث عن فلان وهو كثير . ومن ذلك لفظة قال اذا كررت كما في صحيح البخاري ثنا صالح بن حبان قال قال عامر الشعبي فتحذف إحداها خطأ لا لفظاً . ومن ذلك لفظة أنه في مثل حدثنا فلان أنه سمع فلاناً يقول ، نبه عليه الحافظ ابن حجر في فتح الباري ، وقل من نبه عليه والله أعلم . ومن ذلك ما يختصر بعضه ، وينطق بالبعض الباقي على حفته ، والمشهور منه حاة التحويل عند انتقال من سند إلى غيره فيكتب هكذا (ح) مفردة مهملة مقصورة لفظاً ، وهي مختصرة من تحويل ، أي من سند إلى سند آخر ، وقيل : مختصرة من حائل لأنها حالت بين الإسنادين ، وقيل : من قولهم الحديث وهو المنقول

عن أهل المغرب ، وقيل من صح ، قال ابن الصلاح : وقد كتب مكانها بدلا عنها صح صريحة ، وأختلف في الدقيق بها ، فالأصح أنه ينطق بها في القراءة كما كتبت كذلك مفردة ، وقيل : لا ينطق بها ، وقيل : ينطق بأصلها المختصرة منه وهو الحديث أو صح فليعلم ذلك . ومن ذلك ما يختصر بهضه ولا يتعين فيه قراءة ذلك البعض ولا أصله ، وهو الرمز إلى اصطلاح خاص بذلك الكتاب كما يروى كثير من كتب الحديث المختصرة للبخاري (خ) ومسلم (م) ولاترمذي (ت) ولأبي داود (د) وللنسائي (ن) ولأبي ماجه القزويني (ج) أو (ق) ولأبي حبان (حب) ولإدارة طي (ط) ونحو ذلك وهو كثير . ومن ذلك رمز العجالة والمدة لابن الملقن للإمام مالك (م) ولأبي حنيفة (ح) ولأحمد (أ) ونحو رموز الوجيز والحاوي للأقوال والأوجه والمذاهب وغير ذلك وهي مشهورة ، ومن فعل شيئا من ذلك أو من غيره في تأليف بين اصطلاحه فيه ، ولا مشاحنة في الاصطلاح في بيان الاصطلاح في ديباجة الكتاب ليفهم الخاطئ فيه معانيها ، وقد فعل ذلك جماعة من الأئمة لقصد الاختصار ونحوه والله أعلم . ولا بأس بحواشي الكتاب من فوائد متعلقة به ولا يكتب في آخره (صح) بل ينبه عليه بإشارة المتخريج بالهندي مثلاً ، وبعضهم يكتب على أول المكتوب في الحاشية (ح) . ولا ينبغي أن يكتب إلا الفوائد المهمة المتعلقة بذلك الكتاب والمحل مثل تنبيه على إشكال أو احتراز أو رمز أو خطأ ونحو ذلك ، ولا يسوده بنقل المسائل والنروع القريبة ، ولا يكثر الحواشي كثرة يظلم منها الكتاب ، ولا بأس بكتابة الأبواب والتراجم والفصول ونحو ذلك بالحمرة فإنه أظهر في البيان وفي فواصل الكلام ، وله في كتابة شرح ممزوج بالمتن أن يميز المتن بكتابه بالحمرة أو بخط عليه خطأ منفصلاً عنه ممتداً عليه ، والكتابة بالحمرة أحسن ، لأنه قد يمزج بحرف واحد ، وقد تكون الكلمة الواحدة بعضها متن وبعضها شرح ، فلا يوضح ذلك بالخط أيضاً بكتابة الحمرة ، ونحو ذلك كثير في كتب الفقه ، وذلك ليسهل في المطالعة عند قهدها ، والله تعالى أعلم .

الخاتمة

في ذكر شئ من الرقائق المستغرقات ، والشعار الرائقة والطبايات
نختم بها الكتاب على عادة الأئمة والحفاظ كما قال شيخ الإسلام النووي
وأقتدآ به في بعض مؤلفاته

أسند مولانا شيخ الإسلام صاحب الأصل فصح الله في أجله ، وبلته غاية
أمله ، عن شيخه الشيخ زين الدين زكريا الأنصاري بسنده المتصل إلى الشيخ
أبي بكر الأجرى قال : كان ابن المبارك كثيراً ما يتنزل بهذه الآيات :

اغتنم ركنين زلني إلى الله إذا كنت فارغاً مستريحاً
وإذا ما ممت بالخطى بألبا طل فأجعل مكانه تسبيحاً

وبأسند الذي ذكره إلى الطائي بسند الطائي إلى المزني قال : دخلت على
الشافعي في مرضه الذي مات فيه فقلت : كيف أصبحت ؟ قال : أصبحت من
الدنيا راحلاً ، ولاخواني مفارقاً ، ولسوء أفعالي ملاقياً ، وبكأس ألمية شارباً ،
فوالله ما أدري أروحي إلى لجنة تصير فأهنيها ، أو إلى النار فأعزينا ؟ وأشد :

ولما قسى قلبي وضائق مذاهبي جعلت رجائي نحو عفوك مسلماً

تعاظمني ذنبي فلما قرنته بعفوك ربي كان عفوك أعظماً

فمازلت ذا عفوك عن الذنب لم تزل تجود وتعفو منة وتكرماً

وبأسند أشار إليه إلى ابن السبكي بسنده إلى القاضي أبي الطيب الطبري

قال : أسندني بعضهم للشافعي رضي الله عنه :

كل العلوم سوى القرآن مشغلة إلا الحديث وإلا الفقه في الدين

العلم ما كان فيه قال حدثنا وما سوى ذلك وسواس الشياطين

وَرُوِيَ أَنَّ الشَّافِعِي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كَانَ يَمْكُ يَقُولُ : سَلَوْنِي عَمَّا شَنِمَ أَخْبِرَكُمْ عَنْهُ
 مِنْ كِتَابِ اللَّهِ ، فَقِيلَ لَهُ : مَا تَقُولُ فِي الْمُحْرِمِ يَقْتُلُ الزُّبُورَ ؟ فَقَالَ : بِسْمِ اللَّهِ
 الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ - قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : (وَمَا أَتَاكُمْ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ
 عَنْهُ فَانْتَهُوا) - وَحَدَّثَنَا سَفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ عُمَيْرٍ عَنْ رَبِيعِ بْنِ
 حِرَاشٍ عَنْ حَدِيثِ بْنِ أَبِي بَرٍّ أَنَّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ :
 اقْتَدُوا بِالَّذِينَ مِنْ بَعْدِي أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرُ ، وَحَدَّثَنَا سَفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ مِسْعَرٍ
 أَيْنَ كِدَامٍ عَنْ قَيْسِ بْنِ مِسْلَمٍ عَنْ طَارِقِ بْنِ شَهَابٍ عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ
 عَنْهُ أَنَّهُ أَمَرَ بِقَتْلِ الْمُحْرِمِ الزُّبُورِ .

وَقَرِيبٌ مِنْ هَذَا مَا رُوِيَ عَنْ أَيْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ لَمِنَ الْوَاصِلَةِ وَالْمُسْتَوْصِلَةِ
 وَقَالَ : مَا لِي لَا أَلْعَنُ مَنْ لَعَنَهُ اللَّهُ ؟ فَقَالَتْ أَمْرَأَةٌ : قَرَأْتُ كِتَابَ اللَّهِ فَلَمْ أَجِدْ فِيهِ
 مَا تَقُولُ ، فَقَالَ : إِنْ كُنْتَ قَرَأْتِهِ فَقَدْ وَجَدْتِهِ (وَمَا أَتَاكُمْ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا
 نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا) ، وَإِنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَمِنَ الْوَاصِلَةِ وَالْمُسْتَوْصِلَةِ
 ذَكَرَهُ الْبُخَارِيُّ وَغَيْرُهُ ، وَفِي هَذَا زِيَادَةٌ فِي الْأَسْتِدْلَالِ ، وَهُوَ أَنَّ مَنْ لَعَنَ رَسُولَ
 اللَّهِ فَقَدْ لَعَنَهُ اللَّهُ لِقَوْلِهِ تَعَالَى : (وَمَا يَنْطَلِقُ عَنِ الْهَوَى - إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَى) .
 وَرَوَى الْبَيْهَقِيُّ فِي الْمُدْخَلِ بِسَنَدِهِ إِلَى الْفَرَايِصِيِّ قَالَ : قَالَ الْمَرْزُوقِيُّ أَوْ الرَّابِيعُ الشُّكُّ مِنْهُ :
 كُنَّا يَوْمًا عِنْدَ الشَّافِعِيِّ بَيْنَ الظُّهْرِ وَالْمَصْرِ إِذْ جَاءَ شَيْخٌ عَلَيْهِ جَبَّةٌ صُوفٌ وَعِمَامَةٌ صُوفٌ
 وَإِزَارٌ صُوفٌ وَفِي يَدِهِ عَصَا زَقَاةٍ قَالَ : فَقَامَ الشَّافِعِيُّ وَسَوَّى ثِيَابَهُ وَأَسْتَوَى جَالِسًا ، فَقَالَ :
 وَسَلَّمَ الشَّيْخُ وَجَلَسَ ، وَأَخَذَ الشَّافِعِيُّ يَنْظُرُ إِلَى الشَّيْخِ حَبِيبَةً لَهُ ، إِذْ قَالَ لَهُ الشَّيْخُ : أَسْأَلُ ؟
 قَالَ الشَّافِعِيُّ : سَلْ قَالَ : إِيْشِ الْحُجَّةُ فِي دِينِ اللَّهِ ؟ فَقَالَ الشَّافِعِيُّ : كِتَابُ اللَّهِ ، قَالَ :
 وَمَاذَا ؟ قَالَ : وَسُنَّةُ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، قَالَ : وَمَاذَا ؟ قَالَ : وَأَتَقَاتَى
 الْأُتَمَةَ قَالَ : مَنْ أَيْنَ قُلْتَ اتِّتَقَاتَى الْأُتَمَةَ ؟ قَالَ : مِنْ كِتَابِ اللَّهِ ، قَالَ : مَنْ أَيْنَ
 فِي كِتَابِ اللَّهِ ؟ فَتَدَبَّرَ الشَّافِعِيُّ سَاعَةً ، فَقَالَ الشَّيْخُ : قَدْ أَجَلْتُكَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ وَلِيَالِيهَا ،
 فَإِنْ جِئْتَ بِبَيِّنَةٍ مِنْ كِتَابِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ فِي اتِّتَقَاتَى وَإِلَّا تُبِّ إِلَى اللَّهِ عَزَّ

وجلّ ، قال : فتنبولون الشافعي ، ثم إنه ذهب فلم يخرج ثلاثة أيام ولياليهن
قال : فخرج في اليوم الثالث في ذلك الوقت يعني بين الظهور والعصر وقد أتنفخ
وجهه ويداه ورجلاه وهو مستقام ، فجلس فلم يكن بأمرع من أن جاء الشيخ
فسلم وجلس فقال : حاجتي ، فقال الشافعي : نعم أعوذ بالله من الشيطان الرجيم
بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ قال الله عز وجل : (وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ
بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَى وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّى وَنُصْلِهِ جَهَنَّمَ
وَسَاءَ مَصِيرًا) . لا يصليه على خلاف المؤمنين الا وهو فرض فقال : صدقت
فقام وذهب ، فقال الشافعي لما ذهب الرجل : قرأت القرآن في كل يوم وليلة ثلاث
مرات حتى وقفت عليه ، قال ابن السبكي : يجوز أن يكون هذا الشيخ الخضر عليه
السلام ، وقد فهمه الشافعي حين أجله وأستمع له ، وأصغى لإخلاظه في القول
واعتمد على إشارته .

وبالسند المشار إليه إلى أين السبكي بسنده إلى الشيخ أحمد بن محمد بن
أبي الفرات مممت الشيخ أبا عبد الرحمن السلمي يقول : قلت مرة للأستاذ
أبي سهل السعدي في كلام يجزي بيننا : لم ؟ فقال لي : أما علمت أن من
قال لأستاذه لم لا يفلح أبدا ؟ وقال الأستاذ المذكور لأبي عبد الرحمن
المذكور : عقوب الوالدین يحوه الاستفار ، وعقوب الأستاذ لا يحوه شيء .
وبالسند المذكور إلى أين السبكي بسنده إلى أبي أحمد منصور بن محمد الأزدي
أنشد لنفسه :

عليك نفسك فأنظر كيف تُصلحها وحلّ عن عثرات الناس للناس
فألذم للناس للمخفي معايبهم والحمدُ عندهم للغافل السامي
ومن شعر منصور المذكور :

إن شئت أن تُدعى أختي كرم السليم من العيوب
فأصبر على خمس بها يبدو النقي من المشوب
كف الأذى وأخفِض جناحك واجتنب فحَمِ الذلّوب

وَأَغْرَسَ أَصُولَ الْعُرْفِ وَاجَةً نِيْهَا مَوَدَاتِ الْقُلُوبِ
وَأَعَجَلَ إِلَى الْإِنْصَافِ طَلَّةً قِيَّ الْوَجْهِ مَأْمُونِ الْقُطُوبِ
وبهذا السند إلى أَبِي الْقَاسِمِ السَّقَطِي يَقُولُ: سمعتُ أَبَا الْحَسَنِ الْأَجَرِّي يَقُولُ:

يَمْنَعُنِي عَنْ عَيْبِ غَيْرِي الَّذِي أَعْرِفُهُ فِيَّ مِنَ الْعَيْبِ
عِيوِيهِمْ بِالظَّنِّ مَنِي لَمْ وَلَسْتُ مِنْ عَيْبِي فِي رَيْبِ
إِنْ يَكْ عَيْبِي غَاب عَنْهُمْ فَقَدْ أَحْصَى عِيوِي عَالَمُ الْعَيْبِ
فَقِيمٌ شَغَلِي بِسَوَى مَهْجَتِي أَمْ كَيْفَ لَا أَنْظُرُ فِي جَبِي
لَوْ أَنِّي أَسْمِعُ مِنْ وَاعِظِي إِذَا كَفَانِي وَاعِظُ الشَّيْبِ

قلت: وما ينسب للإمام الشافعي رضي الله عنه:

عَجِبْتُ لِمَنْ يَكِي عَلَى عَيْبِ غَيْرِهِ دُمُوعًا وَلَا يَكِي عَلَى عَيْبِهِ دُمَا
وَأَعْجَبُ مِنْ هَذَا يَرَى عَيْبَ غَيْرِهِ صَغِيرًا وَفِي عَيْنِهِ مِنْ عَيْبِهِ عُمَا

وبالسند المذكور إلى ابن السبكي بسنده إلى شُهَدَاءِ بَنْتِ أَحْمَدَ بْنِ الْفَرَجِ الْأَجَرِيِّ سَمَاعًا قَالَتْ: سمعتُ الْقَاضِيَّ الْإِمَامَ عَزِيزِي يَعْنِي الْمَعْرُوفَ شَيْئًا مِنْ لَفْظِهِ سَنَةِ ٤٩٠ يَقُولُ: اللَّهُمَّ يَا وَاسِعَ الْمَغْفِرَةِ، يَا بَاسِطَ الْيَدَيْنِ بِالرَّحْمَةِ أَفْعَلْ بِي مَا أَنْتَ أَهْلُهُ، إِلَهِي أَذْنِبْتُ فِي بَعْضِ الْأَوْقَاتِ، وَأَمَنْتُ بِكَ فِي كُلِّ الْأَوْقَاتِ، فَكَيْفَ يَغْلِبُ بَعْضُ عَمْرِي مَذْنِبًا جَمِيعَ عَمْرِي مُؤْمِنًا؟ إِلَهِي لَوْ سَأَلْتَنِي حَسَنَاتِي لَجَمَلْتَهَا لَكَ مَعَ شِدَّةِ حَاجَتِي إِلَيْهَا وَأَنَا عَبْدٌ، فَكَيْفَ لَا أَرْجُو أَنْ تَهَبَ لِي سَيِّئَاتِي مَعَ غُنَاكَ عَنْهَا وَأَنْتَ رَبٌّ، فَمَا مِنْ أَعْطَى خَيْرَ مَا فِي خَزَائِنِهِ وَهُوَ الْإِيمَانُ بِهِ قَبْلَ السُّؤَالِ، لَا تَمْنَعْنَا أَوْسَعَ مَا فِي خَزَائِنِكَ وَهُوَ الْعَفْوُ مَعَ السُّؤَالِ، إِلَهِي حُجَّتِي حَاجَتِي وَعُدَّتِي فَاغْفِرْ لِي رَحْمَتِي، إِلَهِي كَيْفَ أَمْتَنُّ بِالذَّنْبِ مِنَ الدَّعَاءِ، وَلَا أَرَاكَ تَمْتَنُّ مَعَ الذَّنْبِ مِنَ الْعَطَاءِ، فَإِنْ غَفَرْتَ فَخَيْرَ رَاحِمٍ أَنْتَ، وَإِنْ عَذَّبْتَ فَخَيْرَ ظَالِمٍ أَنْتَ. إِلَهِي أَسْأَلُكَ تَذَلُّلاً فَأَعْطَانِي تَفَضُّلاً * وَمَنْ شَعَرَ مَوْلَانَا الْمَرْحُومَ

شَيْخَنَا شَيْخَ الْإِسْلَامِ الرَّضِيِّ وَالِدَ الْمُصَنِّفِ مَوْلَانَا شَيْخَ الْإِسْلَامِ الْبَدْرِي:

إِلَهِي سَيِّدِي رَبِّي أَغْنِنِي وَخُذْنِي بِدِي وَمِنْ بَدَأُ أَجْرَنِي

إلهي قد جنبتُ وأُئيُّ عبدٍ
 إلهي ليس أجدر بالخطايا
 إلهي لو أثبتُ بكلِّ ذنبٍ
 إلهي أنت ذو صفحٍ جميلٍ
 إلهي ما عصيتُ بنيرِ علمٍ
 إلهي إن أطلعَ فبمحض فضلٍ
 إلهي ما لبدي حجةً في
 إلهي إن حجتك ألتى قد
 إلهي ليتني لو كنت عبداً
 إلهي ليتني لا كنتُ إذ لم
 إلهي إن خوفي زاد لولا
 إلهي من يناقش في حسابٍ
 إلهي أنت قهارٌ رحيمٌ
 إلهي ليس إلا أنت ربي
 إلهي إن أسأتُ بنيرِ علمٍ
 إلهي أنت قد حققتَ فقري
 إلهي إنني أخشى وأرجو
 إلهي غيرُ بابك في أموري
 إلهي قد رجعتُ إليك عما
 إلهي مثلاً أحسنتُ بَدْماً
 إلهي من بين على وُصولي
 إلهي من سواك يزيلُ همي
 إلهي أغنيَ ياربُّ افتقاري

ضعيفُ الخلقِ مثلي ليس بجني
 وبالتقصيرِ والزَّلَّاتِ مني
 فلا أولى بغيرِ منك عني
 وجودٍ واسعٍ وعظيمٍ مني
 ولا أبدأ أطلتُ بنيرِ إذنٍ
 وإن أعصي فنقصي ووهني
 تحمله الجنابةُ والتجني
 علا برهانها من غير طعن
 بلا خطإٍ وهل يبغدي التمني
 أطلعكَ وليتَ أمي لم تُلدني
 رجائي ميتٌ من همٍ وحزنٍ
 يذنبُ منه يا ربي أقلني
 بحقك منك يا دُخري أعِذني
 فلا أبدأ بنيرك تمتحنني
 فإني فيك قد أحسنت ظني
 إليك وليس شيءُ عنك يُبْغيني
 أماك منك فامن لي بأمنٍ
 إذا ما ضقتُ ذرعاً لم يدعني
 سواك فلا إلى غيرِ تكليفي
 ففي العقبى بحقك لا تسوئني
 إلى ما ترتقي إن لم تُبْغيني
 ومن أدعوه مضطراً يُجْجني
 فإنك أنت من يُبْغيني ويُبْقيني

إلهي أنت قد أوليت فضلاً عظيماً قط لم يخطر بذهن
إلهي لست أحصي ما به قد منعت من العطاء بلا تمن
إلهي إني عبدٌ رضيعٌ فمن صفو الرضا ربي أذقني
إلهي مع رضاك السقم برٌّ ونار جهنم جثثٌ عدن
إلهي زد بعلم الشرح فقهني ومن علم الحقيقة رب زدني

وبسند مولانا شيخ الإسلام المصنف من شيخه شيخ الإسلام أبي يحيى
زكريا إلى أنس بن مالك رضي الله عنه أن رجلاً قال : يا رسول الله الرجل
يحبُّ قومًا ولمَّا يَلْحَقْ بِهِمْ^(١)، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : المرء مع من
أحبَّ ، وهذا الحديث ورد من طرق كثيرة في وقائع كثيرة في غالبها التصريح
بحبِّ الله ورسوله ، ولفظ بعضها : أنت مع من أحببت ، والعلامة شيخ الإسلام
شهاب الدين بن حجر :

وقائل هل عمل صالح أعددته يدفع عنك الكرب
فقلت حسبي خدمة المصطفى وحبُّ فالمرء مع من أحبَّ

قال مولانا شيخ الإسلام البدر المصنف :

من رام أن يبلغ أقصى المني في الحشر مع تقصيره في القرب
فليخلص الحب لمولى الأورى والمصطفى فالمرء مع من أحبَّ

ولشيخ الإسلام الرضي والده

إن تكن عن حال الذين أجتباهم ربه طاجراً وتطلب قرناً
حب مولاه والذين أصطفاهم تبق معهم فالمرء مع من أحبَّ

وبسند مولانا المصنف المشار إليه من شيخه العلامة القاضي القضاة برهان
الدین ابن أبي شريف المقدسي إجازة عن الزين القباي إجازة (ح) وعن
شيخ الإسلام والده عن شيخه الخافظ البرهان البقاعي بسند البقاعي إلى أبي عبد الله

• (١) أي ماذا يصير في أمره ؟

محمد بن مسلم بن وازة الرازي يقول : حضرت مع أبي حاتم محمد بن إدريس الرازي عند أبي زرعة الرازي وهو في النزع ، فقلت لأبي حاتم : تعال حتى نلقنه الشهادة ، فقال أبو حاتم : إني لأستحي من أبي زرعة أن ألقنه الشهادة ولكن تعال نتماكر الحديث فلعله إذا سمعه يقول ، فبدأت فقلت : حدثنا أبو عاصم النبيل ثنا عبد الحميد بن جعفر فأرتج عليّ الحديث حتى كأنني لم أسمع ولا قرأته ، فبدأ أبو حاتم فقال : حدثنا محمد بن بشار ثنا أبو عاصم النبيل عن عبد الحميد بن جعفر فأرتج عليه حتى كأنه ما قرأه ولا سمعه ، فبدأ أبو زرعة رضي الله عنه فقال : حدثنا محمد بن بشار ثنا أبو عاصم النبيل ثنا عبد الحميد بن جعفر عن صالح بن أبي عريب عن كثير بن مرة عن معاذ بن جبل رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : مَنْ كَانَ آخِرَ كَلَامِهِ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ، وَخَرَجَتْ رُوحُهُ مَعَ الْهَاءِ . قبل أن يقول دَخَلَ الْجَنَّةَ ، وذلك في سنة اثنتين وستين ومائتين .

وبسند المذكور إلى أحمد بن محمد أبي العباس الرازي قال : رأيت أبا زرعة يعني الرازي رضي الله عنه في المنام فقلت : يا أبا زرعة ما فعل الله بك ؟ قال : لقيت ربي عز وجل فقال : يا أبا زرعة إني أوتيت بالطفل فأمر به إلى الجنة فكيف من حفظ السنن على عبادي ، تبوأ من الجنة حيث شئت ، قال : ورأيت أبا زرعة مرة أخرى في المنام كأنه يصلي في السماء الرابعة بالملائكة فقلت يا أبا زرعة سمّ نلت أن تصلي بالملائكة ؟ قال : برفع اليدين . وبه إلى الحافظ عبد الغني بسنده إلى سفيان الثوري رضي الله عنه وقد رآه قبيصة في المنام فقال له قبيصة : ما فعل الله بك ؟ فقال :

نظرت إلى ربي عياناً فقال لي	هنيئاً رخصاتي عنك يا ابن سعيد
لقد كنت قواماً إذا أظلم الدجى	بعبرة مشتاقٍ وقلبٍ عميد
فدونك فأخترائي قصر تريدة	وزُرني فأني عنك غير بعيد

وبسند المصنف من شيخه شيخ الإسلام أبي يحيى الأنصاري والعلامة

الحقّ أبي إسحاق المقدسي بسند كلّ منها إلى شيخ الإسلام أبي الحسن السبكي بسنده وسند أبنته إلى عبد الله بن عمر رضي الله عنهما أنّ النبي صلى الله عليه وسلم مرّ بمجلسين أحدهما يدعون الله تعالى ويرغبون إليه ، والآخر يتعلمون العلم ويعلمونه فقال : **كَلَّا الْمَجْلِسَيْنِ خَيْرٌ وَأَحَدُهُمَا أَفْضَلُ مِنَ الْآخَرِ أَمَّا هَؤُلَاءِ فَيَتَعَلَّمُونَ وَيُعَلِّمُونَ الْجَاهِلَ فَهُمْ أَفْضَلُ ، وَأَمَّا هَؤُلَاءِ فَيَدْعُونَ اللَّهَ وَيَرْغَبُونَ إِلَيْهِ إِنْ شَاءَ أَعْطَاهُمْ وَإِنْ شَاءَ مَنَعَهُمْ وَإِنَّمَا يُعِثُّ مُعَلِّمًا ، ثُمَّ جَلَسَ مَعَهُمْ .**

قال ابن السبكي لا أعرف حديثاً أُجتمعت فيه رواية الأبناء عن الآباء بعدد ما أُجتمعت في هذا إلا ما أخبرنا به أبو الحسن محمد بن محمد بن الحسن بن نباتة الفارقي المصري الأحدث بقرائه عليه بسنده المجرّد عن الأبناء والآباء إلى رزق الله ابن عبد الوهاب التميمي إماماً سمعت أبي أبا الفرج عبد الوهاب يقول : سمعت أبي أبا الحسن عبد العزيز يقول : سمعت أبي أبا بكر بن الحارث يقول : سمعت أبي سليمان يقول : سمعت أبي أبا الأسود يقول : سمعت أبي سفيان يقول : سمعت أبي يزيد يقول : سمعت أبي أكتمه (كذا) يقول : سمعت أبي الهيثم يقول : سمعت أبي عبد الله يقول : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : **مَا أُجْتَمَعَ قَوْمٌ عَلَى ذِكْرِ اللَّهِ إِلَّا أَحَقَّتْهُمُ الْمَلَائِكَةُ وَغَشِيَتْهُمُ الرَّحْمَةُ .**

قال المصنف : أخبرنا شيخ الإسلام قاضي القضاة زين الدين أبو يحيى زكريا بن محمد ابن أحمد بن زكريا الأتصاري تضمده الله برحمته إجازة ، قال : أخبرنا العزّ أبو محمد الحنفي إذ تاعن الأصلح بن أبي عمر وغيره عن الفخر بن البخاري عن فضل الله بن أبي سعد الدوقاني عن الإمام أبي محمد البخوي أخبرنا أبو سعيد أحمد بن إبراهيم الشريجي أنّنا أبو إسحاق العللي أخبرني ابن فنجويه ثنا أحمد بن جعفر بن حمدان ثنا إبراهيم بن سهلويه ثنا علي بن محمد المناقسي ثنا كيع عن ثابت بن أبي صفية عن الأصم بن نباتة عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه أنه قال : **من أحب أن يُكْتَمَلَ له بالمكبات الأوفى**

من الأجر يوم القيامة فليكن آخر كلامه من مجلسه (سُبْحَانَ رَبِّكَ رَبِّ الْعِزَّةِ
عَمَّا يَصِفُونَ . وَسَلَامٌ عَلَى الْمُرْسَلِينَ . وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ) .

قال مصنفه نفع الله بعلومه ، وأيده بجلمه : هذا آخر ما تيسر تعليقه من هذا
الكتاب ، نفع الله به المسلمين ببركة الكريم الوهاب ، وألحمد لله الذي
هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله وصلى الله على سيدنا محمد وآله
وصحبه وسلم ، واختم لنا منك بخير ، وأصلح لنا شأننا كله وأفضل ذلك بإخواننا
وأحبائنا وسائر المسلمين .

علقه مختصراً لنفسه ، ثم لمن شاء الله من بعده ، المفتقر إلى رحمة ربه القوي ،
عبد الباسطين موسى العَلَمَوِي ، ثم الموقر الأعظم بالجامع الأُمَوِي ، لطف الله به
بجاه النبي المصطفى .

فهرس الكتاب

الصفحة	
ج	كلمة الناشر .
٨	ترجمة مؤلف الأصل ومؤلف المختصر
ز	وصف النسخة المخطوطة وطريقة تصحيحها
ح	راموز الصفحة الأخيرة من الكتاب بخط مختصر .
١	خطبة المختصر .
٢	المقدمة — في الأمر بالاخلاص والصدق وإحضار النية .
٤	الباب الاول — في فضيلة الاشتغال بالعلم ، وفيه ثلاثة فصول :
	الفصل الأول — في فضيلة الاشتغال بالعلم وتعليمه وتعلمه ونشره
	وحضور مجلسه ، وألحظ على ذلك ، وترجيح الاشتغال به على الصلاة
	والصيام ونحوها من العبادات المقاصرة على فاعلها .
١٠	الفصل الثاني — في تحذير من أراد بعلمه غير الله تعالى .
١٤	الفصل الثالث — في تحذير من أذى أو أنتقص طامع ، وألحظ على إكرام
	العلماء وتعظيم حرماتهم .
١٥	الباب الثاني — في أقسام العلم الشرعي ومراتبه وفيه فصلان ، ثم فصل لطيف
	الفصل الأول — في أقسام العلم الشرعي وهي ثلاثة : تفسير وحديث وفقه
٢٠	الفصل الثاني — في مراتب أحكام العلم الشرعي وما ألحق به وهي ثلاثة :
٢٠	المرتبة الأولى — فرض العيين .
٢١	فرع — اختلف في آيات الصفات وأخبارها ، هل يخاض فيها بالتأويل أم لا ؟
٢٣	فرع — يجب على الآباء والأهبات ونحوهم تعليم الصغار .
٢٣	المرتبة الثانية — فرض الكفاية .
٢٤	المرتبة الثالثة — النقل .

الصفحة	
٢٥	فصل — قد ذكرنا مراتب العلم الشرعي ، ومن العلوم الخارجة عنه ما هو محرّم أو مكروه أو مباح .
٢٦	الباب الثالث — في آداب المعلم والمتعلم وهي ثلاثة أنواع : النوع الأول — في آدابها في نفسها ، وآدابها في مجلس الدرس ، فأما آدابها في نفسها ألخ .
٤١	القسم الثاني — آدابها في درسها واشتغالها .
٤٣	النوع الثاني — آداب يختص بها المعلم ، وقد يشاركه في بعضها المتعلم ، وهي ثلاثة أقسام :
٤٤	القسم الأول — آدابه في نفسه .
٤٥	القسم الثاني — آداب المعلم مع طلبته .
٥٣	القسم الثالث — آدابه في درسه .
٥٨	النوع الثالث — آداب يختص بها المتعلم وهي تنقسم إلى ثلاثة أقسام : القسم الأول — آدابه في نفسه .
٦٣	القسم الثاني — آدابه مع شيخه وقدوته ، وما يجب عليه من تعظيم حرّمته .
٧٣	القسم الثالث — في آداب درسه وقراءته ، وما يعتمد به مع شيخه ورفقته حينئذ
٧٩	فصل في التصنيف .
٨٢	الباب الرابع — في أدب المفتي والمفتوى والمستفتي ، وفيه أربعة أنواع ولتقدم على المقصود مقدمة .
٨٥	النوع الأول — في الأمور المعتبرة في كل مُتّ وفي تقسيم المفتين وما أنفرد به كل واحد من الأحكام ، وفيه فصلان : الفصل الأول — في الأمور المعتبرة في كل مُتّ .
٨٦	فرع — ينبغي للإمام أن يتصفح أحوال المفتين ألخ .
٨٧	الفصل الثاني — في تقسيم المفتين .

- ٩١ فصل — هذه أصناف المفتين وهي خمسة النخ .
- ٩٢ فصول — لا يجوز لمجتهد أن يقاد بمجتهد آخر النخ .
- ٩٣ النوع الثاني — في أحكام الملقى وآدابه وفيه مسائل .
- ٩٩ النوع الثالث — في آداب الفتوى ، وفيه مسائل .
- ١٠٦ النوع الرابع — آداب المستفتي وصفته وأحكامه وفيه مسائل .
- ١١٢ الباب الخامس — في شروط المناظرة وآدابها وآفاتها وفيه فصلان ولنقدم على ذكرها مقدمة في بيان أسباب إقبال الخلق على المناظرة .
- ١١٤ الفصل الأول في بيان شروط المناظرة .
- ١١٨ الفصل الثاني في آفات المناظرة وما يتولد منها من مهلكات الأخلاق
- ١٢١ مناظرة بين الشافعي ومالك رضي الله عنهما .
- ١٢٢ مناظرة بين الشافعي ومحمد بن الحسن — مناظرة بينهما أيضاً
- ١٢٣ مناظرة بين الشافعي وإسحاق بن راهويه رضي الله عنهما
- ١٢٥ مناظرة بينهما أيضاً
- ١٢٦ مناظرة بين الشافعي وأحمد بن حنبل رضي الله عنهما
- ١٢٦ مناظرة جرت بمحضرة الشافعي — مناظرة جرت بمحضرة وأقام هوفيا الحجة
- ١٢٧ مناظرة بين أبي العباس بن مريج وأبي بكر بن داود — مناظرة بينهما أيضاً
- ١٢٨ مناظرة بين إمام السنة الشيخ أبي الحسن الأشعري وأبي علي الجبائي في أن أمياً الله توفيقية .
- ١٢٩ مناظرة بينهما أيضاً في الأصلح والتعليل .
- ١٣٠ الباب السادس — في الأدب مع الكتب التي هي آلة العلم وما يتعلق بتصحيحها وضبطها ووضعها وحملها وشرائها وعاريقتها ونسخها وغير ذلك ، وفيه مسائل .
- ١٤٠ الخاتمة في ذكر شيء من الرقائق المستطرفات والأشعار الرائقة والحكايات

تصحيح الخطأ

الصفحة السطر الخطأ	الصواب	الصفحة السطر الخطأ	الصواب
٣ ٢١	يثبت	٤٦ ٢٢	وحوى وحوا
٨ ١٥	تم	٤٨ ٦	صدورم لصدورم
٢٣ ١٦	مالا بدمنه للناس	٥١ ٦	الاشتغال الاشتغال
٢٦ ١٤	إلى شيء	٦٢ ١٥	اشتغل اشتغل
٢٧ ١٩	الاكتساب	٦٥ ١٣	أو بعد و بعد
٢٩ ٣	لا يُغفل به	٦٨ ١٦	أو يقول أو يقول
٣٠ ٤	المنازل	٦٩ ١٠	ليحذر وليحذر
٣٠ ٧	وجهك	٧٠ ٢٤	يكذب يكذب
٣١ ١٤	أطهر	٧١ ٨	أو قصة أو قصة
٣٢ ٢٢	وعن مسعود	٧١ ٩	اوطن اوطن
٣٤ ١١	الفرج	٧١ ١٠	ويأثر بها ويأثر بها
٣٤ ١٨	متجنين	٧١ ٢٠	ثي ثي
٣٦ ٢٣	آفة	٧٧ ١٠	قبالة قبالة
٣٧ ١	ونقص	١٠٥ ٨	بعضهم بعضها
٣٧ ١٢	الصفاء	١١٠ ١٢	مفتيا مفتيا
٣٧ ١٣	جملتها	١١١ ١٦	مفتيا مفتيا
٣٩ ١	بالوطني	١١٢ ٢	وفيه فصول وفيه فصولان
٤٠ ١٢	الخسرو شاهين	١١٦ ٢٠	عليه عليه
٤٠ ١٤	ونونات يسمينية ونونات يسمينه	١٢٩ ١	يبحر يبحر
٤٠ ١٨	أن تبطل	١٣٨ ١١	رواية رواة
٤٤ ٩	بذا	١٤٠ ١٤	قسي قسا
٤٥ ١٩	وأنس	١٤٢ ١٩	وخلر وخلر

مطبوعات

المكتبة العربية لأصحابها عبيد إخوان بدمشق — صندوق البريد ١٩

قرش مصري

١٠٠	تهذيب تاريخ ابن عساكر ٥ أجزاء للشيخ عبد القادر بدران
٢٠	الجزء السادس (يصدر قريباً)
٦٠	النشر في القراءات العشر لابن الجزري جزآن
٢٥	مشاهير شعراء العصر (الأول في شعراء مصر) جمعه وشرحه أحمد عبيد
٢٥	روضة المحبين لابن قيم الجوزية صححها وعلق عليها
٢	أحكام النظر (مجموعة من روضة المحبين)
٢٥	طبقات الحنابلة لابن أبي يعلى اختصار النابلسي
٧	سيرة عمر بن عبد العزيز لابن عبد الحكم
٢٤	المراح في المزاح لبدر الدين الغزي
٤	طرائف الحكمة جزآن جمعها ورتبها
٠٤	في سبيل الأخلاق (قصيدة) نظمها
٢٠	ديوان البحتري جزآن بالشكل الكامل مع فهرس القوافي
٥	أبي فراس الحمداني
١٠	معاني الشعر للأشتانداني رواية ابن دريد
١٤	نظم اللاال في الحكم والأمثال لعبد الله باشا فكري
٤	الخيال في الشعر العربي للسيد محمد الخضر حسين
٣٠	موجز فن الجرائم (بالاشكال الملونة) للطبيب الجرائمي أحمد حمدي الخياط
١٥	(من غير أشكال)
٢٥	صحة الأمرة ٣ أجزاء
١٤	ماجدولين والشاعر (خلاصة ماجدولين شعراً) للسيد خير الدين
٠٤	نزهة العمر في التفضيل بين البيض والسود والسمر للحفاظ على